



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه LMD للتكوين في الطور الثالث
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: تجارة دولية وخدمات لوجستية

محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "مقاربة قياسية"

تحت إشراف:
أ.د: غري هشام

من إعداد المترشح:
غري طارق

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:
أمام اللجنة المكونة من السادة

أ.د مخزومي لطفي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)	رئيس اللجنة
أ.د غري هشام	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)	مشرفا ومقرر
أ.د عبد اللاوي عقبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)	ممتحننا
د/خضير عقبة	أستاذ محاضر أ	جامعة الشهيد حمه لخضر (الوادي)	ممتحننا
أ.د آيت يحي سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي (تبسة)	ممتحننا
أ.د رايس فوضيل	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي (تبسة)	ممتحننا

السنة الجامعية: 2024-2023

الاهداء

إلى من أورثني الطموح وزرع بقلبي حب العلم...فخري واعتزازي...أبي العزيز

إلى رمز العطاء...نور حياتي ...أمي الغالية

إلى من ساندتني وشجعنتي...زوجتي

إلى زينة الحياة وبهجتها...أبنائي

إلى أحبتي وعزوتي...أخوتي وأخواتي

إلى كل من قدّم لي يد المساعدة، وزرع الأمل، وشجعني من قريب أو بعيد

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

طارق

شكر

نحمد الله عز وجل حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وفضله علينا أن وفقني لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفعني به، راجين من الله عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشواري البحثي. من هذا المنبر أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

- المشرف الأستاذ غربي هشام، على توجيهاته ونصائحه القيمة والذي كان نعم العون لي حتى تمكنت من إخراج هذا البحث في صورته النهائية، اعترافا وتقديرا لجميل صبره وحسن تواضعه راجي من المولى عز وجل أن يزيده رفعة في الدنيا والآخرة.
- الى الاستاذين لطفي مخزومي وعقبة عبد اللاوي الذين لم يخلأ عني بعلمهما طوال فترة دراستي وأثناء التحضير لأطروحتي فلهما مني جزيل الشكر والامتنان
- السادة أعضاء اللجنة الكرام لقبولهم مناقشة وإثراء هذه الأطروحة.
- من قدم لي يد المساعدة وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل:
- كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتي العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عني خير الجزاء .

طارق

المخلص

الملخص

تهدف الدراسة الى قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (2005-2021)، تشمل الدراسة 19 دولة و هي (النمسا، بلجيكا، كندا، التشيك، الدنمارك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، المجر، إيطاليا، اليابان، كوريا، المكسيك، هولندا، البرتغال، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)، ولبلوع ذلك تم بناء نموذج قياسي يتضمن أهم المتغيرات الاقتصادية و الغير اقتصادية (19 متغير) ذات التأثير المباشر على سلوك المستثمر الأجنبي، تم التقدير الكمي للدراسة باستخدام نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات "PPMHDFE"، وكذا بالاعتماد على البرنامج الاحصائي "STATA 17"، و لقد أظهرت النتائج وجود علاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، و أن كل من (نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع و الخدمات المنتجة) للبلد المصدر و المستضيف، و حرية الاستثمار في البلد المستضيف معنوية موجبة، و المسافة الجغرافية و (أسعار الفائدة طويلة الأجل والسيطرة على الفساد و الحرية المالية) في بلد المستضيف، و الاتفاقيات التجارية الإقليمية ذو المعنوية السالبة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الشركات متعددة الجنسيات، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نموذج الجاذبية.

الترميز الاقتصادي (JEL): F21, F23, G23, C30

The study aims to measure the determinants of bilateral foreign direct investment (FDI) in countries of the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) during the period 2005-2021. The study includes 19 countries: Austria, Belgium, Canada, the Czech Republic, Denmark, Finland, France, Germany, Hungary, Italy, Japan, Korea, Mexico, the Netherlands, Portugal, Spain, Turkey, the United Kingdom, and the United States. To achieve this, a standard model was constructed that includes the most important economic and non-economic variables (19 variables) that directly affect foreign investor behavior. The quantitative estimation of the study was done using the gravity model with fixed-effects poisson estimation (PPMLHDFE), relying on the statistical software "STATA 17". The results showed a relationship between the dependent variable and the independent variables, indicating that both the per capita GDP in the source and host country, investment freedom in the host country, geographical distance, long-term interest rates, control of corruption, and financial freedom in the host country, as well as regional trade agreements have a significant impact.

Keywords: Foreign direct investment, Organization for Economic Co-operation and Development, Multinational companies, Gravity Model.

Economic coding (JEL): F21, F23, G23, C30.

الفهرس

الفهرس	
	الإهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	فهرس الجداول والأشكال
	قائمة الرموز والاختصارات
أ-د	المقدمة
09	الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
10	تمهيد الفصل الأول
11	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
11	المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي (FDI)
13	أولاً: تحديد المفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
16	ثانياً: أهم النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
23	ثالثاً: أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
25	المطلب الثاني: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
26	أولاً: الاستثمار المشترك
29	ثانياً: الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs)
30	ثالثاً: الاستثمار في المناطق الحرة
31	رابعاً: الاستثمار في مشروعات التجميع
32	خامساً: عمليات الاندماج والاستحواذ
33	سادساً: أشكال أخرى متداخلة
35	المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
35	المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
35	أولاً: حجم السوق المحلي واحتمالات النمو
36	ثانياً: الموارد الطبيعية
37	ثالثاً: درجة الانفتاح الاقتصادي
37	رابعاً: الاستقرار الاقتصادي:
39	خامساً: البنى التحتية
40	سادساً: تكلفة العمالة ومعدل توافر العمالة الماهرة
40	سابعاً: العائد على الاستثمار

41	المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والتشريعية والتنظيمية والحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي
41	أولاً: العوامل الاجتماعية
41	ثانياً: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار
42	ثالثاً: الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي
43	المبحث الثالث: التدفقات العالمية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر
43	المطلب الأول: اتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمية
43	أولاً: الاتجاهات العالمية
48	ثانياً: اتجاهات الاستثمارات الأجنبي المباشر حسب الجغرافيا
65	المطلب الثاني: الإنتاج الدولي
66	أولاً: المؤشرات الرئيسية للإنتاج الدولي
67	ثانياً: اتجاهات التدويل لأكبر الشركات المتعددة الجنسيات:
69	ثالثاً: اتجاهات تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMES)
72	خلاصة الفصل
73	الفصل الثاني: الدراسات السابقة المطبقة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
74	تمهيد
75	المبحث الأول: الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
75	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المطبقة باللغة العربية لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
85	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة المطبقة باللغة العربية لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
85	أولاً: نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية
86	ثانياً: مواضع الارتكاز ومواطن التميز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية
87	المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة المطبقة باللغة الأجنبية والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
101	المطلب الرابع: مناقشة الدراسات السابقة المطبقة باللغة الأجنبية لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
101	أولاً: نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية
102	ثانياً: مواضع الارتكاز ومواطن التميز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية
104	المبحث الثاني: الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
104	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المطبقة والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة

122	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة المطبقة والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة
123	أولاً: نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية
123	ثانياً: مواضع الارتكاز ومواطن التميز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية
127	خلاصة الفصل
128	الفصل الثالث دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2005-2021)
130	المبحث الأول: الطريقة و متغيرات الدراسة
130	المطلب الأول: نموذج الجاذبية
130	أولاً: الإطار النظري لنموذج الجاذبية
130	ثانياً: مفهوم الجاذبية
131	ثالثاً: معادلة الجاذبية
131	رابعاً: معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر
133	خامساً: تقديرات نماذج الجاذبية بين التحديات وأفضل الممارسات
141	سادساً: مجتمع الدراسة وطرق اختيار العينة وفترة الدراسة
148	سابعاً: المنهجية الإحصائية المستخدمة لتقدير نموذج الدراسة
152	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة:
152	أولاً: متغير النموذج التابع
154	ثانياً: المتغيرات الكمية المستقلة
165	ثالثاً: المتغيرات الوهمية المستقلة
167	المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة وتحليل النتائج
167	المطلب الأول : التقدير الاحصائي للدراسة
167	أولاً: النموذج الاحصائي للدراسة
167	ثانياً: تقدير النموذج وفق مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (The Poisson Pseudo- Maximum Likelihood Estimator)
170	ثالثاً: تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE
171	رابعاً: التحليل القياسي لنموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE
172	المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لنموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE
172	أولاً: التحليل الاقتصادي للمتغيرات ذو المعنوية الإحصائية للدراسة
176	ثانياً: التحليل الاقتصادي للمتغيرات التي لم تكن ذو معنوية في الدراسة
180	خلاصة الفصل
181	الخاتمة
189	قائمة المراجع

فهرس الجداول والأشكال

الصفحة	فهرس الجداول	رقم الجدول
23	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب J.h dunning	الجدول (1-1)
23	أشكال دخول الأسواق الأجنبية حسب الميزات المتوفرة	الجدول (2-1)
45	أكبر 10 مؤسسات غير مالية متعددة الجنسيات في روسيا لسنة 2021	الجدول (3-1)
65	التدفقات الحديثة الداخلة والصادرة لمناطق العالم لسنوات 2019 و 2020 و 2021 (بمليار الدولار)	الجدول (4-1)
66	مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي لسنوات 2021 وسنوات مختارة (بالتريون دولار)	الجدول (5-1)
69	احصاء تدويل لأكثر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية في جميع أنحاء العالم ومن الاقتصاديات النامية (مليارات الدولارات وآلاف الموظفين دولار)	الجدول (6-1)
145	توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعامي 2023 و 2024 بالنسبة المئوية لـ: (OECD)	الجدول (1-3)
153	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البيئية بالمليون دولار لـ: 07 دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنتي 2005 و 2021	الجدول (2-3)
155	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي لبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من سنة 2016 الى غاية 2022.	الجدول (3-3)
156	نسبة التضخم بالمئة للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2005 و 2016-2021	الجدول (4-3)
157	بيانات الحرية النقدية وحرية التجارة و حرية الاستثمار للنمسا و كندا و فرنسا لسنوات 2005-2021	الجدول (5-3)
159	التجارة البيئية بالمليون دولار بين فلندا و التشيك و الدنمارك و دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنتي 2005 و 2021	الجدول (6-3)
160	الانفاق الحكومي بالمليون دولار في بعض دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و 2016 - 2021 بالنسبة المئوية لنسبة للناتج المحلي الإجمالي	الجدول (7-3)
161	معدل البطالة في دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و 2016 - 2021 بالنسبة المئوية	الجدول (8-3)
162	معدل الفائدة طويل الأجل لبعض دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و 2016-2021 بالنسبة المئوية	الجدول (9-3)
163	الانفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل لبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005-2021 بالمليون أورو	الجدول (10-3)
164	مؤشر فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد لبعض دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و 2020-2021	الجدول (11-3)
166	عرض متغيرات الدراسة القياسية	الجدول (12-3)
169	تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML	الجدول (13-3)
171	تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE	الجدول (14-3)

فهرس الاشكال

19	مراحل دورة حياة المنتج الدولي	الشكل (1-1)
44	التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة ما بين (2008-2021)	الشكل (2-1)
46	التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الى روسيا للفترة الممتدة ما بين (2008-2021)	الشكل (3-1)
47	مشاريع الجرين فيلد وعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود للربع الأول من 2020 والربع الأول من 2022	الشكل (4-1)
48	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2020 و 2021 (مليارات الدولارات ونسبة مؤية)	الشكل (5-1)
49	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة لسنتي 2020 و 2021 (بلايين الدولارات ونسبة مؤية)	الشكل (6-1)
50	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتقدمة لسنتي 2020 و 2021 (بلايين الدولارات ونسبة مؤية)	الشكل (7-1)
52	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأكثر 10 اقتصاديات لسنتي 2020 و 2021 (مليار الدولار)	الشكل (8-1)
54	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادر التمويل الدولية للدول النامية للفترة (2011-2021) (مليار الدولار)	الشكل (9-1)
56	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا حسب المناطق لسنتي 2020 و 2021 (مليار الدولار)	الشكل (10-1)
		الشكل (11-1)
60	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي لسنتي 2020 و 2021 (بلايين الدولارات)	الشكل (12-1)
62	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الصغيرة والضعيفة هيكلها لسنوات (2011-2021) (بلايين الدولارات)	الشكل (13-1)
64	تدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر لأعلى 10 اقتصاد وطني لسنتي 2020 و 2021 (بلايين الدولارات)	الشكل (14-1)
70	عدد مشاريع الغرينفيلد من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (2015-2021)	الشكل (15-1)
71	حصص كل المشاريع الغرينفيلد والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة (بالنسبة المئوية).	الشكل (16-1)
146	التضخم الحقيقي و التوقعات لعامي 2023 و 2024 بالنسبة المؤية لـ: (OECD)	الشكل (1-3)

المقدمة

المقدمة

لقد شهد العالم أحداثاً و تغيرات اقتصادية و سياسية كبيرة جدا وخاصة في التسعينيات القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، وفي ظل ظهور العولمة و تعدد أشكالها و مصادرها التي جعلت من العالم قرية صغيرة و التحول نحو آلية السوق و سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة السلع و الخدمات و توسع وانفتاح الأسواق و زيادة حجم التدفقات المالية بين الدول حيث يعتبر الكثيرون الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أحد المتغيرات المؤثرة و المهمة في البلدان و نموها و مؤشر تطورها، حيث يرجع المتخصصون هذا الاهتمام إلى العديد من العوامل التي أدت زيادة حجم التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة تمويلا حقيقيا وليس مجرد سد لفجوة آلية كغيره من القروض والمنح حيث يلعب دورا هاما في تقوية مشاريع الانتاج المحلية ويشجع الصناعة ويرفع من مستوى كفاءة العمالة المحلية، وبالتالي فإن تلك الإسهامات سوف تؤدي إلى زيادة رأس المال الثابت المحلي وحجم الناتج المحلي وأيضا يحسن من الموازين التجارية وموازن المدفوعات.

لقد حدد خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجراءات التي يجب على الدول اتخاذها من أجل تحسين مناخ الاستثمار حيث تم ضبط هذه القواعد بناء على الممارسات الجيدة للدول الأعضاء في المنظمة وتقوم على ثلاثة قواعد وهي ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة على تطوير المناخ الاستثماري وضمان ترقية الاستثمار وضرورة انسجام السياسات المتعلقة بترقية الاستثمار، فقد تتجاوز القدرة التنافسية للاستثمار في بلد ما مجرد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تتحدد بقدرة البلد على جلب الاستثمار الخاص والاحتفاظ به والاستفادة منه من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

اذ تأسست منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 1961م خلفاً لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1947م، تهدف المنظمة إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من خلال التعاون بين الدول الأعضاء، وتركز المنظمة على تجميع البيانات والتحليلات الاقتصادية وتطوير السياسات وتقديم التوصيات في مجالات متعددة مثل التجارة والتنمية البشرية والتعليم والصحة والبيئة والابتكارات التكنولوجية، وتتميز المنظمة بإصدار تقارير ومؤشرات مرجعية تساهم في فهم التحديات الاقتصادية الحالية وتقييم السياسات الاقتصادية،

تعمل أيضًا على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير مبادئ وإرشادات تسهم في إنشاء بيئة استثمارية مفتوحة وعادلة ومستدامة

حيث تعتمد عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المستضيف على العديد من المحددات التي تحدد القرار الاستثماري، اذ تختلف هاته المحددات باختلاف طبيعة المشروع وجنسية المستثمر، كما أن المناخ الاستثماري، والمتمثل في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلبا أو إيجابا في فرص نجاح المشروع الاستثماري.

أولا. السؤال الرئيسي:

ستركز الأطروحة عن المحددات التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD)، حيث أن جاذبية هاته الدول للاستثمار الأجنبي المباشرة تتطلب عدة عوامل خاصة، من حيث طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، واتجاهاته والعوامل المؤثرة فيه، وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بين هاته الدول، ومستوى الأداء المحقق، وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية الآتية:

" ماهي المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة (2005-2021)؟"

ثانيا. الأسئلة الفرعية:

1. من السؤال الرئيسي يمكننا أن نثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:
1. ما هي طبيعة ودرجة تأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المصدرة والمستضيفة للمنظمة؟
2. ما هي طبيعة ودرجة تأثير التجارة البينية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية في دول المنظمة؟
3. هل يعتبر التضخم في بلد المستضيف عامل مهم لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر البيني داخل دول المنظمة؟
4. هل تعتبر الحرية الاقتصادية عاملا مهما في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البينية في دول المنظمة؟
5. ما مدى تأثير الجودة التنظيمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟
6. ما مدى تأثير السيطرة على الفساد في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة؟
7. ما مدى تأثير عضوية الاتحاد الأوروبي للبلد المستضيف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
8. ما مدى تأثير الاتفاقيات التجارية الإقليمية على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر داخل دول المنظمة؟

9. هل تختلف المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر البيئي داخل المنظمة عن الاستثمارات الأجنبية الصادرة أو الوافدة الى المنظمة؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات الآتية.

3. ثلثا. فرضيات الدراسة:

1. يؤثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنظمة على الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي فيها، وذلك عندما يكون الاقتصاد نشطاً وينمو بشكل قوي، فإنه يوفر فرصاً أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر، وعادة ما يحدث ذلك عندما تكون البنية التحتية المادية والمؤسسية في البلد مستقرة ومواتية للاستثمار، وتتوفر فرص أعمال قوية، فلهذا فإن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزيد من التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر للدول المصدرة والمستضيفة له، و بالتالي نفترض وجود علاقة معنوية موجبة بين نصيب الفرد الإجمالي و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنظمة؛

2. تعتبر التجارة البينية عملية تبادل السلع والخدمات بين الدول، ويتم تحقيق ذلك من خلال استيراد البضائع والخدمات من بلد إلى آخر وتصدير البضائع والخدمات المنتجة في بلد إلى الأسواق الخارجية، حيث تعد التجارة البينية أساسية للاقتصادات الوطنية حيث تعود بالفائدة الاقتصادية وتعزز التعاون الاقتصادي بين الدول، و يتمثل تأثير التجارة البينية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص جديدة للتعاون الاقتصادي وتحسين بنيات الاقتصادات، الأمر الذي يمكن أن يؤدي في النهاية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المشاركة في التجارة البينية، إذ تزيد التجارة البينية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية، و بالتالي نفترض وجود علاقة معنوية موجبة بين التجارة البينية في دول المنظمة و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر؛

3. يلعب التضخم دور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارات من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الارتفاع في التكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، وبالتالي فإننا نفترض وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل التضخم و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

4. تعتبر الحرية الاقتصادية عاملاً مهماً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، حيث يشير مفهوم الحرية الاقتصادية إلى درجة فتح الاقتصاد وإجراءاته التنظيمية والتشريعية المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وتشمل الحرية

الاقتصادية عوامل مثل الحرية التجارية، وحرية الاستثمار، والحرية المالية، والحرية النقدية، وبالتالي فإننا نفترض وجود علاقة معنوية بين الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي في الدول المستضيفة داخل المنظمة؛

5. تُعتبر الجودة التنظيمية عاملاً مهماً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، حيث أن الدول التي تتمتع بيئة تنظيمية جيدة، وتحترم حقوق الملكية وتسهل الأعمال التجارية، عادةً ما تجذب تدفقات أكبر من الاستثمارات الأجنبية، الجودة التنظيمية تساهم في خلق بيئة استثمارية آمنة ومواتية، وتتيح للمستثمرين الأجانب الثقة في النظام القانوني والاستقرار السياسي للبلد، مما يدفعهم إلى زيادة استثماراتهم في تلك الدول، و لذلك فإننا نفترض وجود علاقة معنوية موجبة بين الجودة التنظيمية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستضيفة داخل دول المنظمة؛

6. يُعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول والتحكم في العوامل الرئيسية مثل الفساد والقوانين المنظمة للاستثمار من العوامل المهمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في هاته البلدان بيئة قانونية وتنظيمية مواتية وثقة المستثمرين في السوق والاستقرار السياسي والاقتصادي، وبالتالي فإننا نفترض وجود علاقة معنوية موجبة بين السيطرة على الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي في الدول المستضيفة داخل المنظمة؛

7. تُعتبر عضوية الاتحاد الأوروبي عاملاً مهماً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء في المنظمة وذلك لأن عضوية الاتحاد الأوروبي وتعمل على تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء، وبالتالي تخلق بيئة أكثر استقراراً وموثوقية للاستثمار، يوفر الاتحاد الأوروبي قواعد وإطار قانوني مشترك يسهل الاستثمار ويحمي حقوق المستثمرين في الدول الأعضاء، أيضاً العضوية في الاتحاد توفر الوصول إلى سوق موحدة ضخمة تتميز بالتجارة الحرة وحرية تدفق السلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء، وبالتالي فإننا نفترض وجود علاقة معنوية موجبة بين عضوية الانضمام الى الاتحاد الأوروبي و التدفقات البيئية للاستثمار الاجنبي للدول المنظمة؛

8. تُعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية عاملاً مهماً في تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول الأعضاء في المنظمة للتعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك بواسطة إبرام هذه الاتفاقيات الامر الذي يؤدي الى تخفيض الحواجز التجارية والاستثمارية وتوفير بيئة أكثر استقراراً وتوجيهاً للمستثمرين الأجانب، حيث تمكن هذه الاتفاقيات البلدان الأعضاء من خلق تجارة محلية وإقليمية أكثر ديناميكية وتشجيع تدفقات الاستثمار بشكل أكبر، و بالتالي فإننا نفترض وجود علاقة معنوية بين المشاركة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية والتدفقات البيئية للاستثمار الاجنبي للدول المنظمة؛

9. تختلف المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر البينية في أي منظمة عن الاستثمارات الأجنبية الصادرة أو الوافدة إلى تلك المنظمة، فالمحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر البيني تشمل عادة عوامل مثل التشريعات والسياسات الحكومية المحلية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، حماية الملكية الفكرية، مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي، البنية التحتية، القوة العاملة المتاحة، والسوق المحلية والوصول إلى الأسواق الأخرى، بالمقابل الاستثمارات الأجنبية الصادرة خارج المنظمة هي تلك التي يقوم بها المستثمرون من الدولة من دول المنظمة وتوجه نحو الأسواق الخارجية، في هذه الحالة المحددات الجاذبة تتعلق بعوامل مثل فرص النمو والعوائد المالية في الأسواق الخارجية، الاستقرار السياسي والاقتصادي للأسواق المستهدفة، التعاون الدولي واتفاقيات الاستثمار الثنائية، والتشريعات المحلية المتعلقة بحماية حقوق المستثمرين الأجانب، إذ على الرغم من وجود بعض التشابه، إلا أننا نفترض أن هناك اختلافات في المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر البينية في المنظمة وبين الاستثمارات الأجنبية الصادرة والوافدة منها.

رابعاً. مبررات اختيار الموضوع:

ان من المبررات والأسباب التي دفعتنا الى اختيار هذا الموضوع يمكن ذكرها فيما يلي:

1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي وتأثيره الإيجابي والقوي في اقتصاديات الدول المضيفة والمصدرة له، اذ يعتبر من أبرز آليات ومصدر التمويل الخارجي للنمو والتنمية؛
2. الرغبة في تقييم تجربة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باعتبارها تجربة رائدة في الاستثمار الأجنبي المباشر؛
3. الرغبة الشخصية في التعمق أكثر والبحث في ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامساً. أهداف الدراسة:

يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة المحددات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر البيني في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك من خلال:

1. التأصيل النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد الإطار المفاهيمي والنظريات المفسرة لسلوكه وتحديد عوامل جذبه؛
2. التعرف على الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر؛
3. مناقشة الأدبيات التي تناولت موضوع الاطروحة وتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف ونقاط التميز؛

4. قياس أثر المتغيرات المختارة على جاذبية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للاستثمار الأجنبي المباشر البيني.

سادسا. أهمية الدراسة:

تمّ تناول موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نظرا للاعتبارات الآتية:

تسهم هاته الدراسة في مراجعة الادبيات والمقاربات المرتبطة بنظرية الاستثمار الأجنبي المباشر والمحددات الجاذبة له بصفة عامة وفي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بصفة خاصة من خلال عدة نقاط:

1. تعزيز التعاون الاقتصادي حيث تساهم هاته دراسة لمحددات الاستثمار الأجنبي البيني في فهم العوامل التي تؤثر في جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي بين الدول الأعضاء في المنظمة، هذا يمكن أن يساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وزيادة حجم التدفقات المالية بينها؛

2. تحسين مناخ الاستثمار، يتيح تحليل محددات الاستثمار الأجنبي البيني فهم العوامل التي تؤثر في بيئة الاستثمار في الدول الأعضاء، ويمكن لهذه الدراسة أن تساعد في اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار، مثل تبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

سابعا. الإطار الزمني والمكاني:

تشمل الدراسة الفترة الممتدة من (2005-2021)، وقد تم اختيار هذه المدة لحدثة الفترة وللتقلبات الاقتصادية والمالية العالمية لهذه الفترة، أما مكانيا فقد تم اختيار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ثامنا. المنهج والأدوات المستخدمة:

1- المنهج

بما تمليه متطلبات البحث العلمي، وتبعا لما تناولناه ضمن الدراسة، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من عدة مناهج بحثية، من أهمها:

1-1- المنهج التاريخي:

وهو الذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلى ذلك من خلال عرض الجوانب التاريخية من خلال النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-2- المنهج الوصفي التحليلي:

ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وكان حضوره متعدد المواطن، لاعتبار أننا ملزمون بوصف شامل لكل متغير يتضمنه البحث، منه مثلاً استعراض "الإطار النظري" سواء بالمفاهيم النظرية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر أو ما تعلق المحددات الجاذبة له.

1-3- المنهج التقويمي:

حيث تم استخدام منهج التقويم لتحديد وتثمين أهم جوانب الإيجابية الناتجة عن محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسات سبقت هاته الدراسة، ومقارنتها بالدراسة الحالية واستنباط القيم منها للخروج بنتائج جيدة.

1-4- المنهج التجريبي:

وذلك من خلال الاعتماد على الدراسة التجريبية بهدف تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والعدي والبياني، والقياس الاقتصادي، من أجل خدمة الأهداف العامة للدراسة، وربط الإطار النظري للدراسة بالواقع التطبيقي لها.

2- أدوات الدراسة:

للوصول إلى الإجابة على الفرضيات في دراستنا استخدمنا دراسة تجريبية (قياسية) باستخدام نموذج الجاذبية وذلك بالاعتماد برنامج (STATA17).

تاسعا. صعوبات الدراسة:

خلال إعدادي للأطروحة واجهتني بعض الصعوبات فيما تعلق بشق الدراسة التطبيقية، خاصة الجانب المتعلق باستخلاص البيانات والإحصائيات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة والتابعة والإحصائيات البينية بين الدول المضيفة والمستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر.

عاشرا. محتوى البحث:

تم الاستعانة بمنهجية "IMRAD" للإجابة على إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى ثلاث فصول.

ففي الفصل الأول جاء تحت عنوان "أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر"، ويندرج تحته ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان "ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر"، أما المبحث الثاني فعنوانه "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر"، أما المبحث الثالث فكان بعنوان "التدفقات العالمية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر".

أما في الفصل الثاني فكان بعنوان " الدراسات السابقة المطبقة حول محددات الاستثمار الاجنبي المباشر"، وقسمناه الى مبحثين المبحث الأول كان بعنوان " الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية " والمبحث الثاني فكان بعنوان " الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

أما الفصل الثالث فخصصناه للدراسة القياسية، حيث جاء بعنوان " دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2005-2021)" وقسمناه الى مبحثين حيث أدرجنا في المبحث الأول منه الطريقة والأدوات والذي كان تحت عنوان " الطريقة و متغيرات الدراسة"، وفي المبحث الثاني تناولنا التقدير الكمي ومناقشة النتائج والذي كان تحت عنوان التقدير الكمي لنموذج الدراسة و تحليل النتائج".

الفصل الأول

"أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر"

تمهيد

نظرا للتغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية وفي إطار ما يعرف بالعملة أضحى العلاقات الاقتصادية بين الدول من المواضيع الهامة وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الظواهر الاقتصادية التي تجلت بوضوح مع مطلع القرن العشرين وازدادت أهميته بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لتطور العلاقات الاقتصادية، باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول خصوصا تلك الدول التي تعاني عجز في تمويل استثماراتها كما يمكن كلا الدولتين، الدولة المضيفة والدولة الأم من الاستفادة من تدفقات هذا الاستثمار.

فقد تسببت أزمة المديونية الخارجية الدولية عام 1982 وتوقف الأرجنتين وفنزويلا عن دفع أعباء ديونها، الى انخفاض حاد في القروض المقدمة الى الدول النامية، إضافة الى ذلك انتهاج الدول المتقدمة الى سياسة الانكماش المالي لتخفيض نسبة التضخم الذي ظهر خلال عقد الثمانينات، أدى ذلك تقليص الانفاق في هذه الدول على المساعدات الخارجية وكان من شأن هذه العوامل وغيرها أن تدفع الدول النامية الى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل لمصادر التمويل الخارجي، حيث يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا ماليا هاما لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا ورفع مستوى الدخل والمعيشة والقضاء على البطالة وتحسين الخبرات المهنية والإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق الدولي.

حيث تنافست كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم الحوافز المالية والاقتصادية لجذبه، حيث ركز الباحثون الاقتصاديون في الأدب الحديث للاقتصاد الدولي والمالية الدولية الى تسليط الضوء على المحددات الفعلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الفصل سنتطرق للأدبيات النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر والمحددات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر ثم نظرة على تطور التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الحديثة من خلال ثلاث مباحث

- المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)؛
- المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- المبحث الثالث: التدفقات العالمية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية طويلة الاجل، حيث يعتبر أحد الأسس المهمة للعلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن، حيث تزايد الاهتمام الدولي بقضايا اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما يحمله من مزايا اقتصادية للدول المضيفة والمصدرة على حد سواء.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي:

تعددت التعريفات الفقهية والقانونية للاستثمار الأجنبي، اذ عرف الاستثمار الأجنبي على أنه (قيام المستثمر الأجنبي بنفسه وبأمواله بنشاط في بلد آخر، وغالبا ما يكون شخصا معنويا ينشأ في شكل فرع لشخص معنوي، أو في صورة الاشتراك في مؤسسة محلية أو أجنبية موجودة من قبل عامة أو خاصة، أو في صورة الاشتراك مع الدولة في مشروع مشترك بينها).¹

وعرفه المعهد القانون الدولي على أنه (توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي، أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية).²

وقد عرف أيضا على أنه (ممارسة أحد المشروعات الأجنبية لنشاط اقتصادي في دولة من الدول متمثلا في انشاء وحدات إنتاجية أو تسويقية أو خدمية تقوم على استغلال تكنولوجيا معينة).³

يتضح من خلال هذه التعريفات أن كل منها يركز على جانب من الاستثمار الأجنبي، ويهمل بعض الجوانب الأخرى، بحيث يصعب وضع تعريف جامع وشامل، بالإضافة الى أن الاستثمار ليس واقعة اقتصادية أو قانونية محددة، بل هو مفهوم متغير ومتطور يتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة حسب ظروفها، فالدولة التي تميل الى جذب الاستثمارات الأجنبية تأخذ بمبدأ المفهوم الواسع للاستثمار الأجنبي، حتى يمكن الاستفادة منه بشكل أكبر من الرؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، عكس دول أخرى تتبنى مفهوم ضيق للاستثمار الأجنبي مثل دول أمريكا اللاتينية، مفهوم يمكنها من الحد من دخول رؤوس الأموال الأجنبية الى اقليمها.

¹ - حازم حسن جمعة، المشروعات الدولية العامة وقواعد حمايتها في القانون الدولي الخاص، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص169.

² - محمد السيد عرفة، ضمانات الاستثمار الأجنبي وحوافزه في القانون المصري، بحث مقدم الى مؤتمر (قواعد الاستثمار) التاسع، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2009، ص10.

³ - أنس السيد عطية، الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية والمشروعات التابعة لها، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1996، ص136.

حيث يمكن القول من خلال التعريفات المذكورة بأنها ركزت على حركة رؤوس الأموال وتحقيق الربح من الاستثمار الأجنبي ولم تظهر دور الاستثمار الأجنبي في التنمية والتطور الذي يحدثه في الدول المضيفة أو الدول المصدرة له، إضافة الى وصف الاستثمار "بالأجنبي" وذلك بالتركيز على مصدره فالدول النامية تعتبره كأنه رؤوس الأموال الواردة من الخارج بهدف الاستثمار هي استثمارات أجنبية حتى ولو كان أصحابها رعايا الدولة أنفسهم. حيث ينقسم الاستثمار الأجنبي الى أنواع عدة تختلف باختلاف المعايير المستخدمة في تقسيمها، وتدخل عوامل كثيرة في أنواع الاستثمار الأجنبي من حيث النظام السياسي ودرجة تطور والتقدم والأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال الاستثمار الأجنبي، حيث يعتمد بعض التقسيمات على عنصر الزمن لما له أهمية بالغة في نجاح المشروع الاستثماري من حيث كونه استثمارا أجنبيا طويلا أو قصيرا وبالنظر لأهميته من حيث كونه استثمارا أجنبيا مباشرا واستثمار أجنبي غير مباشر.

1- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

ان الاستثمار الأجنبي الغير مباشر من بين التدفقات المهمة لرؤوس الأموال عبر العالم، وأخذ اهتمام واسع لدى الباحثين الاقتصاديين، ويعبر عنه بالاستثمار الأجنبي المحفظي (Foreign Portfolio Investment) (FPI)، وهو عبارة عن الاستثمار في محافظ الإدارة المالية، حيث يتعلق الامر بتحركات رؤوس الأموال المتوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة، وهو يعني شراء بعض الأسواق المالية من سندات وأسهم في دولة ما ومن قبل مقيمي دولة أخرى، حيث يعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات المصدرة لهاته الأسهم، الا أنه لا يعطي الحق للمستثمر عكس الاستثمار الأجنبي المباشر المراقبة والإدارة لهاته الشركات. إذ يعرف على أنه (الاستثمار الذي يقوم على شراء الأجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف بقصد المضاربة والاستفادة من فروقات الأسعار التي تدرها الأوراق المالية بشرط ألا يكون في حوزة الأجانب من الأسهم ما يمكنهم من حق إدارة المشروع أو الاشراف عليه¹.

2- الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment) وبالاختصار نطلق عليه (FDI) وفيه يقوم المستثمر بنفسه وبأمواله الخاصة بإنشاء مشروع جديد، أو توسعة مشروع قائم، ويطلق على هذا النوع أيضا

¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، مصر 2005، ص44.

الاستثمار المادي أو الفني أو المشاركة في إدارته بأي وسيلة وذلك بهدف خلق علاقات اقتصادية واستمرارها بين صاحب المال والمشروع في أحد المجالات.

أولاً: تحديد المفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية وفعالة في تحريك الأنشطة الاقتصادية لأي بلد في العالم وباعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة سوى المتوسطة أو الطويلة الأجل وفيما يلي سنتطرق إلى تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمات دولية وكذلك لاقتصاديين وسنذكر بعض هاته التعاريف.

1- تعاريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر:

سنتطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما تطرقت إليه المنظمات العالمية التي تهتم بالشأن الاقتصادي العالمي.

1-1 تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD-IDA) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر، وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات.¹

2-1 تعريف الأونكتاد (UNCTAD) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو استثمار تقوم به مؤسسة مقيمة في اقتصاد واحد (مستثمر مباشر أو مؤسسة أم) بهدف تأسيس مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة استثمار مباشرة أو شركة تابعة أجنبية)، تعني الفائدة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر ودرجة كبيرة من التأثير على إدارة المشروع، إن ملكية 10% أو أكثر من القوة التصويتية لمؤسسة استثمار مباشر من قبل مستثمر مباشر هي دليل على هذه العلاقة.

تتكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل أساسي من ثلاث مكونات:

¹ - Albankaldawli, <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD>, accessed.Mars2023

- اقتناء أو التخلص من رأس المال: يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر معاملة حقوق الملكية الأولية التي تلي الحد الأدنى البالغ 10٪ وجميع المعاملات المالية التالية والمراكز بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر؛
- إعادة استثمار الأرباح التي لا يتم توزيعها كأرباح؛
- الدين بين الشركات.¹

1-3 تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يؤسس فيها المستثمر المقيم في اقتصاد ما مصلحة دائمة ودرجة كبيرة من التأثير على مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ملكية 10 في المائة أو أكثر من قوة التصويت في مؤسسة في اقتصاد ما من قبل مستثمر في اقتصاد آخر دليل على هذه العلاقة، الاستثمار الأجنبي المباشر هو عنصر رئيسي في التكامل الاقتصادي الدولي لأنه يخلق روابط مستقرة وطويلة الأمد بين الاقتصاديات، الاستثمار الأجنبي المباشر هو قناة مهمة لنقل التكنولوجيا بين البلدان، ويشجع التجارة الدولية من خلال الوصول إلى الأسواق الأجنبية، ويمكن أن يكون وسيلة هامة للتنمية الاقتصادية، المؤشرات المشمولة في هذه المجموعة هي قيم داخلية وخارجية للأسهم والتدفقات والدخل.²

1-4 تعريف منظمة التجارة العالمية (WTO) للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

- ترى هذه المنظمة أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يمكن أن يحقق المستثمر ينتمي إلى دولة معينة - الدولة الأم - أصلاً إنتاجياً في دولة أخرى - الدولة المضيفة، نلاحظ من التعاريف السابقة أنها تشترك في نقاط:
- توظيف الأموال ولا تتمتع هذه الأموال أو المستثمر بهوية الدولة المستقطبة للاستثمار؛
- يكون الاستثمار في منشآت أو عمليات إنتاجية، ويحقق منافع على المدى البعيد لكل من المستثمر والدولة المستقطبة.³

2- تعريف الاقتصاديين الدوليين:

سننظر إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلة من الاقتصاديين العالميين من بينهم العالم الاقتصادي "كينز" و "رايمون برنارد"

¹ - unctadstat <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx?ReportId=96740>, accessed.Mars2023.

² - oecd• <https://data.oecd.org/fdi/fdi-flows.htm>, accessed. Mars2023.

³ - wto, https://www.wto.org/english/tratop_e/invest_e/invest_e.htm, accessed.Mars2023.

2-1 تعريف الاقتصادي جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) للاستثمار الأجنبي المباشر:

وقد عرفه كينز بأنه " هو الزيادة في التجهيزات الرأس مالية وتكون هذه الزيادة في رأس المال الثابت ورأس المال المتداول"¹

2-2 تعريف الاقتصادي رايون برنارد (Raymond Bernard) لـ (FDI):

"فقد أعتبره وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وذلك عن طريق مساهمة رأس مال الشركة في شركة أخرى عن طريق إنشاء فرع لها في بلد المضيف أي خارج البلد الأصلي في البلد الأم، أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد آخر".²

• ويرى الاقتصادي أبو قحف بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر " بأنه تملك المستثمر الأجنبي بكل أو جزء من للاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيام هذا الأخير بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضييفة في حالة الاستثمار المشترك، أما في حالة الملكية المطلقة أو الكاملة فإن السيطرة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في إدارة المشروع الاستثماري، وزيادة عن ذلك يكون المستثمر بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا وعامل الخبر التقنية إلى الدولة المضييفة".³

ومن الاستعراض السابق لمفاهيم الاستثمار الأجنبي نجد أنها تتفق على ما يلي:

يمثل الاستثمار المباشر انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية والموارد الاقتصادية الى خارج البلد، وذلك بهدف توظيفها في موجودات رأس مالية ثابتة.

كما يمكن استخلاص مفهوم شامل للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهات نظر مختلفة "الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل البلد المضيف، إما باكتسابه الملكية الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأسمال المشروع، وذلك بهدف المشاركة الفعالة بنصيب يبرز له حق في الإدارة على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير المالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات. ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق أرباح وعوائد تكاليف الاستثمار".

¹ - شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2003: ص28.

² - Raymond Bernard, *Economie Financière Internationale*, Éditions PUF, Paris, 1971 : p 91 .

³ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998: ص13.

ثانيا: أهم النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الدولي بشكل خاص، كما يعتبر من بين المواضيع التي نالت العديد من الدراسات النظرية والميدانية من طرف المدارس الاقتصادية والمختصين، وقد واجه هؤلاء العديد من الصعوبات من أجل تحديد أبعاده المختلفة، نظرا لتشعب موضوعاته من جهة وتعدد جوانبه من جهة ثانية، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي حاولت كل واحدة منها تحليل وتفسير دوافعه. وسوف نتناول أهم النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر والقسم الثاني النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1- النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

تعددت المحاولات النظرية التقليدية لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت هذه المحاولات إلى وضع أطروحات مختلفة هدفها تحديد دوافع قيامه وتدفقه من دولة لأخرى، ويمكن عرض الطرح النظري التقليدي لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

1-1 النظرية الكلاسيكية

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق الحقيقية في تحليل وتطور نظريات التبادل الدولي، حيث تفترض في تحليلها توفر عدة عوامل تتمثل أهمها في عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوفير المنافسة الكاملة في الأسواق، بالإضافة إلى عدم وجود أي قيود أو حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال، ويعتبر كل من آدم سميث (ADEM SMITH) ودافيد ريكاردو (D. RICARDO) وجون ستوارت ميل (J.S.MILL) وغيرهم أهم روادها، لقد بين آدم سميث (ADEM SMITH) مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين دولة معينة وباقي دول العالم وأكد على ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة*. وفي المقابل يتم استيراد سلع أخرى من باقي الدول التي تتمتع في إنتاجها بمزايا مطلقة، حيث يقول " : ¹ أنه بإمكان دولة ما أن توفر لنا سلع أرخص مما لو نتجها في بلداننا، هذا ما يدفعنا لشراؤها وتصدير سلع

* الميزة المطلقة هي قدرة الفرد أو الشركة أو الدولة على إنتاج السلع والخدمات بأفضل طريقة ممكنة من خلال استخدام أقل حد من الموارد الداخلة في الإنتاج، ويتمتع دولة م بميزة مطلقة عندما تستطيع إنتاج سلعة ما بأعلى كفاءة مقارنة مع دولة أخرى، والكفاءة هنا تكون باستخدام أقل كمية من المدخلات أو أقل تكلفة أو أعلى جودة.

¹ - Adam Smith, *Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Traduire par Jean-Marie Tremblay, 1776

أخرى نتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة"، وهذا ما يفسر قيام التجارة الخارجية بين الدول، ويرى أن تقسيم العمل يتوقف على سعة السوق التي تحقق مجالا واسعا لحركة العرض والطلب من جهة، ومقدار رأس المال الذي يحقق مجالا للتوسع في العملية الإنتاجية من جهة ثانية، وهما عاملان ليس داخل البلد فحسب، بل أيضا في مجال التبادل الدولي.¹

أما دافيد ريكاردو (D. RICARDO) فقد قدم تفسير مفاده أن التخصص المبني على مبدأ الميزة النسبية* هو أساس قيام التبادل الدولي، وهو أيضا وسيلة لتعظيم المنافع، حيث تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف منخفضة نسبيا واستيراد السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف مرتفعة نسبيا، فعناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى ولكن يمكن للدولة أن تخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية²، غير أن دافيد ريكاردو (D. RICARDO) لم يوضح أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، تاركا المجال للعديد من الدراسات التي استمرت في البحث عن تلك الأسباب. وفي هذا الشأن يرى هيكشر أولين (Ohlin) و (Heckscher) أن الاختلاف في التكاليف بين الدول يرجع إلى التفاوت في وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل منها، هذا التفاوت قد يفرض اختلاف في أثمان عناصر الإنتاج وبالتالي في أثمان المنتجات³.

أي أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم في شكل تحركات رؤوس الأموال بين الدول تتم استجابة للفروق في عناصر التكلفة ووفرة عوامل الإنتاج، إذن حسب هذه النظرية فإن التخصص في إنتاج وتصدير أي سلعة في دولة معينة يرتبط بمدى توفر العنصر الداخل في إنتاج تلك السلعة في تلك الدولة، والمؤسسات الأجنبية التي تنتج منتجات تعتمد على عنصر العمل، مثلا تستثمر في الدول التي تنخفض بها تكلفة العمالة وهكذا، بالرغم من الأفكار التي طرحتها هذه النظرية والتي ساهمت إلى حد بعيد في تفسير قيام التبادل الدولي.

¹ - بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة وهران، السنة الدراسية 2012-2013: ص.ص 108.109.

* بسبب أن مفهوم الميزة المطلقة لا يأخذ التكلفة في اعتباره، من المهم أن يكون هناك معيار آخر لا يتجاوز التكاليف الاقتصادية. ومن هنا يظهر مفهوم الميزة النسبية، والذي يشير إلى أن الدولة بإمكانها إنتاج سلعة أو خدمة معينة بتكلفة أقل من تكلفة إنتاج نفس السلعة في دول أخرى (المقصود بالتكلفة هنا هي تكلفة الفرصة البديلة). أي دولة عادة ما تفضل التركيز على إنتاج السلع والخدمات التي تناسب مواردها، وهذا ما يسمى بالتخصص. وبالنظر إلى محدودية الموارد، فإن اختيار الدولة للسلعة أو الخدمة التي تركز عليها يتأثر إلى حد كبير بميزتها النسبية

² - David Ricardo, *On the Principles of Political Economy and Taxation*, Batoche books, canada, 1871: p 85-103.

³ - دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013: ص.15.

1-2 النظرية النيو كلاسيكية

تعتبر النظرية النيو كلاسيكية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا تحركات لرؤوس الأموال بين الدول، وتنشأ هذه التحركات نتيجة الاختلافات في أسعار الفائدة بين الدول، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول ذات العائد المنخفض إلى الدول ذات العائد المرتفع مع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، ويرجع اختلاف سعر الفائدة بين الدول إلى مسألة وفرة أو ندرة رأس المال في تلك الدول، بمعنى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه من البلدان التي تتسم بوفرة رأس المال أين تكون الإنتاجية الحدية له منخفضة إلى البلدان التي تتسم بندرتها حيث تكون إنتاجيته الحدية مرتفعة .

2- النظريات الحديثة المفسرة الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يمكن عرض الطرح النظري الحديث لتفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في عدة نظريات أهمها:

1-2 نظرية عدم كمال الأسواق

تم عرض هذه النظرية من طرف الاقتصادي الكندي ستيفان هيمير (Stephane Hymer) سنة 1960،

والذي يرى بأن المحددات الأساسية لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر هي:¹

-عدم وجود منافسة في أسواق الدول الأم لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

المزايا التي تمتلكها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاط معين فتميز سوق الدولة الأم باحتكار القلة من جهة وامتلاك مؤسساتها مزايا في صناعة معينة من جهة ثانية، كلها من أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات للاستثمار في دول غير دولها الأصلية.

وكتكملة لتفسيره، قام الاقتصادي كينج ذي برجر (King le berger) سنة 1969 بتحديد النقائص

الخاصة بأسواق الدول المضيفة والمتمثلة في ²عدة نقاط:

-عدم كمال السوق من حيث التنوع في السلع والمنتجات؛

-عدم كمال السوق من حيث عوامل الإنتاج الخاصة بالاستحواذ على التكنولوجيا وطرق التسيير والتنظيم وغيرها؛

¹ - Vintila Denisia, **Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories**, European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, December 2010: p107.

² فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005: ص 71 .

- نقائص متعلقة باقتصاديات الحجم؛

- السياسات والإجراءات الحكومية الخاصة بالإنتاج والتصدير.

وترى النظرية أن اندفاع الشركات المحلية نحو الاستثمار في الخارج مرهون بتوفر شرطين أساسيين هما:

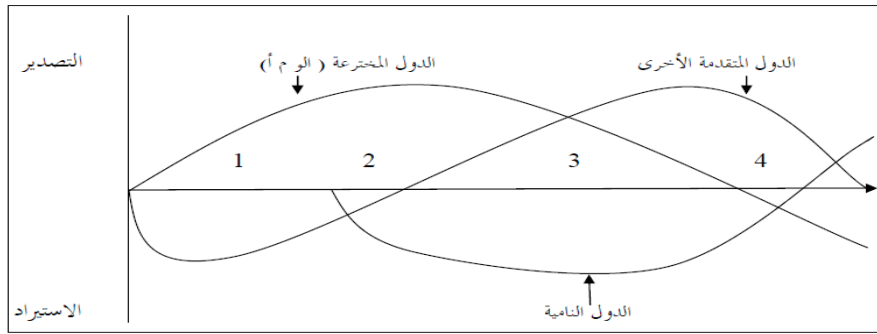
- تغطية كل التكاليف والمخاطر الناتجة عن الاستثمار في الأسواق الدولية، ويكون ذلك بالتعظيم المستمر للأرباح مقارنة بالشركات المحلية العاملة في أسواق دولها؛

- امتلاك هذه الشركات لمزايا لا تمتلكها الشركات المحلية في دولها الأصلية تمكنها من العمل والمنافسة في الأسواق الخارجية، أما المزايا الواجب توفرها في الشركات الأجنبية للعمل والمنافسة في غير أسواق دولها الأصلية.

2-2 نظرية دورة حياة المنتج

ظهرت هذه النظرية على يد ريموند فرنون (Vernon Raymond) سنة 1966، والذي أعطى أول تفسير لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية العاملة في مجال الصناعات التحويلية للاستثمار في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية حيث يرى صاحب النظرية أن هناك أربع مراحل لدورة حياة المنتجات هي : الابتكار، التوسع، النضج، والانخفاض هذه المراحل يمكن عرضها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1) مراحل دورة حياة المنتج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 401.

من خلال الشكل يمكن التمييز بين المراحل التالية: ¹

أ- مرحلة الابتكار:

في هذه المرحلة يطرح المنتج في السوق من طرف الشركات العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية الدول المخترعة، ونظرا لشروط الابتكار التي تتمتع بها الشركات الأمريكية من قدرات تكنولوجية وتسويقية ويد عاملة مؤهلة وقدرة

¹ - فارس فضيل، مرجع سابق: ص. ص 74-75.

على تغطية نفقات البحث والتطوير، تقوم هذه الشركات بطرح وبيع منتجات جديدة في السوق.

ب- مرحلة التوسع الحقيقي :

في هذه المرحلة تسعى الشركات الأمريكية المخترعة إلى تعظيم أرباحها في أسرع وقت ممكن من خلال توسيع عمليات التصدير لأسواق الدول المتقدمة الأخرى وأسواق بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع، كل هذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة وتقليل التكاليف والتحكم في الأسعار التي تسمح لها بتغطية نفقات التسويق من جهة ثانية.

ج- مرحلة النضج:

في هذه المرحلة تستطيع الدول المتقدمة الأخرى امتلاك التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج ما يجعلها قادرة على إنتاج المنتج محليا والتوقف عن استيراده من الدول المخترعة، إلا أن صادرات هذه الأخيرة تعرف نوعا من الاستقرار نتيجة لزيادة الطلب على المنتج من طرف الدول النامية ذات الدخل المتوسط.

د- مرحلة شيوع التكنولوجيا:

إن قيام كل من الدول المتقدمة والدول المخترعة بتصدير المنتج إلى الدول النامية يؤدي إلى اشتداد حدة المنافسة بينهما، وفي ظل توفر عناصر الإنتاج بتكاليف منخفضة في الدول النامية مقارنة مع باقي الدول تندفع الشركات في الدول المخترعة إلى توطين إنتاجها في الدول النامية عن طريق الاستثمار المباشر أو منح التراخيص أو غيرها، ما يجعل الدول النامية قادرة على إنتاج المنتج بأسعار منخفضة وتصديره إلى كل من الدول المتقدمة والدول المخترعة، وبالرغم من أن نظرية دورة حياة المنتج لريموند فرنون (Vernon Raymond) قد قدمت تفسير ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار عامل المكان والزمان والتباين التكنولوجي لأسباب قيام التبادل الدول والاستثمار.¹

2-3 نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

وتنسب هذه النظرية إلى كل من بيكلي (Buckley) وريغمان (Rugman) ودانينغ (Dunning)، وقامت هذه النظرية بتطوير فكرة الأصول أو المزايا المعنوية التي جاء بها كافى (Caves) في محاولة للوصول إلى تفسير دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يتحقق من خلال قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية.

¹ - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية،

مصر، 2005، ص 20.

حسب أصحاب هذه النظرية تتمثل المزايا الاحتكارية في براءات الاختراع والعلامات التجارية والخبرات الفنية والإدارية والتكنولوجيا الحديثة وغيرها، وهي مزايا احتكارية تمتلكها الشركات، ومن خلال الاستخدام الداخلي لها وفي ظل عدم كمال الأسواق، يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تتخطى الحواجز والقيود التي تفرضها الدول والحكومات المضيفة على أسواقها، ومن جهة أخرى فإن الاستخدام الداخلي لهذه المزايا يمكن أن تحول دون دخول منافسين جدد للعمل في هذه الأسواق، وعليه ترى هذه النظرية أن ضرورة احتفاظ الشركات متعددة الجنسيات بالأصول المتمثلة في الخبرة والمعرفة والابتكارات يعتبر الدافع للاستثمار في الخارج بدل القيام بعمليات التصدير أو منح التراخيص لشركات أخرى في الدول المضيفة.

2-4 نظرية عدم كمال أسواق رأس المال

تنسب هذه النظرية إلى ألبير (Alber) والذي يرى بأن الشركات تنتقل من بلدانها الأصلية ذات العملة القوية للاستثمار في البلدان ذات العملة الضعيفة، فالشركات في الدولة الأم تكون أكثر قدرة على تعظيم عوائدها بسعر أعلى من الشركات العاملة في الدولة المضيفة، لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل من أسواق رأس المال الدولية، فكلما ازدادت قوة عملة الدولة كلما انخفضت أسعار الفائدة بتلك الدولة.¹

2-5 نظرية توزيع المخاطر

تنسب هذه النظرية إلى كوهين (COHIN) والذي يرى أن دافع الشركات للاستثمار في الخارج هو زيادة الأرباح التي تتحقق من خلال تخفيض حجم المخاطر، وتخفيض حجم المخاطر يتم عن طريق استراتيجية التنوع في الأنشطة الاستثمارية بين دول غير متشابهة وغير مرتبطة ببعضها البعض، حيث تختلف عوائد الاستثمار وفقا للبيئة الاستثمارية، وقد أكد لكليج سنة 1989 من خلال دراسته أن استمرار نمو الشركات الأجنبية يعود أساسا إلى التوزيع الدولي للمخاطر.²

2-6 نظرية المنظمة

ترى هذه النظرية أن قيام الشركات بتجسيد استثمارات في الخارج قد يرجع إلى تصرفات أو قرارات مسيري هذه الشركات، أو إلى استراتيجية الشركات نفسها في المدى المتوسط والبعيد.

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007: ص 46.

² - رضا عبد السلام، نفس مرجع: ص. ص 47-48.

أ - التفسير المبني على تسيير الشركة:

اعتبر بنروس (Penrose) بأن نمو الشركة يتحقق باستغلال منتجات جديدة أو غزو أسواق خارجية جديدة، لكن التوسع في دولة مضيفة ينظر إليه من خلال التملك الكامل بنسبة 100% أو خلق شركة جديدة، ويبرر دور كبار المسيرين من ناحيتين، الأولى تتمثل في قدراتهم العلمية والتسويقية ومدى إدراكهم لمختلف فرص ومخاطر الاستثمار في الأسواق الأجنبية، وبراعتهم في إيجاد الحلول المناسبة لتجنب تلك المخاطر، أما الناحية الثانية فتكمن في الميول النفسية والخيارات الذاتية لهؤلاء المسيرين ومن ثم رغبتهم في تدويل نشاط الشركات التي يديرونها أو الاكتفاء بالإنتاج المحلي.¹

ب - التفسير المبني على استراتيجية الشركة:

يعتبر أهاروني (A.Aharoni) من رواد هذه النظرية حيث يرى اندفاع الشركة للاستثمار بالخارج يكون كرد فعل لمنبهات خارجية وأخرى داخلية، أما المنبهات الخارجية فتتمثل في الخوف من فقدان السوق نتيجة اشتداد حدة المنافسة بين الشركات، وتتمثل المنبهات الداخلية في رغبة الشركة بتجسيد استثمارات خارج بلدانها وتدويل الإنتاج، وقد تبنت الشركة استراتيجية دفاعية تمكنها من المحافظة على الحصة السوقية، أو استراتيجية هجومية في حالة امتلاكها للتكنولوجيا اللازمة تمكنها من التوطن في الخارج.

7-2 النظرية الإلكتيكية:

ظهرت هذه النظرية لأول مرة سنة 1976 من قبل الاقتصادي دانيج (J.h dunning) الذي قدمها في ندوة أقيمت في مدينة ستوكهولم حول التخصص الدولي للنشاط الاقتصادي، وقد جاءت للرد عن الدور المتنامي للشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي،² وسميت أيضا بالنظرية الانتقائية لأنها تفسر كيفية الانتقال بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص كأهم ثلاث منافذ لاقتحام الأسواق الخارجية، لقد ركز (J.h dunning) في تحليله على نموذج (OLI) والذي بين فيه مختلف المزايا التي إن توفرت لدى مؤسسة معينة فبإمكانها الاستثمار في الأسواق الأجنبية، ويمكن تلخيص هذه المزايا في الجدول التالي:

¹ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2008، ص. ص 84-85 .

² - Annie Tortian. International Investment Agreements and Their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence from Four

Emerging Central European Countries. Economics and Finance. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007: p152.

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (1-1): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب J.h dunning

الاختبار بين الاستثمار الأجنبي المباشر، أو التصدير أو الترخيص			
طرق دخول الأسواق	مزايا الشركة (O)	مزايا التدويل (I)	مزايا الموقع (L)
الاستثمار الأجنبي المباشر	نعم	نعم	نعم
التصدير	نعم	نعم	لا
الترخيص	نعم	لا	لا

Source: John Dunning, Influence in International Business, journal of strategic management education, Senate Hall academic publishing, 2011, p 11

حسب (J.h dunning) يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل أسلوب لدخول أسواق الدول المضيفة بالنسبة، للمؤسسات التي تمتلك مزايا خاصة (O) ومزايا التدويل (I) والتوطن (L)، وفي حالة امتلاكها لمزايا خاصة (O)، ومزايا التدويل (I)، فالتصدير هو الأسلوب الأفضل لدخول هذه الأسواق، أما إذا امتلكت ميزات خاصة (O) فقط فعليها بيع التراخيص لمؤسسات أخرى تعمل في الأسواق الأجنبية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): أشكال دخول الأسواق الأجنبية حسب الميزات المتوفرة

مزايا مرتبطة بالبلد المضيف (Location. Advantage)	مزايا مرتبطة بالتدويل (International advantage)	مزايا خاصة (Ownership. Advantage)
- مزايا السوق	- تخفيض تكاليف المعاملات	- القدرة على الوصول إلى الأسواق والمنتجات
- الموارد المالية	- تدنيه تكاليف سعر الصرف	- وعوامل الإنتاج
- جودة المدخلات (الطبيعية، العمل ...)	- حماية المهارات الإدارية	- التقدم التكنولوجي، الخبرات والمهارات
- تكاليف النقل والاتصالات	- الرقابة على الإنتاج من حيث الكمية والجودة	- الإدارة
- توفر البنية التحتية	- الرقابة على المبيعات	- تنويع الإنتاج
- عوائق التجارة الخارجية	- الحد من حالة عدم اليقين	- تنويع المخاطر
- القرب من الأسواق		- وفورات الحجم
- سياسات الاستثمار والتخفيضات		- القدرة على تمييز المنتجات (مراقبة
- الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي		- العلامات)
- معدل النمو للبلد المضيف		- العلامة التجارية للشركة الأم
		- القدرة على الاندماج والاستحواذ

Source: John Dunning: international production and multinational enterprise, London, 1981, p32

ثالثاً: أهداف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

1- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن من بين أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر هو لعب دور المسرع، أي تسريع النمو الاقتصادي والتحول الاقتصادي، ومن بين هذه الأهداف ما يلي:

- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات)، وذلك من خلال المفاضلة بين المشاريع والتركيز على أقلها مخاطرة والتنوع في مجالات الاستثمار لكيلا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة؛
- البحث عن الموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، ذلك تعظيماً لأرباحه وتقليلاً لتكاليف الإنتاج، فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت تفرض عليها السيطرة على المصادر والمواد الخام أو الأولية حيث يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية؛
- الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، فتكلفة الأيدي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهظة مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات؛¹
- فرص الحصول على أسواق جديدة لمنتجات وخدمات الشركات الأجنبية؛
- الاستفادة من خاصية انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها.

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

- يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور مهم في مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجه البلدان على اختلاف مستوياتها وهيكلها الإنتاجية من خلال تأثيراته المتعددة على العديد من المجالات الاقتصادية، ويرى بعض مؤيديه أنه يسهم في رفع معدلات النمو في الاقتصاد من خلال تأثيراته الإيجابية المتعددة على الإنتاج ومختلف القطاعات، وفيما يلي أبرز المنافع التي يمكن أن تعود على الاقتصاديات من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:
- فتح المجال لدخول عدد كبير من رجال الأعمال من مختلف الدول والقطاعات بما يؤدي لسد العجز في عنصر التنظيم الذي يقوم بدور محوري في عملية التنمية؛
 - توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على الموارد المالية أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية وخصوصاً للاقتصاديات التي تعاني من فجوات تمويلية ناجمة عن ضعف الادخار المحلي وعدم قدرته على مواكبة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للمشروعات، لاسيما وأنه يعد بديلاً أقل كلفة وعبئاً مقارنة بالاستدانة الخارجية التي تثقل كاهل الاقتصاديات النامية؛
 - يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع القاعدة الإنتاجية والخدمية للاقتصاد وعدم الاعتماد على موارد محدودة للدخل؛

¹ محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم إهمال البنك الاستثمارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011: ص75.

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

- المساعدة في إدخال أنشطة جديدة ومتطورة تسهم في ملء الفراغات في سلاسل الإمداد وكذلك تحسين القدرات الانتاجية والتصديرية الشاملة للاقتصاد؛
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر لإنشاء المزيد من المشروعات وبالتالي المساهمة في توفير المزيد من فرص العمل ومواجهة تحديات البطالة؛
- المساعدة في تحسين كفاءة عنصر العمل ورفع إنتاجيته من خلال تنمية وتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها للتعامل مع نظم الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة؛
- يسهم في حصول الدولة المستقبلية على التكنولوجيا الحديثة التي تعد أهم العناصر اللازمة لتسريع التنمية واختصار زمن النمو والتطور في مختلف القطاعات؛
- تسويق الاقتصاد المحلي بشكل عام في مختلف قطاعاته وفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية الصناعية والخدمية لاستخدام نظم وقدرات تسويقية متطورة؛
- تطبيق نظم إدارية متطورة وفعالة في مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع بشكل عام بما يعزز من فرص الاستغلال الأمثل للموارد والذي يعد التحدي الأبرز للاقتصاديات النامية؛
- إذكاء المنافسة بين الشركات والمؤسسات وما ينتج عن هذا التنافس من منافع تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية المنتجات والخدمات؛
- قد يسهم في تحسين مؤشرات الأداء الخارجي للاقتصاد ولاسيما ميزان المدفوعات والميزان التجارية في السلع والخدمات وخصوصا إذا ما تركزت الاستثمارات في الأنشطة الموجهة للتصدير أو لتلبية الطلب المحلي من المنتجات والخدمات التي يتم استيرادها في الوقت الحالي وقد زادت بشكل كبير أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والدول النامية والعالم خلال السنوات الثمانية عشرة من الألفية الثالثة مقارنة مع فترة العقود الثلاثة الأخيرة من الألفية الثانية.¹

المطلب الثاني: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة أشكالا متعددة، من حيث خصائصها ومن حيث نوعها، والأهمية النسبية لكل شكل منها، الشيء الذي يتيح تفضيلات واختيارات عدة بين المستثمرين الأجانب من جهة والدول المضيفة له من جهة أخرى، كما يرجع هذا التباين القائم بين مختلف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر الى عدة

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وايمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020، 2020: ص. ص 82-83.

عوامل منها المتعلق بالمستثمر الأجنبي في حد ذاته من حيث قدراته المالية ومجال نشاطه، وأيضاً حجم شركته، وقدراته الابتكارية والأهداف التي يسعى لها من خلال توظيف أمواله خارج حدود بلاده، ومن هذه العوامل ما هو متعلق بالدولة المضيفة، كأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ومدى استقرار أوضاعها السياسية، ودرجة المنافسة في أسواقها، إضافة الى الأهداف التي تسعى هاته الدول الى تحقيقها وسوف نتطرق فيما يلي الى أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً- الاستثمار المشترك:

1. مفهومه:

يعرفه كولدي (Kolde) بأنه: "أحد المشروعات الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضاً إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... إلخ".¹

ويرى تير باسترا : "إن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية يمارس حق كافياً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة عليه".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الاستثمار المشترك ينطوي على الخصائص التالية:

الاتفاق بين مستثمران (محلي وأجنبي) يكون طويل الأجل، من أجل ممارسة عملية إنتاجية وهذا داخل البلد المضيف؛

-المستثمر الوطني قد يكون شخصية تنتمي إلى القطاع العام أو الخاص؛

-إن قيام المستثمر الأجنبي بشراء جزء من شركة وطنية موجودة تؤدي إلى تحويل هذه الشركة من شركة وطنية إلى شركة استثمار أجنبي؛

-لا يشترط المشاركة في تقديم حصة من رأس المال من طرف المستثمرين (وطني وأجنبي)؛

-قد تكون المشاركة في تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة؛

-قد تتمثل المشاركة في تقديم جزء من رأس المال أو كله على أن يقدم الشريك الأم التكنولوجيا؛

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق: ص 48.

- قد تتمثل المشاركة في تقديم المعلومات أو طرق تسويقية أو أسواق جديدة؛
في جميع الحالات السالفة الذكر لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار المشترك الأحقية في إدارة المشروع وهذا شرط ضروري وعنصر حاسم في التفرقة بين الاستثمار المباشر وغير المباشر.

2-1 مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة

1-2-1 المزايا

وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- يلعب هذا النوع من الاستثمار دور بارزا في زيادة رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير التكنولوجيا وتوفير مناصب شغل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق التقليل من الواردات والزيادة في الصادرات؛
- تكوين المديرين الوطنيين وخلق علاقات اقتصادية بين الأنشطة الاقتصادية والخدمية في الدول المضيفة؛
- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الاستثمار وهذا نتيجة الاشتراك في إدارة المشروع وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية؛
- زيادة عوائد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية وهذا نتيجة لدراسات الجدوى التي يقوم بها المستثمر الأجنبي قبل القيام بأي استثمار، بالإضافة إلى توفير جو ملائم لتحقيق هذه الأرباح من التكنولوجيا المتقدمة والإدارة الفعالة.

1-2-2 العيوب

- يشترط لتحقيق المزايا السابقة أن يوفر لدى الاقتصاد الوطني القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في رسم وتوجيه السياسات الاستثمارية للمشروع؛
- إن توقع صغر حجم رأس المال الوطني يؤثر على صغر حجم المشاريع المشتركة، وهذا الأمر يتسبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الدول المضيفة مثلا: زيادة فرص التوظيف، نقل التكنولوجيا... الخ؛
- إن تحقيق الدول المضيفة الأهداف المنشودة في توفير العملات الأجنبية. وتحسين ميزان المدفوعات في المشروعات المشتركة هي أقل بكثير مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للاستثمار الأجنبي.¹

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفاس، الأردن، 2005: ص39.

3-1 مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي (FDI)

1-3-1 المزايا

- في حالة نجاح الاستثمار المشترك يساهم في زيادة فرص استثمارية وهذا بموافقة الدول المضيفة، وذلك من خلال إنشاء مشروعات مملوكة له بالكامل؛
- إن الاستثمار المشترك أكثر الاستثمارات انتشارا وتفضيلا من طرف المستثمر الأجنبي وهذا في حالة عدم سماح الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي بتملكه لمشروعات استثمارية بالكامل وخاصة في بعض المجالات الاقتصادية، كالزراعة أو البترول... الخ. وهذا لما يتيح من أرباح إضافية إذا ما قورنت بأنواع من الاستثمار غير المباشر؛
- يفضل هذا النوع من الاستثمار من طرف شركات متعددة الجنسيات وهذا في حالة نقص المعلومات التسويقية أو الموارد (المالية أو البشرية) بهدف استغلال أمثل للسوق الأجنبية؛
- الاستثمار المشترك يساعد على التعرف على الأسواق المحلية وإنشاء قنوات للتوزيع وتوفير المواد الأولية للشركة الأم؛
- يساعد على تخفيض المخاطر الغير تجارية التي تحيط بالمشروع مثل التأميم والمصادرة وتقليص الخسائر التجارية التي يمكن التعرض لها؛
- الاستثمار المشترك يتفاد القيود الجمركية للدولة المضيفة وهذا من خلال القيام بالعملية الإنتاجية مباشرة على أراضيها بدلا من التصدير وذلك لتسهيل عملية غزو أسواقها؛
- الاستثمار المشترك يساعد شركات متعددة الجنسيات في حل المشكلات المتعلقة باللغة والعلاقات العمالية، وغيرها من المشكلات التي تواجه هذه الشركة وهذا بالاعتماد على الطرق الوطنية.

2-3-1 العيوب

- احتمال اختلاف المصالح الوطنية وأهداف المستثمر الأجنبي وهذا خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني في تقديم نسبة معينة من رأس المال في المشروع وذلك ما قد لا يتفق مع أهداف المستثمر المرتقبة خاصة في الرقابة والإدارة؛
- قد يقصي الطرف الوطني الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري بعد فترة زمنية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر الغير تجاري، وهذا ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي والمتمثلة في البقاء والنمو والاستثمار في السوق المحلية؛

- إن عدم التكافؤ في القدرات المالية والفنية بين المستثمر الوطني والأجنبي قد يؤثر سلباً على تحقيق أهداف المشروع الاستثماري طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل؛
- من المحتمل وضع شروط وقيود على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح من الداخل إلى الخارج (شركة الأم) وهذا إن كان الطرف الوطني متمثل في الحكومة.¹

ثانياً. الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs)

لا يوجد هناك معيار واحد لتعريف هذه الشركات (MNCs)، حيث يوجد العديد من التعاريف والتسميات لهذا النوع من الشركات على أنها الشركات الصناعية التي تنتج وتبيع منتجاتها في أكثر من دولة واحدة. فلقد عرفها جورج دانيق "George Dunning" على أنها: "تلك المشروعات التي تملك أو تسيطر على وحدات إنتاجية في دولتين على الأقل²، ويشير ماثيوس "Mathuiz" على أنها المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية - عشرة على الأقل - في عدد معين من الدول - ستة دول على الأقل - وتحقق نسبة هامة من إنتاجها 25% على الأقل خارج دولة الأم.³

وعرفها علي ظاهر الطفيلي "بأنها شركات يؤسسها أفراد أو مساهمين وتتمتع بشكل قانوني محدد في عقد التأسيس في دولة ماء تسمى دولة المقر أي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيس وإنشاء الشركة تبعاً لقانونها الوطني وتأخذ جنسية هذه الدولة، وتخضع لجميع قوانين دولة المقر أو لقوانين الدولة المضيفة لنشاطها وفروعها والشركات التابعة".⁴

1- مزايا التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية (MNCs) في الدول المضيفة

- زيادة الإنتاج وهذا نتيجة لانتقال رأس المال من الدول الأم إلى الدول المضيفة؛
- زيادة الأجور وهذا نتيجة عنصر إعادة توزيع الأرباح المحققة؛
- خلق فرص عمل إضافية وهذا لما تتمتع به من كبر حجم هذه الشركات؛
- زيادة الصادرات عن طريق المنتجات التي تنتجها هذه الشركات؛

¹ - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003: ص 18-20.

² - محمد السيد السعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة، مصر، 1978: ص 19.

³ - حسام الدين عيسى، الشركات متعددة القوميات، بدون سنة النشر، ص 36.

⁴ - علي ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظماتها، مؤسسة دار الكتاب الحديثة، بيروت، لبنان، 1987: ص 165.

-زيادة الإيرادات الضريبية وهذا عن طريق الضريبة التي تفرضها على المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات الأجنبية؛
-تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية وهذا من خلال صناعة معينة التي تتطلب التكنولوجيا المتطورة، وخاصة في حالة عدم قدرة الشركات المحلية في جمع رأس المال اللازم لقيام هذا المشروع، أو من ناحية أخرى لما يتطلب من تكنولوجيا عالية؛

-تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية والتكنولوجيا الجديدة، حيث نجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن اكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات؛
-إضعاف قوة الاحتكار المحلي، تكون هذه الحالة في قلة المنافسة بين شركات معينة في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية فإنها تظهر منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج.

2-عيوب التي تحدثها الشركات متعددة الجنسية (MNCs) في الدول المضيفة

-تأثر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة، حيث كما انه معروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على سعر أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة ففي حالة إذا استثمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري؛

-نقصان الاستثمار المحلي حيث غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية وإن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة، مما يستلزم تقليص الاستثمارات المحلية، وهذا بالإضافة إلى أن الممولين المحليين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية وهذا لعامل المخاطرة في استرداد هذه القروض، حيث يكون هذا العامل المخاطرة أقل في الشركات الأجنبية مقارنة مع الشركات المحلية؛

-تأسيس الاحتكار المحلي على عكس إضعاف قوة الاحتكار المحلي (فشركات متعددة الجنسية قد تعرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركة المحلية، وهذا الانخفاض في الأسعار ناتج عن التكنولوجيا المتطورة التي تكتسبها شركات متعددة الجنسيات (MNCs).¹

ثالثا. الاستثمار في المناطق الحرة الصناعية:

وهي جزء من أراضي الدولة، يقع في الغالب في أحد منافذها الاستراتيجية البرية، أو البحرية، أو الجوية، أو بالقرب منها، بحيث تصبح معزولة عن باقي أقطاب الدولة، وتخضع لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة

¹ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007: ص26.

للدولة، أين يتم فيها ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ويتعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية الاستيرادية و التصديرية، وغيرها من الإجراءات بحيث لا يطبق على هذه الإجراءات تلك المعاملات العادية المعمول بها، إذ تعدد المناطق الصناعية الحرة باختلاف أشكالها (المناطق الاقتصادية الخاصة، المناطق الحرة للصادرات، المناطق العلمية) من أهم العوامل التي تستخدم في جذب الاستثمارات وبالأخص الأجنبية المباشرة لما تقدمه من تسهيلات وامتيازات من جهة ومن تعزيز القدرة التنافسية من جهة أخرى، لكن قد ينتج عن هذه الصيغة تأثيرات سلبية واضحة على مسيرة التصنيع بالنسبة للصناعات القائمة وفرص التصنيع في داخل البلاد، نظرا لميل هذه الاستثمارات لإنشاء صناعات منافسة للصناعات الداخلية بدلا من السعي للتكامل معها، وقد كان يتم إنشاء المناطق الحرة بنجاح في الدول ذات الرسوم الجمركية العالية، حيث تعتبر الإعفاءات من الرسوم الجمركية أهم وأكثر العوامل جذبا للاستثمارات المباشرة في تلك المناطق، وقد تناقصت أهمية هذا العامل بسبب سياسات الدول النامية اتجاهها نحو منح إعفاء الرسوم الجمركية لكل من الآلات و المعدات و المدخلات الصناعية، و أيضا بسبب انضمام أكثرها إلى اتفاقية الجات، ثم مشروعات البنية الأساسية المحولة، وهو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20-50 عاما، ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو محطات الكهرباء أو الطرق، ثم يتم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى الحكومة أو الدولة فيما يعرف بعائلة (B.O.T) أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات والإمكانات التي تتوافر للشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية إضافة إلى إمكانية ملكيتها مستقبلا، وفي الجانب المقابل يعتبر المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز.¹

رابعا. الاستثمار في مشروعات التجميع:

وهو شكل وسط بين الامتلاك الكلي المحلي والامتلاك الكلي الأجنبي، حيث يبقى العمل في نطاق اتفاقية بين الطرفين، من جهة الأجنبي بصفته صاحب علامة تجارية أو صاحب مواصفة قياسية لمنتج معين يريد من خلال التجميع في الدخول إلى السوق المحلية دون تنقل استثماراته بطريقة مباشرة ولكن بانتقال منتجه مجزأ وسط الحلقة الإنتاجية أو التجميع في آخر الحلقات الإنتاجية حسبما تقتضي الاعتبارات الاستراتيجية الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر التي غالبا ما تكون شركات على نطاق دولي في النشاط، رغم كون هذا شكل يشبه إلى حد كبير لآلية الاستثمار الأجنبي غير المباشر، من حيث أن المستثمر الأجنبي المباشر يقدم الخبرة والمعرفة اللازمة من التصميمات والتخطيطات الخاصة بالمصنع أو بالمشروعات وفقا لتدفق عمليات التجميع، ويكون التعاقد على منح الطرف المحلي

¹ - عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008، ص، ص 185-186.

الوطني حق تجميع القطع المرسله له من الجانب الأجنبي ويتم تجميعها طبقا للمواصفات القياسية المطلوبة وإعدادها في شكل منتج نهائي مشابه لمنتج الشركة الأم والقيام بتسويقه وبيعه ويحتسب مقابل مادي متفق عليه لحساب الشركة الأم زائدا على قيمة القطع الداخلية في تكوين المنتج، علما أن المقابل المادي المعلوم من أرباح الشركة هو نصيب الشركة الأم من أرباح عملية التجميع مضافا إليه أي هامش ربح يمثل فرقا في سعر القطع الداخلية في عملية التجميع مقارنة بسعرها في بلد المنشأ مضافا إليه مصاريف الشحن والتغليف والتأمين وخلافه، في حين أن التجهيزات الرأسمالية يدفعها الجانب الوطني الذي يتحمل كافة متطلبات المشروع، وبالتالي تكون البنية الأساسية للمشروع ملكية وطنية، دون القطع الرئيسية المكونة للمنتج والتي غالبا ما تكون في الصناعات والمشاريع الكبيرة كصناعة الطائرات والسيارات والقاطرات وغيرها، فمن جهة يفتح هذا الشكل مجالات هائلة للتشغيل في مشروعات محلية تخضع بالكامل للرقابة المحلية الإدارية والقانونية، ومن جهة أخرى يمثل هذا الشكل أنسب الأشكال لدعم وتطوير الاستثمار المحلي في حالة توفر مستثمرين وطنيين على قدرة كافية لتحمل إنشاء وتشغيل مشروعات تجميع، وأخيرا هذا النشاط هو نشاط محلي وتحقيق للأرباح من بين منتج أجنبي المواصفات يحفظ هذه الأموال داخل اقتصاد الدولة على عكس الحال في امتلاك الاستثمار الأجنبي للشركة بشكل جزئي أو كامل حيث تخرج الأموال من الدولة المضيفة إلى حسابات الشركة الأم في موطنها الأصلي وبذلك تخرج الأموال من السوق المصرفي والمالي للدولة المضيفة، لكن قد يخلق هذا الشكل نوعا من التبعية الاقتصادية بطريقة غير مباشرة، خاصة في ظل غياب أجهزة الدولة وسياسات حكومية وإدارية لتطوير هذا النشاط التجميعي، وبالتالي يجعل الشركة الأم التي تمد بالأجزاء هي أساس عملها ونشاطها، التي بدورها يتوقف النشاط وتصبح هذه الشركات وهذه الاستثمارات عاطلة وعديمة النفع اقتصاديا، وهو بمثابة تحكم واحتكار لهذه الأنشطة وهذه الأسواق مما يمكن الشركات الأجنبية من التحكم في القرارات الاقتصادية لهذه الدولة عن بعد بالتحكم في أسعار الأجزاء وكميات المصدر منها إلى هذه السوق أو تلك والتوقيتات لهذه التصديرات.¹

خامسا. عمليات الاندماج والاستحواذ:

ويقصد بالاندماج (Fusion) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين شركة أو كيان جديد، أما الاستحواذ (Acquisition) فيحدث ذلك عند قيام إحدى الشركات بالاستيلاء على شركة أخرى، حيث تظل الشركة المستحوذة قائمة وتحتفي وتذوب الشركة الأخرى، إذ أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ من بين أهم العمليات، وتلعب دورا جوهريا في تشجيع القيام بالإصلاحات طويلة الأجل، ونذكر على سبيل المثال إعادة هيكلة العمليات،

¹ - حازم البيلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، ط 1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003، ص 88-93 - بتصرف.

إعادة تخصيص الأصول في المنشآت، ولهاته الأعمال فوائد طويلة الأجل اذا ما صاحبته سياسات لتسيير المنافسة وتحسين الإدارة الحازمة للشركات، اذ تستهدف الشركات من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية وتعزيز الإدارة الحازمة لشركات، وتمدها الجغرافي، وتوسيع حصتها في السوق العالمي¹، ولعل من الأسباب الدافعة لهذا التوجه ما يلي:

- البعد الاستراتيجي للشركات، اذ أن الهدف التقليص من التكاليف وتنويع المنتجات والتمدد الجغرافي؛
- النظر في البيئة الخارجية باعتبار أن معظم الشركات ترغب في تعزيز التعاون الخارجي بحثا عن التوسع والنمو؛
- الاستفادة من فرص التمويل المتاحة.

سادسا. أشكال أخرى متداخلة:

هناك أشكال أخرى للاستثمار الأجنبي متداخلة في كونها استثمارا مباشرا أو غير مباشر ولكن ترجح تصنيفها ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر لاحتوائها ولو على جزء بسيط لعملية نقل للموارد المادية أو البشرية وتقنية وهي باختصار كالآتي:

1- اتفاقيات توزيع الإنتاج

نجد هذا النوع من الاستثمارات في الاتفاقيات في قطاع المحروقات، اذ تلتزم الشركات الأجنبية بما لديها من قدرات تمويلية وتسييره وتسويقية وأيضا تكنولوجية بالاستكشاف والتنقيب مقابل حصولها على نسب محددة من الانتاج.²

2- اتفاقيات التراخيص

وتلتزم هنا الشركات الأجنبية اتجاه البلد المضيف بتوريد التكنولوجيا والمعارف التقنية مقابل دفع جزائي، وحصولها على نصيب من لمبيعات والأرباح المحققة، بالإضافة الى امتيازات أخرى تتمثل في حصولها على أسعار منخفضة للمواد الأولية، كما هو الشأن في اتفاقيات التبادل التعويضي والتسوية بالمنتج، وتنقسم عقود التراخيص الى نوعين وهما الترخيص الاضطراري، ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض البلدان النامية، حيث يصعب

¹ - أوشكا مودي وشوكو نجيشي، عمليات الاندماج الشركات و شرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001، ص 06.

² - B. HOUIGNIER, *Investissement directs, coopération internationale et firmes multinationales*,

Economica, Paris, 1984, P174

في هاته الحالة على الشركات المتعددة الجنسيات الحصول على التملك الكامل للاستثمار، اما النوع الثاني وهي تراخيص الإنتاج والتسويق كأسلوب غير مباشر.¹

3- عقود التسيير (الإدارة)

حيث تقوم الشركات الأجنبية بإدارة جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية للمشاريع الاستثمارية في البلد المضيف، مع الالتزام بتكوين وتأهيل العمالة المحلية خلال فترة العقد، وغالبا ما تشمل هذه العقود توكيل المالك المحلي للشركة الأجنبية حق اتخاذ القرارات في مجال الإدارة الكلية والتخطيط والتعليم والموازنة والمحاسب وإدارة الإنتاج وذلك لقاء عائد مادي.²

4- عقود منتج ومفتاح في اليد

في هاته العقود يتضمن العقد قيام المستثمر الأجنبي بدراسة شاملة للمشروع الاستثماري من خلال دراسة الجدوى وتقديم كافة طرق تشغيله وتصميماته والتكنولوجيا المستخدمة في هذا المشروع وصيانتها، حيث تتفاوت صلاحيات الشركات الأجنبية حسبما تتضمنه بنود العقد، ويمكن أن تكون الصلاحية في عملية الاستغلال، كما يمكن أن تستثمر الى غاية الوصول الى نسبة معينة من الانتاج (عقد منتج في اليد)، حيث تفضل الشركات الأجنبية استعمال هذه العقود لمزاياها المتعددة وعدم ارتفاع معدل المخاطرة لرأس مال كبير، ويعتبر هذا النوع من العقود وسيلة أساسية للتخلص من قيود الدولة الام بالنسبة للشركات عندما ترغب في التوسع.

5- عقود التعاقد من الباطن (المناولة)

يصعب في هاته الحالات قيام الشركات بالقيام بجميع المراحل العمليات، فيقتصر في بعض الأحيان نشاطها على إدارة المشروع أو التسويق أو بيع الخدمة الهندسية..... إلخ و لذلك تسعى هذه الشركات الى التعاقد من الباطن على الأنشطة التي لا تقوم بتنفيذها مع مقاول آخرين لتنفيذ المراحل المعهود اليهم، وتمثل صفقات التعاقد من الباطن على اتفاق بين وحدتين انتاجيتين يقوم الطرف الأول (مقاول الباطن) بإنتاج سلعة أو توريد أو تصدير قطاع غيار ويقوم الطرف الثاني (الأصيل) باستخدامها لإنتاج السلعة بصورتها النهائية وبعلامته التجارية.³

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 494-495

² - عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص 324.

³ - شوقي جباري وحزمة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية - تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السلكون نموذجين-، المجلة الجزائرية للعلوم

والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 03، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 43.

المبحث الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يتناول التراث العلمي من خلال الدراسات السابقة قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية والاجتماعية والسكانية، اذ اهتم الباحثون والاقتصاديون بالعوامل المؤثرة في قرارات وخيارات المستثمرين الأجانب للولوج الى البلدان المضيفة والاستثمار بها، اذ ترجع بعض العوامل الى الدول المضيفة مثل مناخ الاستثماري والسياسي والاجتماعي، وبعضها تعود على المستثمر الأجنبي وأيضاً العوامل الاقتصادية والسياسية للبلد المصدر، من المرجح أن تكون لها تأثير على التدفقات الصادرة منها للاستثمار خارج البلاد، وفي هذا الاطار قدم "دانيغ" (Dunning) احدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وهي أن قرار أي مؤسسة بالاستثمار الأجنبي المباشر يجب توفر شروط معينة لكي يصح قرارها بالاستثمار والشرط الأول هو ضرورة تمتع المؤسسة بإمكانات خاصة تميزها عن باقي المؤسسات المنافسة فب بلد المضيف والشرط الثاني هي مؤهلات المستثمر الأجنبي التي يتمتع بها تمكنه من الاستخدام الأمثل للموارد الخاصة بالمؤسسة أما الشرط الثالث فيتمثل في العوامل الطبيعية والاقتصادية والبشرية للبلد المضيف والتي من شأنها تحقيق الميزة التنافسية عن البلدان الأخرى.

المطلب الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية بهدف توفير بيئة ملائمة لنجاح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضاً يرتبط الاستقرار الاقتصادي بدرجة وضوح السياسات الاقتصادية المنتهجة في البلد المضيف وطبيعة السياسات النقدية وفعالية وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي.

أولاً. حجم السوق المحلي واحتمالات النمو:

يعتبر حجم السوق ومعدلات النمو من العوامل الهامة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيعبر كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي الى مزيد من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، حيث تشير الدراسات العلمية أن هناك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم السوق وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان ارتفاع معدلات يعني ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات، وتشير الدراسات أيضاً عند تحليل هذا العامل فإن السوق لا يجب أن يقتصر فقط على عدد السكان السوق المحلية لكل دولة مستقبلية ولكن على القدرة الشرائية لدى المستهلكين، فالشركات الأجنبية تفضل دوماً الأسواق التي لديها

منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية الديناميكية، فحتى الدول الصغيرة مثلاً المجاورة للأسواق الكبرى والتي تحتل مواقع استراتيجية يمكن أن تكون محل اهتمام الشركات الأجنبية أو تلك الدول التي تمتلك علاقات إقليمية من أجل تشكيل أسواق واسعة، فتدفقات الاستثمارات في السنوات الأخيرة إلى المكسيك يعود بالدرجة الأولى إلى مشروع الاتحاد مع الولايات المتحدة وكندا في إطار النافتا،¹ ويقاس حجم السوق بمستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله وحصة الفرد منه التي تعكس القوة الشرائية التي تؤثر في الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها الشركات متعددة الجنسيات، وتؤكد الدراسات التجريبية وجود علاقة إيجابية بين المستويات الأعلى للمبيعات للشركات المستثمرة في البلد المضيف وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الدراسة التي أجرتها **الأنكتاد** سنة 1998 حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ: 42 دولة نامية، تبين أن للناتج المحلي الإجمالي أهمية كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.²

ثانياً. الموارد الطبيعية:

تعتبر الوارد الطبيعية من بين أهم المحددات المهمة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الغنية بالموارد الطبيعية بكميات كبيرة، وتاريخياً يعتبر توافر الموارد الطبيعية في الدول المضيفة من العناصر المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل المواد الخام كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية كالقمح والبن، والمعادن كالحديد والنحاس، ففي القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هاته الموارد وبأسعار تنافسية عالمية.³

وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معتبرة في اكتشاف الموارد الطبيعية و بصفة خاصة النفط والغاز وهو الأمر الذي قام بالتغذية العكسية بزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان الغنية بها والسبب في ذلك يرجع إلى أن الشركات التي تمتلك التكنولوجيا ورأس مال والمتخصصة في الكشف والتنقيب هي في الغالب شركات أجنبية أو متعددة الجنسيات وفي هذا السياق من المرجح أن يكون النمط القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للاقتصاد عاملاً حاسماً، حيث تختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الموارد الطبيعية عن تلك التي تستهدف القطاع الصناعي، فنجد هذا النوع يتركز في أقسام منفصلة داخل نظام الإنتاج في الدولة المضيفة مما

¹ - دلال بن سمينة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة " محدداتها، آثارها وتوجهاتها"، دار الأيام، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص 54-53

² - UNCTAD, *World Investment Report, the Determinants of Foreign Direct Investment*: op-cit, 1998, PP135 140

³ - Aln M. Rugaman, *Forty Years of the Theory of the Transitional Corporation*, UNCTAD, UN, Vol. No. 2, New York, August 1999, p24

نتج عنه زيادة اعتمادها على تصدير الموارد الطبيعية وينتج عنه في النهاية ربما ظهور آثار المرض الهولندي "Dutch Disease" وفي المقابل تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي زيادة الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد وتعطيه أكثر مجالا في خلق النمو تدعيم ونشر التقدم التكنولوجي في المدى الطويل¹.

ثالثا. درجة الانفتاح الاقتصادي:

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر الى الانجذاب نحو الاقتصاديات المفتوحة، واتخاذ القرار بالتعامل مع العالم الخارجي يستند الى عدم وجود قيود على حركة التبادل التجاري، أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أية اختلالات في هذه الأسواق، وبما أن المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيق أفضل ربحية، فإنه يأخذ بعين الاعتبار الكفاءة الاقتصادية بعيدا عن القيود المفروضة²، كما أن انتعاش التجارة الدولية و خاصة التصدير، حيث كلما زادت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع من خلال العمليات التصديرية الى الأسواق العالمية مما يحقق زيادة الإيرادات التصديرية مما يشكل حافزا لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطين المحلية.

رابعا. الاستقرار الاقتصادي:

من الصعب الفصل بين الاستقرار الاقتصادي والسياسي فهما وجهان لعملة واحدة، حيث يفسر الاستقرار الاقتصادي في تحقيق جملة من التوازنات الكلية، والهدف منها خلق بيئة ملائمة لنجاح الاستثمار، كما يرتبط الاستقرار الاقتصادي بمدى ودرجة وضوح السياسات الاقتصادية المتبعة في بلد المضيف وأيضا طبيعة السياسة النقدية وكفاءة الجهاز المصرفي والمالي، والطرق والضمانات المرتبطة بتحويل الأرباح واستغلالها، وكذلك أثر التعريفات الجمركية ومدى توافقها مع معدلات التضخم مقبولة، اذ يشكل التضخم عاملا مهما في تشويه الحقائق الاقتصادية أي تثبيط عملية التنمية بشكل عام³.

• إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار السلبية التي تظهر على القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعية وذلك نتيجة لاكتشاف موارد طبيعية في اقتصاد ما، وهذا ما حدث بالفعل في الاقتصاد الهولندي في الفترة ما بين 1900 - 1950 أين تم اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، وهذا ما أتاح فرصة للمجتمع الهولندي بأن يعيش فترة من الرخاء والترف ولكن سرعان ما زالت هذه المرحلة نتيجة لاستنزاف لأبار الغاز والنفط، ولهذا أطلق على هذه الظاهرة بالمرض الهولندي وأول من نشر هذا المصطلح هو جريدة *l'économiste* البريطانية في 26 - 11 - 1977

1 - هاني محمد على الدمدراش، اختبار العلاقة غير الخطية بين الموارد الطبيعية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاجل الطويل باستخدام نموذج **ARDL**، مجلة التجارة والتمويل (CAF)، المجلد 36، العدد 3، طنطا مصر، 2016، ص، 109-128

2 - نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2007، ص 87

3 - عبد الحميد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002، ص، 145-146.

ويرى معظم الخبراء الاقتصاديين أن كل من سعر الصرف والتضخم تستعمل كمؤشرات للدلالة على استقرار في الاقتصاد الكلي وستناول كل منهما على حدة.

1- التضخم:

يلعب التضخم دور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارات من قبل المستثمرين وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف العملية الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية وربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الإرتفاع في التكاليف الإنتاج ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، وبالإضافة إلى ذلك فإن إرتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة البلد المحلي، تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري.

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للإستثمار في أنشطة قصيرة الأجل ويتبعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية عموماً تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال الأجنبية و إلى رؤوس الأموال المحلية أيضاً¹.

2- سعر الصرف:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف وذلك باعتبار أن التقلبات أسعار الصرف تؤثر على عمليات إتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، فهي تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة بتحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبار تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسات الجدوى. وبالتالي عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال عدم تشجيع تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل الدولة بل تشجع على خروج رؤوس الأموال إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة المحلية تؤثر على أسعار السلع والخدمات المصدرة والمستوردة فهي تؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع

¹ - كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة، جامعة الاسكندرية، 2000، ص 283

العملة المحلية في مقابل الأسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد ومن وجهة أخرى تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي، وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية وخاصة إذا كان المشروع طويل الأجل وكان يستورد المواد الأولية للقيام بعملية الإنتاجية أو تقديم خدمة كما أن انخفاض سعر الصرف يرفع من تكلفة الاستثمار والتي ينعكس تأثيرها على الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

خامسا. البنى التحتية:

تعد البنى التحتية محددات كلاسيكية هام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تشمل العديد من الجوانب خدمات النقل البري كالطرق وسكك الحديد والجسور والنقل البحري كالموانئ والبواخر والحاويات والنقل الجوي كالمطارات والطائرات خدمات التزويد بالمياه العذبة منها والمياه المعدة للصناعات والزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الطاقة من توفير للكهرباء والغاز والبنية التحتية الاجتماعية من مراكز للترفيه والتسوق وحدائق عامة، ويلزم على البلد المضيف أن يعمل على توفيرها عبر هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفقات السلع والخدمات من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرهون بمدى صلاحيتها وتوفر الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هاته الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات وتشجعها للولوج إليها، وتضمن الانطلاق القوي والسريع للمشاريع الاستثمارية.²

وعموما الدول التي تمتع ببنى تحتية ضعيفة تمثل عائق حقيقي وعقبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدى اتخاذ القرار لدى المستثمرين الأجانب، الأمر الذي تسعى كل الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر للسعي قدما نحو تطوير البنية التحتية والحفاظ عليها من أجل توفير البيئة الملائمة لجذب هاته الاستثمارات.

سادسا. تكلفة العمالة ومعدل توافر العمالة الماهرة:

إن تكلفة العمل النسبية مهمة جدا من الناحية الاقتصادية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وحتى إحصائيا وخصوصا في الاستثمارات التي تتميز بكثافة العمل، فمثلا قرار الاستثمار في الصين من طرف كبرى الشركات العالمية تأثر وبشدة بانخفاض معدل الأجور فيها، وأيضا كما هو الحال في فيتنام، فالتدفقات الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر لفيتنام تعود أساسا لتوافر العمالة المنخفضة الأجر، و يعتبر عدم مرونة سوق العمل والأجور في دول أخرى

¹ - سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 2010، ص، 124-125.

² - السعدي رجال وشوقي جباري، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 14، جامعة واسط، العراق، 2014، ص72.

عائقا حقيقيا لتدفقات الاستثمار فيها، وتعتبر تكاليف العمل المنخفضة في المكسيك لها تأثير كبير على الاستثمارات الخاصة بعملية التجميع في دراسة لـ: "Fenestra & Hanson" لعام 1997، ولذلك يعد توافر عنصر العمل الماهر وشبه الماهر من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن التجارب أثبتت أن نوعية قوة العمل ومهاراته، تعتبر أكثر أهمية من عنصر التكلفة والتي تقدم تكويننا وتدريباً جيداً لقوة العمل لتصبح أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.¹

وأيضاً أظهرت دراسة لـ: مودي و سينها "Mody and sinaha" (1998) أن تكاليف العامل غير المدرب لم تكن جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني، بل كانت نوعية العمل هي الحاسم والمؤثر وكذلك دراسة لـ: ليزاكا و باركير "lizaka and parker" (2000)، أن متوسط تكاليف الأجور لم تكن مهمة ولكن نوعية العمل كانت مهمة للاستثمار الأجنبي الياباني والأمريكي في الصين.²

سابعاً. العائد على الاستثمار:

يعد العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة والرئيسية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي يعتبر أن من أهم العوامل الرئيسية والمساهمة في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج هو توقعه للعائد الأعلى بعد حساب معدل المخاطر التجارية وغير التجارية والمحددات الاقتصادية الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية بعين الاعتبار الدولة المعنية بالاستثمار بها.³

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية والتشريعية والتنظيمية والخوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل الاجتماعية وبسياسة الدولة المضيفة وقوانينها وتشريعاتها، وتعتمد هاته السياسات على مجموعة من الخوافز للاستثمار مقابل مجموعة من القيود المختلفة المفروضة عليه.

أولاً. العوامل الاجتماعية:

يزداد اهتمام المستثمرين بالجانب الاجتماعي للدولة المضيفة، وذلك من خلال تسليط الضوء على نمط المعيشة ونظام التعليم ومستوياته، نسبة الأمية، نمط الاستهلاك وأذواق المستهلكين، وعدد المواليد والوفيات، الفقر

¹ - شوقي الجباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015، ص 82

² - سامية عمار، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 23، جامعة القاهرة، مارس 2005، ص 11-12

³ - دلال بن سمينة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة "محدداتها، آثارها وتوجهاتها"، مرجع سابق، ص 33.

والبطالة، والعادات والتقاليد السائدة، الصحافة والاعلام، نقابات العمال وتأثيرها على المشهد الاقتصادي العام.... الخ، حيث تعتبر العوامل الاجتماعية من بين أهم العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تشمل الموقف الكلي للمجتمع اتجاه مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بكافة أشكاله، أي أن المستثمر إذا قرر الاستثمار خارج بلد الأم فإنه يحاول دائما معرفة مجتمعات التي قرر الاستثمار فيها وموقف تلك المجتمعات من مصادر الاستثمارات.¹

ثانيا. الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

تؤدي العوامل القانونية دورا متميزا في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه وتطوره، وهذا لأن المستثمر الأجنبي لن يقدم على قرار الاستثمار في الخارج في بلد ما الا اذا توفرت له الحماية القانونية الكافية²، وحتى يصبح الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر فيجب أن يتسم قانون الاستثمار بالوضوح والتوافق والشفافية والوضوح، وأن يكون يتماشى ومع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية المستثمر، وأن يشتمل القانون على حماية المستثمر من مخاطر التأميم وفرض الحراسة والمصادرة وغيرها... إلخ، وتكفل للمستثمر الحرية في تحويل الأرباح للخارج وأهمية وجود نظام يكفل حقوق الملكية الفكرية، ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين وسلطة قضائية قادرة على حل المنازعات بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية، كما تلعب البيئة التنظيمية والمؤسسية في بلد المضيف دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال معدل تكلفة المعاملات ودرجة التيقن لدى المستثمر، فكلما اتسم النظام الإداري بالسلاسة في الإجراءات والوضوح وعدم تفشي البيروقراطية و الفساد، أدى ذلك جذب الاستثمار والعكس صحيح.

ثالثا. الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي:

تعد الحوافز الممنوحة للاستثمار أحد العوامل المهمة والرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة عندما تكون هاته الحوافز بديلا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيفة، إذ تتمثل هذه الحوافز في:

1- الحوافز المالية:

تتمثل هاته الحوافز في الجانب الضريبي بصفة أساسية، ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمانيات ضريبية الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأموال الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم

¹ - شوقي الجباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 84.

² - دريد محمود السمراي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 79

الجمركية أو من ضرائب الواردات الأخرى، وهناك أيضا حوافز التصدير زيادة على الحوافز الخاصة التي تطبق لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الاستثمار.¹

2- الحوافز التمويلية:

وتعتبر أهمها الإعانات الحكومية المباشرة الموجهة لتغطية جزء من تكلفة رأس المال، المساهمة في تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة، تأمين الحكومة بمعدلات تفضيلية لعدد من الاخطار مثل تقلبات سعر الصرف ومخاطر غير تجارية مثل خطر التأميم والمصادرة.

3- الحوافز الأخرى:

تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات منها ضمان تحويل رأس المال والأرباح الى الخارج، وأيضا تزويد المستثمر بعدة خدمات أساسية مثل تنفيذ وإدارة المشروعات، تزويد المستثمر بمعلومات عن السوق وتوفير المواد الخام وتقديم النصح بخصوص عمليات الإنتاج والتسويق، المساعدة على التدريب وتزويد المستثمر بالبنية الأساسية من أراضي ومباني ومنشآت عامة بأقل التكاليف.

¹ - شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة العربي بن

مهدي، أم البواقي، 2014/2015، ص82.

المبحث الثالث: التدفقات العالمية الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت نهاية العشرية الأخيرة من القرن العشرين مستويات غير مسبقة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، على الرغم من انخفاضها في بداية القرن الحالي إلا أنها عرفت انتعاشا كبيرا ابتداء من سنة 2004، حيث أصبح هذا النمط هو السائد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية وذلك بعد المشاكل التي عرفتتها بعض البلدان نتيجة للأزمة المالية سنة 2008، والتي أثرت بشكل مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي عاودت الانتعاش بمرور السنوات لتصل الى مستويات قياسية قبل أن تحل موجة صحية عالمية والمتمثلة في "كوفيد-19" حيث عانت كل الدول وعلى كافة الأصعدة الصحية والاقتصادية نتيجة لعمليات الغلق التي فرضها الوباء، لتتخفص مستويات التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر، لتأتي فترة التعافي الصحي والاقتصادي ابتداء من سنة 2020 لتعود التدفقات الاستثمار الأجنبي في الزيادة.

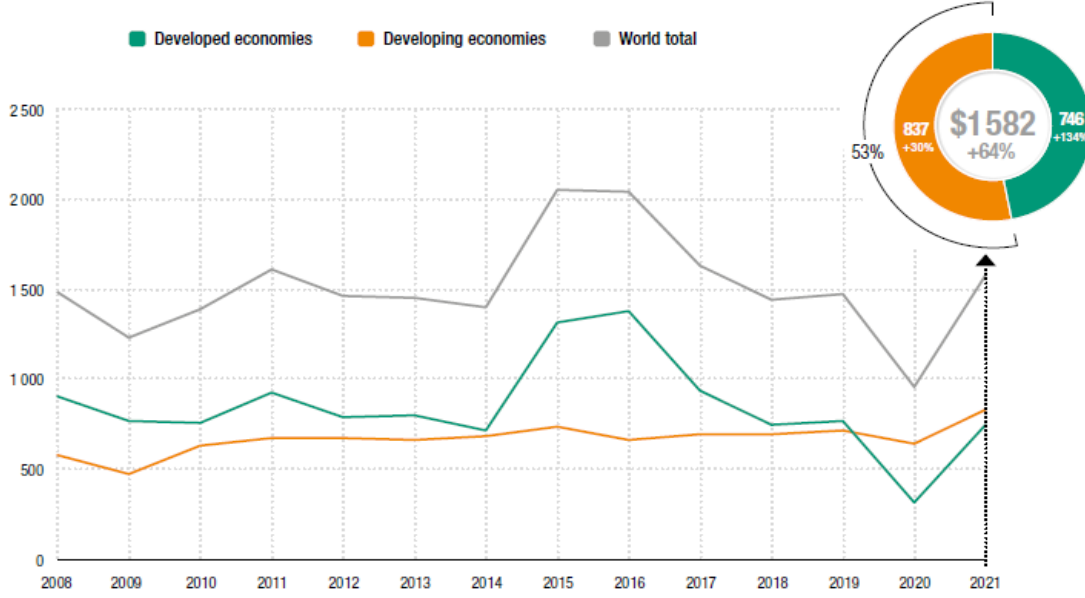
المطلب الأول: اتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمية:

أولا. الاتجاهات العالمية:

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الى 1.58 ترليون دولار لسنة 2021 بعدما كانت أقل من ترليون دولار لسنة 2020 وهذا بسبب الجائحة "كوفيد-19" بزيادة 64 بالمئة، حيث تمتعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالزخم، وهذا راجع الى ازدهار أسواق الاستحواذ وعمليات الفتح والزيادة في تمويل المشاريع وحزم التحفيز للبنية التحتية، ومع ذلك يلاحظ التغير الكبير لبيئة الاعمال الدولية للاستثمار الدولي بشكل كبير في سنة 2022 وهذا مع اندلاع حرب الروسية الأوكرانية والتي اندلعت والعالم لا يزال يعاني من آثار الوباء، حيث لم تؤثر هاته الحرب على البلدين فقط بل امتد تأثيرها على النطاق العالمي مما تسبب في أزمة الغذاء والطاقة والتمويل، ومع ذلك أدى الارتفاع الرهيب لأسعار الطاقة الى تراكم الديون الأمر الذي أثر على المستثمرين وعلى قراراتهم وابتعادهم على المخاطرة، أدى كل ذلك الى هبوط كبير في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في سنة 2022. إن الحرب الروسية الأوكرانية وما لها من آثار مباشرة على التدفقات الاستثمار المباشرة العالمية، وذلك من خلال العقوبات ونقص الامدادات بالطاقة والسلع الأساسية، ليس هما العاملين الوحيدين الذين يحدان من آفاق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2022، فالوباء "كوفيد-19" والذي كان مقره الصين، حيث أدى تحديد عمليات الاغلاق في بعض المناطق التي تلعب دورا رئيسيا في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) الى زيادة تراجع

الاستثمار الأجنبي المباشر في الحقول الجديدة للصناعات كثيفة الاستهلاك لسلاسل القيمة العالمية، والرسم البياني التالي يوضح التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة ما بين (2008-2021).

الرسم البياني رقم (1-2) : التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة ما بين (2008-2021)



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ص 02

1- تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

كانت للحرب الأوكرانية الروسية آثار وعواقب على المدى البعيد على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يخص التنمية الاقتصادية، وهذا في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي بالانتعاش من آثار الوباء، حيث تأثر الاستثمار العالمي في المستقبل بالأزمات الأمنية والانسانية وصدّات الاقتصاد الكلي وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء وخاصة القمح وزيادة عدم يقين المستثمرين.

حيث تتمثل الآثار المباشرة للحرب على الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفقة من روسيا و أوكرانيا والعكس من وقف المشاريع القائمة والغاء المشاريع المعلنة، ونزوح الشركات المتعددة الجنسيات من روسيا وفرض عقوبات ومنع التدفقات الخارجة، وتتمثل القيمة المعرضة للخطر، الشركات المتعددة الجنسيات من الدول المتقدمة التي تدعم العقوبات على روسيا وعلى المراكز المالية الخارجية، وعلى العكس فإن الشركات المتعددة الجنسيات من الصين والهند تأثرت لحد الآن بحصة ضئيلة من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا "أقل من 1 بالمئة"، رغم أن حصتها في المشاريع الجارية كبيرة جدا، حيث يوضح الشكل الموالي أفضل 10 مؤسسات متعددة الجنسيات غير مالية مرتبة

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

حسب الأصل المملوكة في روسيا، اذ تمتلك الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الطاقة الحصة الأكبر وكذلك أوكرانيا تمتلك عدد من الشركات المتعددة الجنسيات أصولاً كبيرة معظمها في الصلب والتكنولوجيا والاتصالات والادوية والسلع الزراعية، حيث يمثل أرسيلوميتال "لوكسمبورغ" أكبر مستثمر بأصول تبلغ 6.5 مليار دولار.¹

الجدول رقم (1-3): أكبر 10 مؤسسات غير مالية متعددة الجنسيات في روسيا لسنة 2021

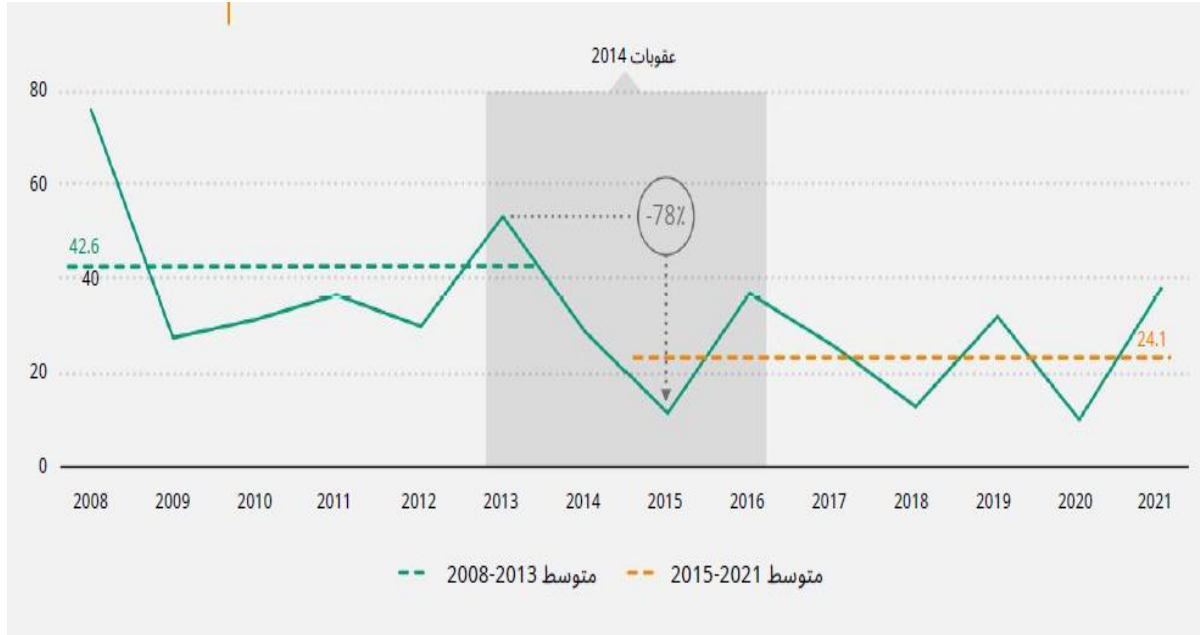
الشركة	البلد	الصناعة	الأصول المقدرة بالمليار دولار
فورتوم	فلندا	خدمات	32.6
رينو	فرنسا	محركات	15.9
BP	المملكة المتحدة	النفط والغاز	14.4
توتال للطاقة	فرنسا	النفط والغاز	13.7
أكسون موبيل	الولايات المتحدة	النفط والغاز	7.5
شركة شال	المملكة المتحدة	النفط والغاز	5.7
بيبيسيكو	الولايات المتحدة	طعام وشراب	5.6
كارلسبرغ	الدنمارك	طعام وشراب	3.7
تبغ اليابان	اليابان	تبغ	3.9
سيمنز	ألمانيا	آلات	2.6

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ص 03

إن الآثار المتعددة على الاستثمار العالمي الغير مباشرة يغلب عليها صعوبة التوقع بغض النظر عن المصادر كالطاقة مثلاً، حيث تلعب روسيا دوراً هاماً في الاستثمار الدولي وسلاسل القيمة العالمية، اذ انخفضت الاستثمارات الداخلية والخارجية بشكل كبير بعد العقوبات الدولية المفروضة في سنة 2014، حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بأكثر من ثلاثة أرباع عقب تلك العقوبات، ويتوقع أن يتأثر عدد قليل فقط من الاقتصاديات، خاصة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى نتيجة ارتباط ملفها الاستثماري بروسيا، والتالي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى روسيا من 2008-2021.

¹ - تقرير الاستثمار العالمي 2022، الأونكتاد، 2022، ص 03

الرسم البياني رقم (1-3): التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى روسيا للفترة الممتدة ما بين (2008-2021)



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ص 03

2-عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود والصفقات الدولية:

ان ارتفاع سعر المتوقع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والاقتصاديات الكبرى التي تشهد ارتفاعا كبيرا في التضخم أدى ذلك الى ابطاء أسواق الاندماج والاستحواذ لسنة 2022، ويؤثر سلبا على نمو المشاريع الدولية اذ يمكن للحالة السلبية في الأسواق المالية والركود العالمي أن تسرع من تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

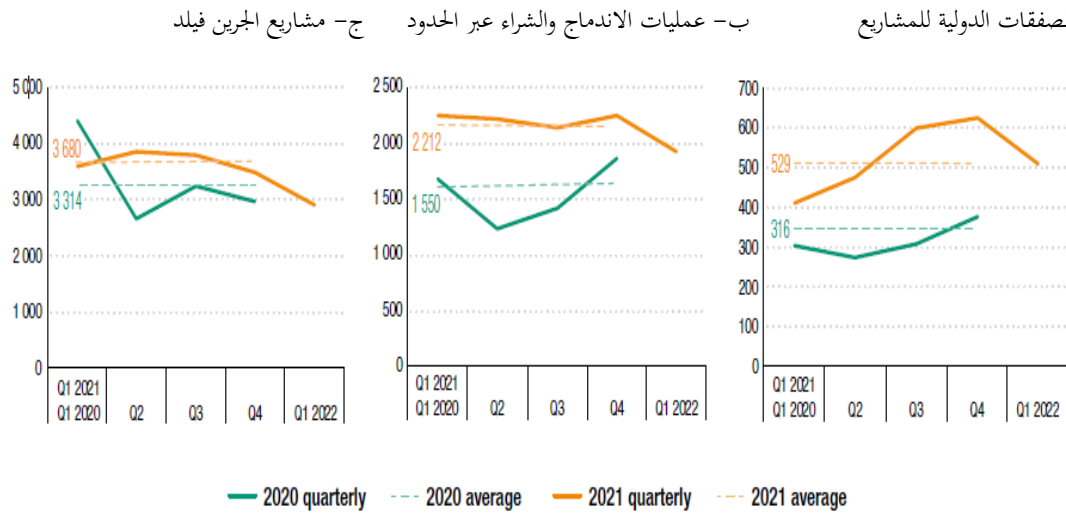
أيضا هناك عوامل أخرى تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مرونة في مواجهة فترات الانكماش الحادة في الاقتصاد العالمي، حيث لم يفقد الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر ارتباطا بالأسواق المالية قوته، اذ توفر عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود وتمويل المشاريع الدولية قطاعات البني التحتية أرضية للاستثمار سنة 2022، وقد يعاني الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة الذي شهد انتعاش في سنة 2021.

تكشف المؤشرات عن تدفقات مقلقة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يظهر نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية 2022 عدم يقين المستثمرين وكرههم للمخاطرة حيث كان عدد مشاريع التأسيس المعلن عليها في الربع الأول من سنة 2022 أقل من 21 بالمئة من المتوسط الفصلي لسنة 2021،

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

كان نشاط الاندماج والاستحواذ عبر الحدود أقل بنسبة 13 بالمئة في سنة 2022 عما كان عليه متوسط عام 2021 وانخفضت صفقات تمويل المشاريع الدولية بنسبة 4 بالمئة، ولكن وعلى الرغم من ذلك ارتفعت عمليات الاندماج والشراء من حيث القيمة 59 بالمئة في سنة 2022 عما كانت عليه سنة 2021 بنسبة 13 بالمئة للسنة 2021، وفيما يلي رسومات بيانية توضح مشاريع الجرين فيلد المعلنة وعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود للربع الأول من 2020-2022.

الرسم البياني رقم (1-4): مشاريع الجرين فيلد وعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود للربع الأول من 2020 والربع الأول من 2022

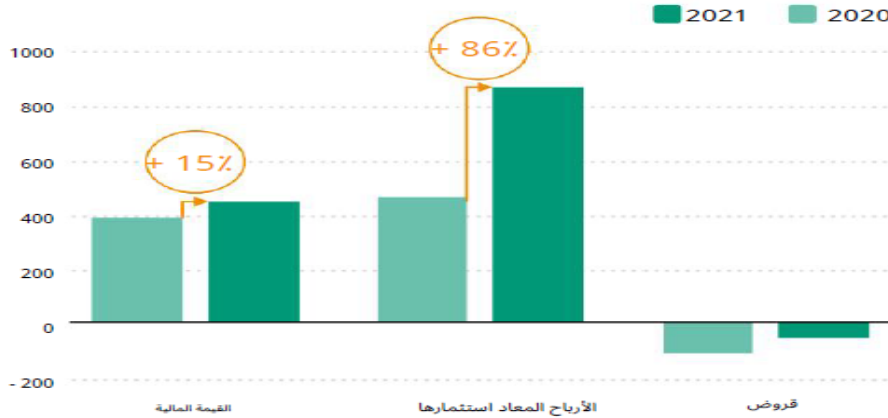


المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ص 04

3- الأرباح المحتجزة:

تمثل الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر "الأرباح المحتجزة"، في الشركات المتعددة الجنسيات "MNEs"، القسم الأهم و الجزء الأكبر في نمو الاستثمار لسنة 2021، حيث وصلت الأرباح المعاد استثمارها في الولايات المتحدة الأمريكية الى 200 مليار دولار، حيث يعد الرقم و المستوى الأعلى على الإطلاق و أيضا بعض البلدان المتقدمة مثل سويسرا و هولندا و بلجيكا و كندا و استراليا سجلوا قفزات كبيرة في الأرباح المعاد استثمارها، حيث نما الاستثمار على الأسهم العالمية بشكل أكثر اعتدالا، اذ يعكس هذا النمو المحدود في استثمارات المشاريع الجديدة، و في ما يلي الرسم البياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي حسب المكونات لسنة 2020 و 2021 .

الرسم البياني رقم (1-5): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لسنة 2020 و 2021 (بالمليارات الدولارات ونسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

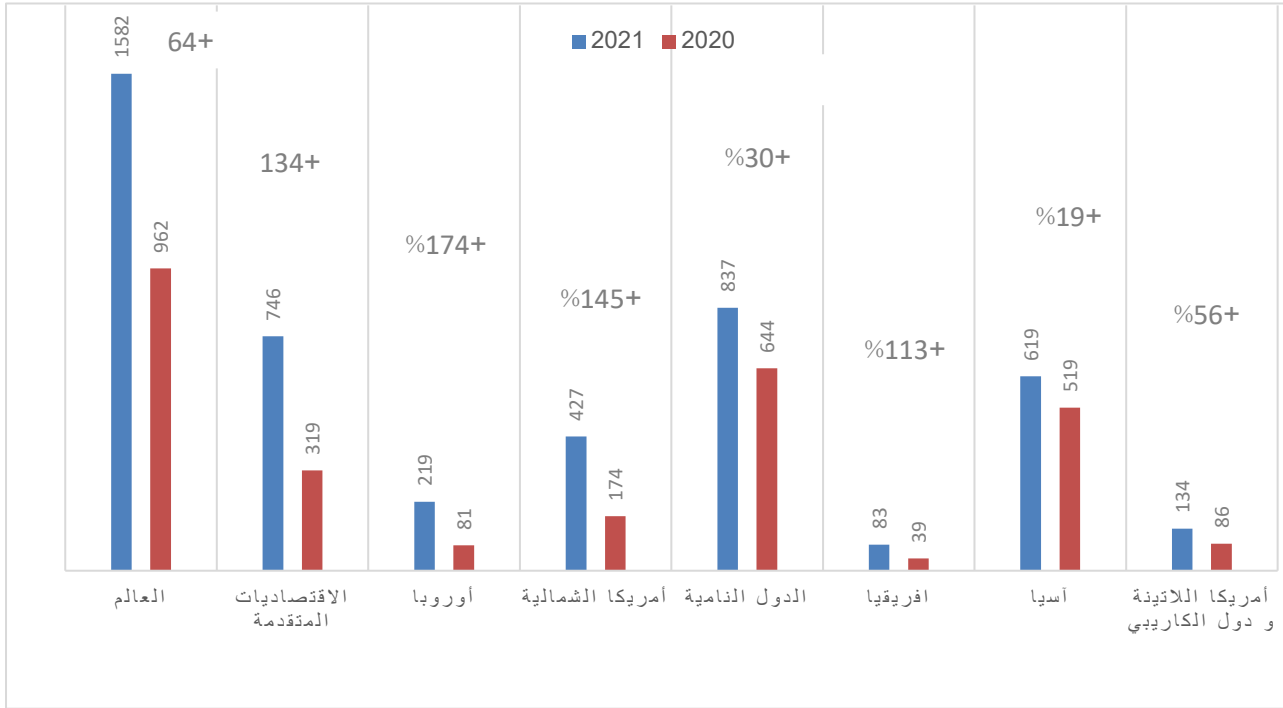
وتمثل أهمية الأرباح المحتجزة لسنة 2021 حيث تجسدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الارتفاع القياسي في مستويات الربح للشركات المتعددة الجنسيات وخاصة في الاقتصاديات المتقدمة مع تحرير الطلب وانخفاض تكاليف التمويل والدعم الحكومي الكبير، تضاعفت ربحية أكبر الشركات المتعددة الجنسيات لتصل الى 82%، وكنتيجة لهذا الارتفاع شهدت البلدان المتقدمة ارتفاع كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 746 مليار دولار عام 2021.

ثانيا: اتجاهات الاستثمارات الأجنبي المباشر حسب الجغرافيا:

1- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة:

انتعشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة لسنة 2021 في جميع البلدان العالم وخاصة في البلدان المتقدمة، حيث شكلت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتقدمة +134% من القيم المنخفضة بشكل استثنائي لسنة 2020، حيث أكدت حزم التحفيز أثرها الإيجابي في القفزة الاقتصادية، مما عكس ذلك أرباحا قياسية للشركات المتعددة الجنسيات، وزادت التدفقات 171% الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية زيادة كبيرة، اذ زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى آسيا بنسبة 19% لتصل الى 619 بليون دولار، وزادت أيضا التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 56% وأكدت افريقيا على تضاعف التدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لتصل الى 83 بليون دولار، والرسم البياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة لسنتي 2020 و 2021.

الرسم البياني رقم (1-6): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة لسنتي 2020 و2021 (بلايين الدولارات ونسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

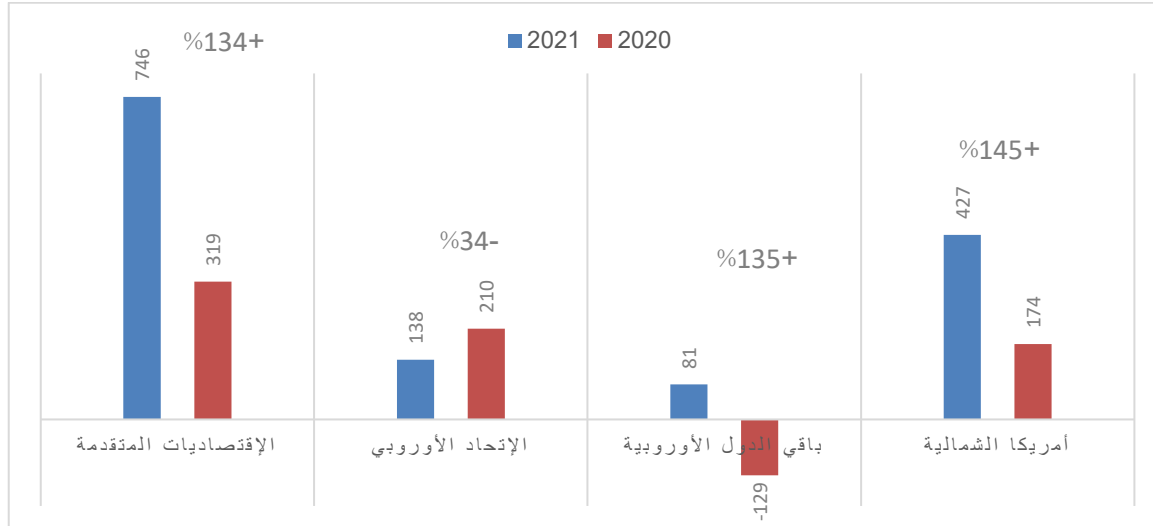
1-1 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتقدمة:

شهدت الدول المتقدمة زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شملت هاته الزيادة 34 دولة متقدمة وتميزت هاته الزيادة بارتفاع إجمالي في قناة الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج عن عمليات الاندماج وال شراء وإعادة هيكلة الشركات، حيث ارتفعت هاته التدفقات في أمريكا الشمالية ودول أوروبا الغير منتمية للاتحاد الأوروبي بينما انخفضت في الاتحاد الأوروبي، وزادت التدفقات الى الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من الضعف لتصل الى 367 مليار دولار، حيث يعتبر ثالث أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق لسنة 2021 بعد تلك التي حدثت في عامي 2015 و 2016، اذ استمرت الولايات المتحدة الأمريكية تصدرها كأكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة اذ أثر ذلك على أرباح الشركات وعكس هذا الأمر مباشرة على الأرباح المعاد استثمارها والتي ارتفعت الى مستوى قياسي بلغ 200 مليار دولار بالإضافة الى ارتفاع الاستثمارات في الأسهم، حيث بلغت النسبة 54% مما يعكس زيادة حادة في عمليات الدمج والاستحواذ عبر الحدود، كما زادت الإعلانات عن مشاريع التأسيس الجديدة بنسبة 28% لتصل الى 86 مليار دولار، وتعتبر مبيعات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود لأصول الولايات المتحدة الأمريكية للمستثمرين الأجانب في قطاع الخدمات، حيث بلغت 200 مليار دولار كانت مقسمة على

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

العديد من الصناعات الخدمية بما في ذلك المعلومات والاتصالات، حيث بلغت قيمة 43 مليار دولار، والخدمات المهنية 21 مليار دولار، إذ تمت تسع عمليات اندماج وشراء عبر الحدود من بين 18 عملية في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها والتي بلغ قدرها الإجمالي 18 مليار دولار في سنة 2021، وتشمل الاستحواذ على "Alexion" بواسطة "Astra zeneca" (المملكة المتحدة) مقابل 39 مليار دولار، و شراء "Ge capital Aviatio services" من قبل "Aercap holdings" (أيرلندا) مقابل 31 مليار دولار، وشراء "Southen kansas city" بواسطة "Candian pacific Railway" (كندا) مقابل 31 مليار دولار، حيث أدت الزيادة في صفقات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود لأصول الولايات المتحدة الأمريكية الى تفسير الزيادة الكبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة الأمريكية، وفي ما يلي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة.

الرسم البياني رقم (1-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتقدمة لسنتي 2020 و2021 (بلايين الدولارات ونسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى أكبر 10 بلدان مضيضة:

تعتبر كندا أكبر البلدان زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدرت الزيادة بـ157% ليصل الى 60 مليار دولار بزيادة قدرها 30% عن متوسط السنوات العشر السابقة بسبب كوفيد-19، حيث وصلت الأرباح المعاد استثمارها الى المستوى القياسي اذ بلغت 29 مليار دولار من 3 مليار دولار سنة 2020، وارتفعت تدفقات الأسهم بنسبة 50%، حيث وصلت الى 25 مليار دولار مدفوعة لمضاعفة مبيعات الاندماج و الاستحواذ اذ بلغت 29 مليار دولار، اذ زادت المبيعات

للشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في الصناعات الاستخراجية بـ 7 مليار دولار والخدمات بـ 14.5 مليار دولار خاصة في مجال المعلومات والاتصالات حيث بلغت 7 مليار دولار والتمويل والتأمين 4 مليار دولار.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة الى الاتحاد الأوروبي 138 مليار دولار وهو أدنى مستوى منذ عام 1997، اذ يرجع ذلك الى التقلبات الكبيرة المستمرة بما في ذلك القيم السلبية في هولندا، حيث وصل الى -81 مليار دولار عام 2021 من -105 عام 2020 وانخفاض هائل في التدفقات من 102 مليار دولار عام 2020 الى 9 مليار دولار عام 2021، وانخفض تدفقات الأسهم في دول الاتحاد الأوروبي بشكل حاد من 220 مليار دولار الى 4.2 مليار دولار كما انخفضت مبيعات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود بنسبة 26% لتصل الى 139 مليار دولار، حيث تضاعفت المبيعات داخل الاتحاد الأوروبي ويرجع ذلك أساسا الى عمليات الاستحواذ التي قامت بها الشركات الفرنسية والألمانية المتعددة الجنسيات، اذ انخفضت مبيعات شركات متعددة الجنسيات من خارج الاتحاد الأوروبي، يرجع الانخفاض الجزئي الى العديد من عمليات تصفية الاستثمارات الضخمة للشركات الأجنبية المنتسبة الى الشركات المحلية مما أدى ذلك الى القيم السلبية في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، على سبيل المثال بيع شركة "Aviva France" (المملكة المتحدة) في فرنسا لشركة "Aema Groupe" (فرنسا) مقابل 3.9 مليار دولار.

حدث انخفاض في التدفقات الى الاتحاد الأوروبي الوافدة على الرغم من تسجيل الأرباح للشركات الأجنبية المنتسبة الى المجموعة التي أعيد استثمارها وبلغت 252 مليار دولار وانخفضت التدفقات الى ألمانيا بنسبة 52% سنة 2021 بمقدار 31 مليار دولار حيث كانت سنة 2020 بمقدار 65 مليار دولار.

سجلت سويسرا نموا إيجابيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2021، اذ تحولت بعد ثلاث سنوات متتالية من التدفقات السلبية لتبلغ التدفقات المليار دولار حيث كانت الحصة الأكبر لنشاط الاندماج والاستحواذ ومن بين أكبر صفقات الاستحواذ "Sunrise by liberty Global" (المملكة المتحدة) مقابل 5.4 مليار دولار.

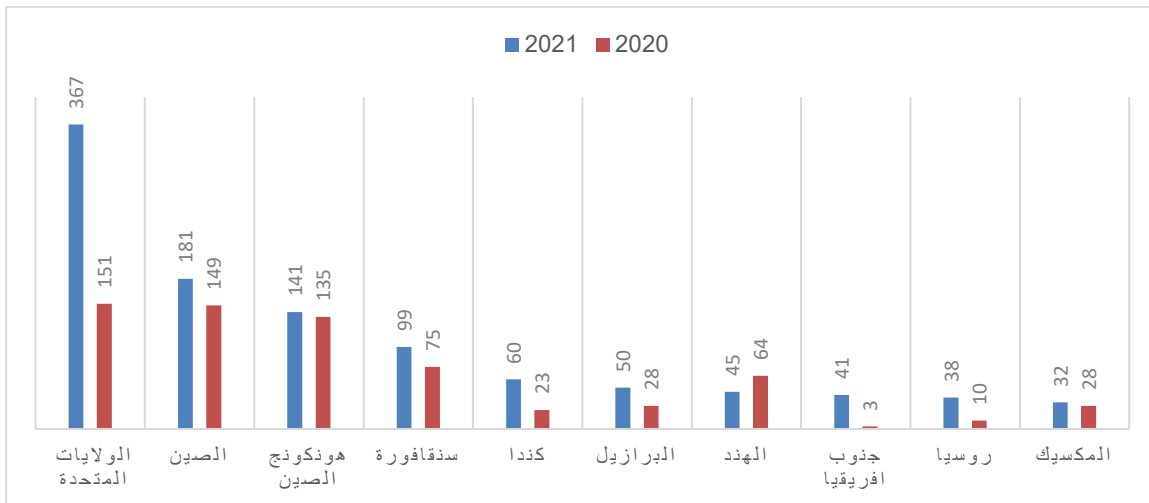
كما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى المملكة المتحدة بنسبة 51% لتصل الى 28 مليار دولار وهو لا يزال في أدنى المستويات المسجلة على الإطلاق، اذ تضمنت الصفقات الكبرى في المملكة المتحدة

اندماج شركة "فيات كرايسلر" للسيارات مع شركة "بيجو" (فرنسا) مقابل 22 مليار دولار وشراء شركة "GW" للأدوية "Gw pharamaceuticals" (الولايات المتحدة الأمريكية) مقابل 6.8 مليار دولار.

في عام 2021 واصل عدد الصفقات تمويل المشاريع الدولية المعلنة اتجاهه التصاعدي حيث بلغ 1264 مشروعاً وهو رقم قياسي، وزادت القيمة الاجمالية للصفقات بأكثر من الضعف، لتصل الى 656 مليار دولار، ظلت الطاقة المتجددة هي الصناعة الأهم مع ثلثي الصفقات 805 صفقة بزيادة قدرها 52% عن سنة 2020، تضاعفت الصفقات في العقارات السكنية والتجارية 5 مرات الى 78 صفقة بعدما كانت 16 صفقة.

بالنسبة لسنة 2022 فان اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة متأثرة لحد كبير بحرب أوكرانيا وخاصة في أوروبا حيث يؤثر الاستثمار في روسيا وأوكرانيا من خلال العقوبات أثر ذلك على أسعار الطاقة وانعدام أمن الطاقة وأثرت اضطرابات سلاسل التوريد العالمية أيضاً على بعض الصناعات مثل صناعة السيارات ومع ذلك ارتفعت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وهما أهم أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة بالنسبة 39%، وفي ما يلي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأكثر 10 اقتصاديات مضيضة لسنة 2020 و 2021 بمليارات الدولارات.

الرسم البياني رقم (1-8): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأكثر 10 اقتصاديات لسنتي 2020 و 2021 (مليار الدولار)



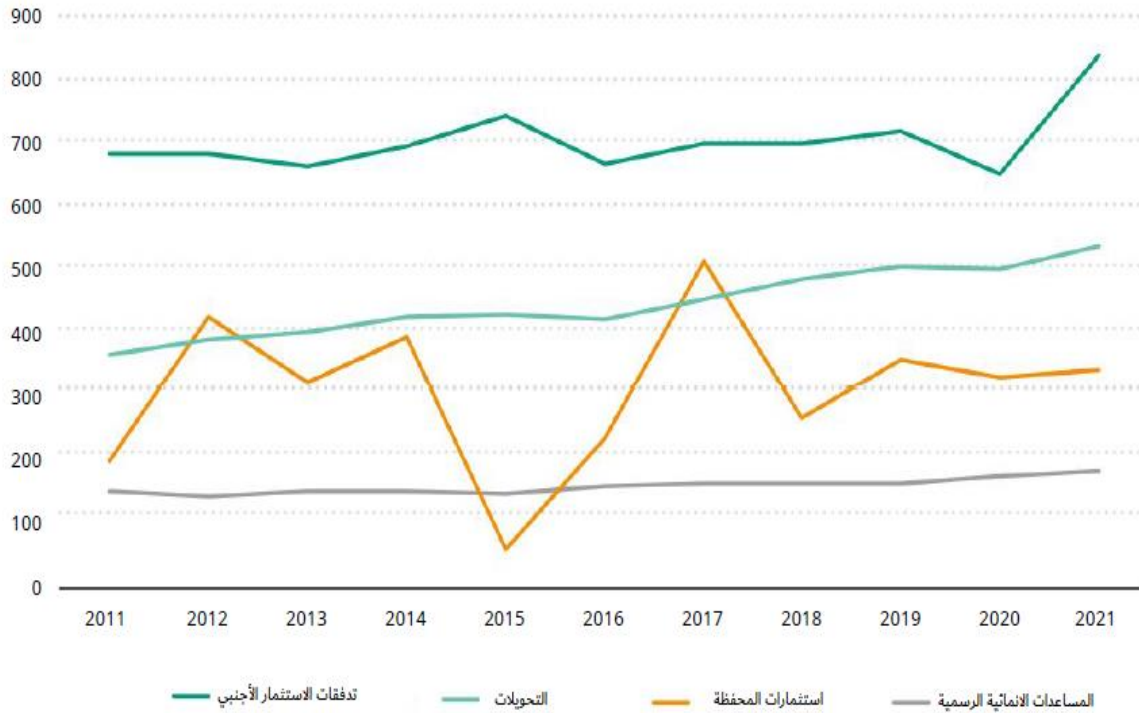
المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

1-2 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية:

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات النامية في عام 2021 بنسبة وصلت الى 30% بقدر 837 مليار دولار وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق ويفسر ذلك للنمو الاقتصادي الآسيوي والانتعاش الجزئي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والانتعاش في افريقيا، حيث ظلت حصة البلدان الافريقية أكثر بقليل من 50%، اذ لاتزال تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتمويل الخارجي للاقتصاديات النامية، إضافة الى تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود والتي شهدت ارتفاعا هي الأخرى في سنة 2022.

وتأثرت الدول النامية بالحرب الأوكرانية وتداعياتها بعوامل الاقتصاد الكلي بما في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة والانكماش للاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك الى ارتفاع أسعار الطاقة بالنسبة للطلب المحلي وارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث يؤدي ذلك الى حالة عدم الاستقرار السياسي والتشديد على الانفاق العام وتقليص الحيز المالي في العديد من البلدان بشكل كبير لاسيما في الدول النامية المستوردة للنفط و الأغذية، حيث زادت حالة عدم اليقين لدى المستثمرين وانخفاض تصنيفات المخاطر القطرية في التدفقات الوافدة الى البلدان النامية، وقد وفر عامل ارتفاع أسعار السلع الأساسية بيئة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاديات القائمة على الموارد في افريقيا وأمريكا اللاتينية، اذ ارتفعت عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود في الاقتصاديات النامية ب 13% لتبلغ 42 مليار دولار في الأشهر الأولى من سنة 2022، حيث كانت حصة الصناعات الاستخراجية منها 40%، و في ما يلي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و مصادر التمويل الدولية للدول النامية للفترة (2011-2021).

الرسم البياني رقم (1-9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومصادر التمويل الدولية للدول النامية للفترة (2011-2021) (مليار الدولار)



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ص11

1-2-1 افريقيا:

إرتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى افريقيا حيث بلغت 83 مليار دولار وهو مستوى قياسي سنة 2021 بعدما كانت 39 مليار دولار سنة 2020، اذ يمثل 5.2% من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي وهذا بعد الانخفاض الذي حدث بسبب الوباء - كوفيد 19-، حيث كانت معظم هاته الزيادات في جنوب افريقيا وشهدت التدفقات في جنوب افريقيا وغرب افريقيا ارتفاعا وظل وسط افريقيا ثابتا، بينما تراجع شمال افريقيا اذ انخفضت التدفقات الى شمال افريقيا بنسبة 5% لتبلغ 9 مليار دولار وتمثل الانخفاض في التدفقات الوافدة الى مصر بنسبة 12%، اذ لم تجدد الاستثمارات الكبيرة في الاتفاقيات والإنتاج في الصناعات الاستخراجية، اذ تمثل مصر ثاني أكبر بلد مضيف للاستثمار الاجنبي المباشر في القارة الافريقية، وقد عززت التعهدات من دول الخليج باستثمار حوالي 22 مليار دولار في مختلف القطاعات الى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل، اذ تم

الإعلان عن الزيادة في عدد المشروعات الجديدة في مصر لتصل الى 5.6 مليار دولار وعلى سبيل المثال: أعلنت شركة روبرتاج العقارية (الإمارات العربية المتحدة) عن مشروع عقاري بقيمة 1.5 مليار دولار.

زادت التدفقات الى المغرب بنسبة 52% بقدر 2.2 مليار دولار، اذ تم الإعلان عن صفقة تمويل دولية كبيرة لمشروع انشاء خط نقل بطول 3800 كلم بقيمة 20 مليار دولار الى المملكة المتحدة بسعة 3.6 جيجاوات برعاية شركة "Xlinks" (المملكة المتحدة).

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب افريقيا بنسبة 48% ليصل الى 14 مليار دولار، اذ تضاعفت التدفقات الى نيجيريا لتبلغ 4.8 مليار دولار، ويرجع ذلك الى الاستثمار النفطي والتوسع في الغاز، حيث قفزت صفقات تمويل المشاريع الدولية الى 7 مليار دولار في المشاريع السكنية والعقارات والمشاريع التجارية وعلى سبيل المثال: مشروع ميناء اسكرافوس البحري بقيمة 2.9 مليار دولار ويتضمن هذا المشروع بناء مجمع صناعي ومصفاة نفط ومطار دولي ومنطقة صناعية ومنطقة تجارة حرة.

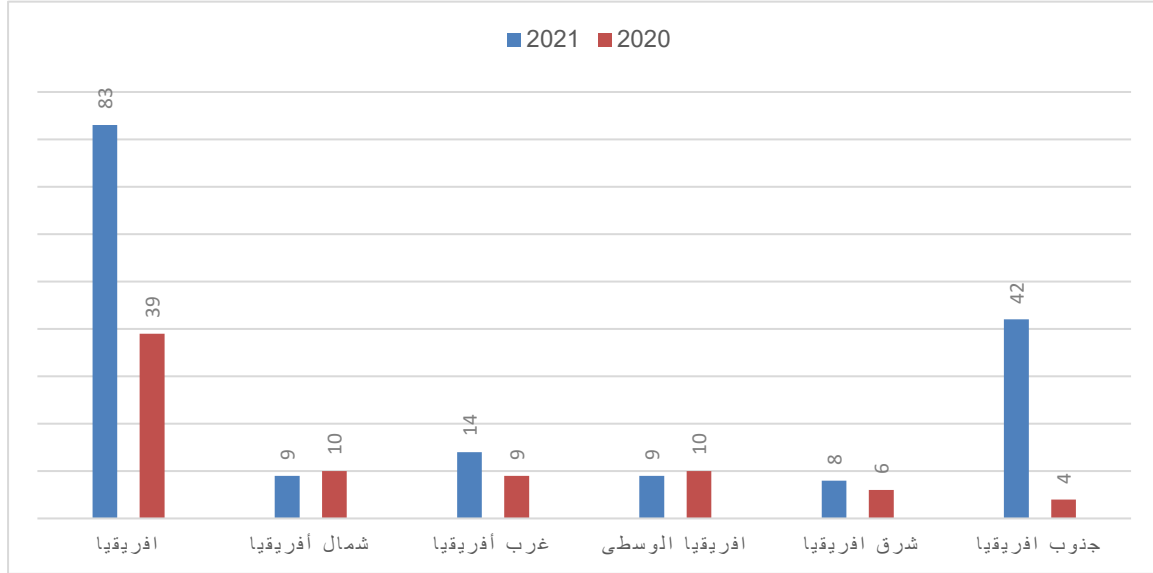
زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى غانا بنسبة 39% لتصل الى 2.6 مليار دولار ويفسر ذلك بشكل رئيسي الى المشاريع في الصناعات الاستخراجية وعلى سبيل المثال: بناء منشأة تعدين الذهب بقيمة 850 مليون دولار بواسطة شركة "Newmont Grop" (المملكة المتحدة)، وبناء مصنع من قبل "Cimaf" (المغرب) مقابل 436 مليون دولار.

نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى شرق افريقيا حيث بلغت 35% لتصل الى 8.2 مليار دولار وبلغت التدفقات الى اثيوبيا 43 مليار دولار، اذ تضاعفت الاستثمارات الصينية الى ثلاث مرات سنة 2021 وكانت أربع من خمسة مشاريع معلنة لتمويل المشاريع الدولية في البلاد مصدرها الطاقة المتجددة، وعلى سبيل المثال: يتضمن مشروع للطاقة الشمسية بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 500 ميجاوات بتكلفة قدرها 135 مليون دولار مع شركة ابوظبي للطاقة المستقبلية.

شهدت أوغندا زيادة تدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 31% لتبلغ 1.1 مليار دولار وبلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتتنزانيا زيادة بنسبة 35% ليلبلغ 822 مليون دولار، اذ تضاعفت قيمة الإعلانات الجديدة لمشاريع التأسيس ثلاث مرات، حيث يعتبر مشروع النيكل من "كابنجا نيكل" (المملكة المتحدة) بمبلغ 318 مليون دولار من أكبر المشروعات لسنة 2021، والاستثمار في الأغذية والمشروبات من قبل شركة

"Associated British" (المملكة المتحدة) بقيمة مالية 238 مليار دولار، و في ما يلي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي في إفريقيا حسب المناطق الفرعية لسنتي 2020 و 2021.

الرسم البياني رقم (1-10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا حسب المناطق لسنتي 2020 و 2021 (مليار الدولار)



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

2-2-1 آسيا:

بالرغم من موجه كوفيد-19 زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشر الى دول آسيا النامية الى مستوى قياسي بقدر 619 مليار دولار وهذا يؤكد على جاهزية المنطقة وجاذبيتها لتلقي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق آسيا بنسبة 16% الى 329 مليار دولار في سنة 2021، اذ تعتبر وتيرة النمو في الصين متسارعة بنسبة 21% بقدر 181 مليار دولار، حيث كانت الزيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات والخدمات والتكنولوجيا الفائقة وعلى سبيل المثال: شركة "TSMS" (مقاطعة تايوان) لاستثمار 2.8 مليار دولار في الصين في اشباه الموصلات المستخدمة في السيارات، اذ بلغ عدد الشركات المستثمرة في الصين عام 2021 تعداد 48000 شركة، ووصلت صفقات تمويل المشاريع الدولية الى 25 صفقة وهو رقم قياسي مع مشاريع الطاقة المتجددة والعقارات الصناعية، ويعتبر بناء مركز البيانات في شنغهاي بمقدار مليار دولار كأكبر المشاريع برعاية "مجموعة برنستون الرقمية"، و بلغت التدفقات الى هونكونج الى 141 مليار دولار، تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا محرك لنمو الاستثمار الأجنبي في آسيا النامية والعالم، اذ ارتفعت التدفقات الوافدة بنسبة 44% لتصل الى 175 مليار دولار

ويفسر هذا الارتفاع القوي - الاستثمار في التصنيع والاقتصاد الرقمي والبنية التحتية، واحتلت سنغافورة المرتبة الأولى في التدفقات الوافدة بنسبة 31% لتصل الى 99 مليار دولار تمثلت في عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود، اذ كانت أكبر صفقة اندماج هي اندماج شركة "Altemteter Grwoth Grop" مع شركة "Grab" وهي ناشر للبرمجيات مقرها سنغافورة مقابل 34 مليار دولار، وزادت المشاريع المعلن عنها الى 13 مليار دولار من خلال مشروع بقيمة 4 مليار دولار لشركة "Globalfoundries" (الامارات العربية المتحدة) لبناء مصنع في سنغافورة، كما جذبت ماليزيا صانعي الرقائق و كانت أكبر مشاريعها الجديدة في أشباه الموصلات "Rosen Solar Technalegy" (الصين) مقابل 10 مليار دولار و شركة "Intel" (الولايات المتحدة الأمريكية) مقابل 7 مليار دولار و شركة "AT&S" مقابل 21 مليار دولار.

ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا بنسبة 59% الى 55 مليار في عام 2021، ويرجع هذا أساسا الى الثورة الكبيرة في عمليات الاندماج وال شراء عبر الحدود، في حين ظلت الامارات العربية المتحدة أكبر المتألقين على المستوى العربي بتدفقات مستقرة بلغت 20 مليار دولار، وفي الامارات العربية المتحدة أعلنت شركة "DHL" (ألمانيا) و "TOTAL" (فرنسا) عن مشروع للطاقة الشمسية في دبي مقابل 633 مليون دولار و تضاعفت التدفقات الى المملكة العربية السعودية الى ثلاث أضعاف و ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية الى 19 مليار دولار وارتفعت أيضا في تركيا بنسبة 60%، وفي تركيا بعد عامين من التراجع وصلت التدفقات الى 13 مليار دولار مع ارتفاع في الاستثمارات الأسهم، حيث شملت الصفقات إعادة تمويل ديون المشاريع عبر العديد من أصول النفط و الغاز في تركيا من قبل شركة "Sacar" (أذربيجان) مقابل 1.3 مليار دولار.

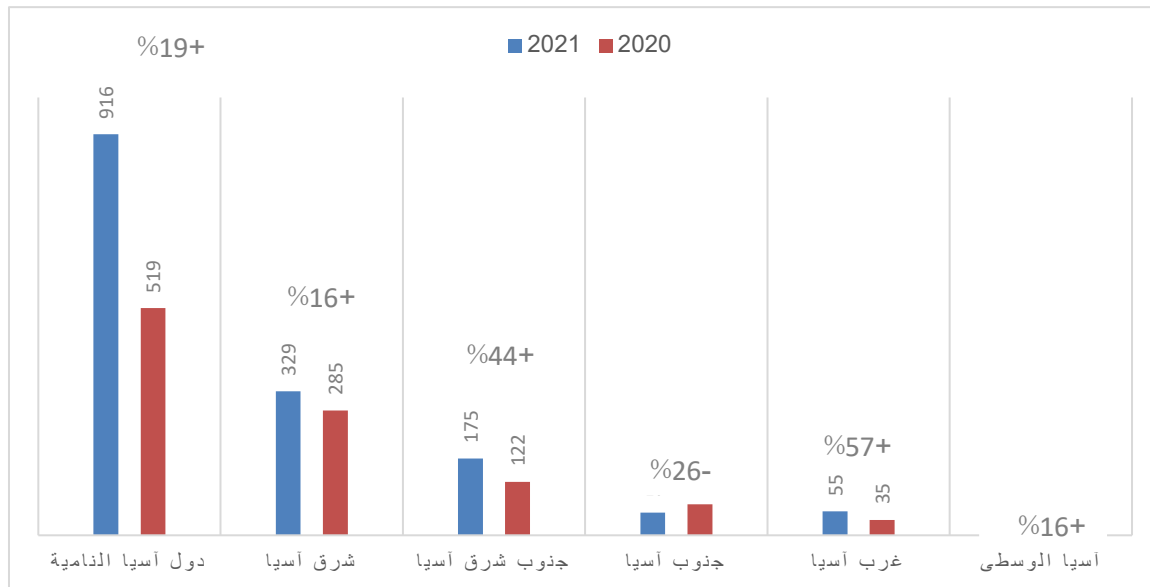
انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب آسيا بنسبة 26% الى 52 مليار دولار، حيث لم تتكرر عمليات الاندماج الكبيرة المسجلة في عام 2020، اذ انخفضت التدفقات الى الهند الى 45 مليار دولار بالرغم من ذلك تم الإعلان عن سلسلة من صفقات تمويل المشاريع الدولية الجديدة في البلاد — 108 مشروعا، كان أكبر عدد في المشاريع 23 مشروع في مصادر الطاقة المتجددة، وتشمل المشاريع الكبيرة بناء مصنع للصلب والإسمنت في الهند مقابل 13.5 مليار دولار من قبل "Steel Arcelormittal NippoN" (اليابان) وانشاء مرفق جديد لتصنيع السيارات من قبل "Susuki Motor" (اليابان) مقابل 2.4 مليار دولار.

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

زادت التدفقات إلى آسيا الوسطى بنسبة 12% لتصل إلى 7 مليار دولار وانخفضت التدفقات إلى كازخستان - أكبر مضيف في المنطقة بنسبة 14% لتصل إلى 3.2 مليار دولار مع انخفاض في الصناعات الاستخراجية والنقل والتدفقات بنسبة 18% لتصل إلى 2 مليار دولار في أوزبكستان بنسبة 24% لتصل إلى 1.5 مليار في تركمنستان.

في كل البلدان الآسيوية النامية ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والتي هي ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة بشكل كبير، وزاد تمويل المشاريع الدولية في هاته القطاعات بنسبة 74% لتصل إلى 121 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى الاهتمام بالطاقة المتجددة وارتفعت قيم المشاريع في هاته الصناعات بنسبة 13% لتصل إلى 77 مليار دولار، وفيما يلي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول آسيا النامية والمناطق لسنتي 2020-2021.

الرسم البياني رقم (1-11): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لآسيا حسب المناطق لسنتي 2020 و 2021 (مليار الدولار)



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

1-2-3 أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

ارتفع الاستثمار الأجنبي المتدفق في كل من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية بنسبة 56% ليصل إلى 134 مليار دولار المتمثل في الصناعات التقليدية مثل تصنيع السيارات والاستثمارات في المعلومات وخدمات الاتصالات، إذ شهدت معظم هاته الاقتصاديات ارتفاعا في التدفقات إلا أن هناك بعض الدول عانت تعثرات

الناجمة عن وباء كورونا وحالات عدم الاستقرار السياسي اذ ارتفعت في جميع المناطق الفرعية الثلاثة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستثناء المراكز المالية.

انتعشت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية بنسبة 74% لتصل الى 88 مليار دولار في البرازيل، أدت الاستثمارات في الاعمال التجارية الزراعية وتصنيع السيارات والالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات المالية الى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 78% لتصل الى 50 مليار دولار، اذ ارتفعت قيمة المشاريع المعلنة وعدد صفقات تمويل المشاريع الدولية في الدولة بنسبة 35% و 32% على التوالي بقيمة 4.4 مليار دولار كأكبر مشروع جديد مخصص لإنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات، ومن بين الصفقات الدولية لتمويل المشاريع كان أكبرها بناء مزرعة رياح لإنتاج الطاقة البحرية بقدرة 2 جيجاوات مقابل 5.9 مليار دولار برعاية شركة "Ocean Winds" (اسبانيا).

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى تشيلي بنسبة 32% لتصل الى 13 مليار دولار مفسرة بالعديد من العمليات الاستحواذ الكبيرة والاهتمام المتجدد بمشاريع التعدين، وارتفع عدد صفقات تمويل المشاريع الدولية هناك بنسبة 80% لتصل الى 88 مشروعاً، ويعد مصنع الامونيا من أكبرها بقيمة 3 مليار دولار مع مزرعة انتاج الكهرباء على الشاطئ وأجهزة التحليل الكهربائية.

ازدهرت التدفقات الى كولومبيا بنسبة 26% لتصل الى 9 مليار دولار مفسرة بالتدفقات الواردة في قطاع التصنيع والخدمات اللوجستية وخدمات الاتصالات.

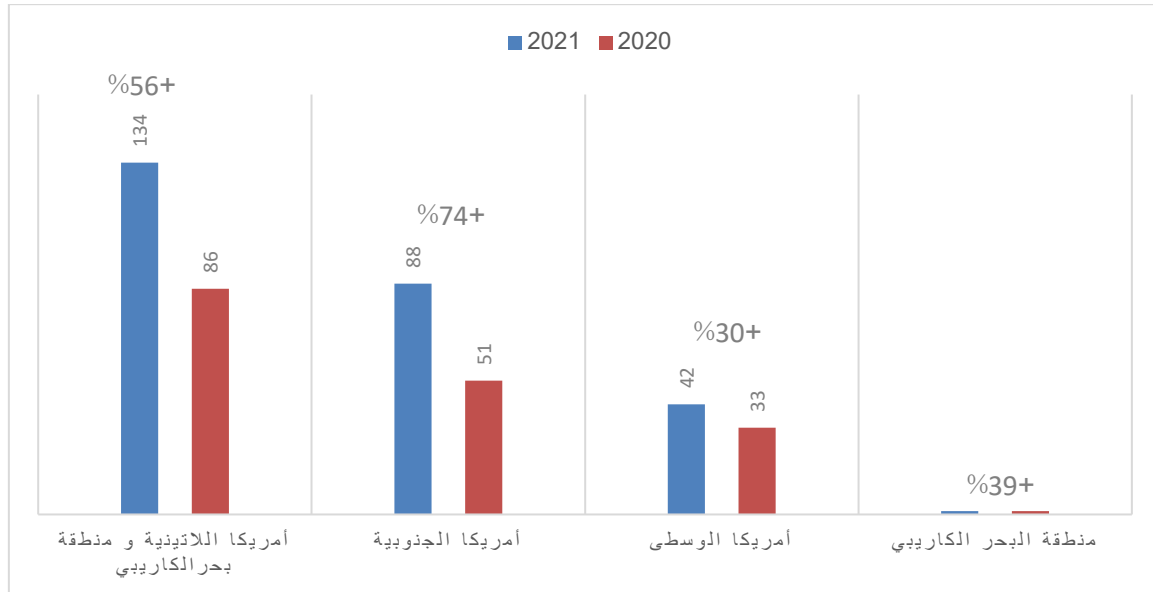
بلغت التدفقات الوافدة في أمريكا الوسطى الى 42 مليار دولار وزادت التدفقات الى المكسيك ثاني أكبر مستفيد من التدفقات في المنطقة بنسبة 13% لتصل الى 3.2 مليار دولار وذلك عبر الاستثمارات الجديدة في الأسهم في الصناعات الاستخراجية وصناعات السيارات وارتفعت إعلانات الاستثمار في "Greenfield"، وهي مؤشر لخطط الاستثمار المستقبلية بنسبة 34% مع قفزة كبيرة في المعلومات و الاتصالات، على سبيل المثال أعلنت شركة "Huawei" (الصين) أنها ستبدأ بفتح مركز للبيانات السحابية في المكسيك مقابل 4.5 مليار دولار، وعادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى كوستاريكا الى مستويات ما قبل الوباء، اذ تضاعفت لتصل الى 3.2 مليار دولار.

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في منطقة بحر الكاريبي بنسبة 39% ليصل الى 3.8 مليار دولار أبرزها التدفقات الوافدة الى جمهورية الدومينيكان لتصل الى 3.1 مليار دولار، اذ ازدهرت التدفقات في مجال التعدين والخدمات المالية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

بشكل عام أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي زاد نشاط الاندماج والاستحواذ عبر الحدود مع ارتفاع عدد الصفقات، حيث سجل قطاع الخدمات أعلى زيادة بنسبة 16%، في حين ذهبت معظم الالتزامات الى صناعة السيارات و المعلومات و الاتصالات و الصناعات الاستخراجية، و تضاعفت قيمة صفقات تمويل المشاريع الدولية المعلنة للتجاوز مستويات ما قبل الجائحة ومدفوعة بمشاريع كبيرة في البنى التحتية للنقل والتعدين والطاقة المتجددة، وفي ما يلي رسم بياني يوضح التدفقات الوافدة للاستثمار الاجنبي المباشر لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي لسنتي 2020 و 2021 ببلاتين الدولارات.

الرسم البياني رقم (1-12): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لأمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي لسنتي 2020 و 2021 (ببلاتين الدولارات)



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

4-2-1 الاقتصادات الضعيفة هيكلها والهشة والصغيرة:

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى 82 اقتصاد ضعيف هيكلها، والصغيرة زادت بنسبة 15% لتصل الى 39 مليار دولار، ولقد استثمر تأثير الوباء في الاقتصادات الضعيفة والهشة، واستمر تدفق الاستثمار

الاجنبي المباشر في مختلف القطاعات في مجالات الأغذية والزراعة والصحة والتعليم، إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الهشة بنسبة 13% ليصل الى 26 مليار دولار، حيث كان أكبر خمس دول متلقين (الموزمبيق، اثيوبيا، كمبوديا، بنغلادش، السنغال) بهذا الترتيب يمثلون 69% من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لإجمالي الدول الهشة.

زادت التدفقات الى اثيوبيا بنسبة 79% لتصل الى 4.3 مليار دولار وذلك لتضاعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من الصين الى ثلاث أضعاف.

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في السنغال بنسبة 21% ليصل الى 2.2 مليار دولار، اذ ازدادت المشاريع الجديدة المعلنة بنسبة 27%، وظلت التدفقات الى زامبيا سلبية عند 457 مليون دولار وهذا بسبب قيام شركة "Glencore" (سويسرا) بتصفية منجم بقيمة 4.5 مليار دولار لصالح شركة "ZCCM" للاستثمارات القابضة المملوكة للدولة.

في البلدان الآسيوية التسع الأقل نمواً، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 6% لتصل 9.8 مليار دولار، تعتبر كمبوديا أكبر متلق من هاته الدول لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4% ليلعب 3.5 مليار دولار، الا أن المشاريع الجديدة انخفضت لتصل الى 124 مليون دولار فقط و ارتفعت التدفقات الوافدة الى بنغلادش بنسبة 13% لتصل الى 2.9 مليار دولار، اذ تضاعفت صفقات تمويل المشاريع الدولية ما قبل الجائحة بثلاث مرات الى 14 صفقة لتصل 4.7 مليار دولار، حيث كان أكبر مشروع هو بناء محطة حاويات مقابل 2 مليار دولار.

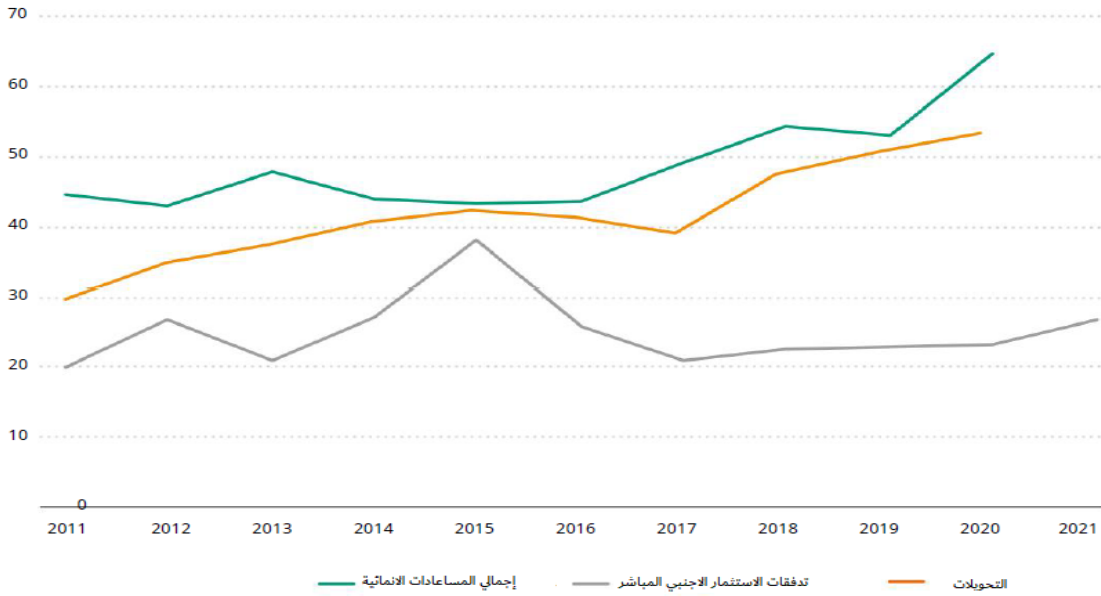
واصلت الإعلانات في البلدان الأقل نمواً انخفاضها منذ سنة 2008، اذ سجل 12 مليار دولار ويعتبر هذا الأمر مصدراً للقلق بالنسبة لهاته الدول لضرورة الاستثمارات فيها، لبناء القدرة الإنتاجية لانتعاش الاقتصاد المستدام، اذ تم الإعلان عن أكبر المشاريع في مجال امدادات الطاقة والغاز.

تلعب الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية دوراً متزايداً في البلدان الأقل نمواً، اذ لاتزال الصين أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر لهاته الدول حيث وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأقل نمواً الى 46 مليار دولار، اذ تعتبر زيادات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان الأقل نمواً هامشي فقط، حيث تعد المساعدات الإنمائية الرسمية و التحويلات المالية لحد بعيد أكبر التدفقات المالية الخارجية الى

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

البلدان الأقل نمو، إذ شهد عدد قليل من البلدان الضعيفة بعض التنوع القطاعي بالنظر إلى أنواع الاستثمار الأكثر أهمية لتنمية القدرات الإنتاجية في هاته البلدان فإن الاستثمار في توليد الطاقة وتوزيعها فقط نما بالشكل الملحوظ، و في ما يلي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلية لسنوات (2011-2021) ببلاتين الدولارات.

الرسم البياني رقم (1-13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكلية لسنوات (2011-2021) (ببلاتين الدولارات)



المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ص 17.

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة:

2-1 التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان المتقدمة:

2-1-1 التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوروبي:

انتعش الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر الإجمالي للمؤسسات الأوروبية المتعددة الجنسيات إلى 522 مليار دولار، وعكست التدفقات الخارجة من هولندا إلى 29 مليار دولار، و أدت الزيادة الحادة في التدفقات الخارجة من ألمانيا إلى 152 مليار دولار سنة 2021 بعد أن كانت 61 مليار دولار سنة 2020 الأمر الذي يجعلها ثاني أكبر بلد مستثمر في العالم، إذ قفزت الأرباح المعاد استثمارها للشركات المتعددة الجنسيات في الخارج إلى 66 مليار دولار

وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق، وتضمنت عمليات الاستحواذ الكبيرة التي قامت بها الشركات المتعددة الجنسيات وعلى سبيل المثال شراء شركة "Siemens Healthineers" للأنظمة الطبية (الولايات المتحدة الأمريكية) مقابل 16 مليار دولار و شراء شركة البتروكيماويات لشركة "British Petroleum" (المملكة المتحدة) في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة "INEOS Styrolution Group" مقابل 5 مليار دولار.

وزادت التدفقات الخارجة من إيرلندا الى 62 مليار دولار سنة 2021 بعد أن كانت 45 مليار دولار سنة 2020 ويرجع ذلك الى عمليات الاستحواذ الكبيرة مثل شراء الشركة القابضة "AerCap" لشركة "GE Capital Aviation Services" (الولايات المتحدة الأمريكية) مقابل 31 مليار دولار.

2-1-2 التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي:

زادت التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج دول الاتحاد الأوروبي من 87 مليار دولار سنة 2020 الى 108 مليار دولار ويرجع هذا الامر أساسا الى الأرباح المعاد استثمارها، وزادت التدفقات الصادرة من روسيا الى 64 مليار دولار معظمها موجهة الى قبرص.

2-1-3 التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول أمريكا الشمالية:

بلغت التدفقات الخارجة من أمريكا الشمالية رقما قياسيا بلغ 493 مليار دولار، وزادت الشركات المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأمريكية استثماراتها بنسبة 72% لتصل الى 403 مليار دولار، اذ تضاعفت التدفقات الى الاتحاد الأوروبي لتصل 154 مليار دولار وإلى المملكة المتحدة لتصل الى 79 مليار دولار، وتضاعفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة الى المكسيك الى ثلاث أضعاف مقابل 11 مليار دولار، وازدادت التدفقات الى سنغافورة بشكل كبير لتصل الى 25 مليار دولار ممثلة في التمويل و الصناعة وتجارة الجملة.

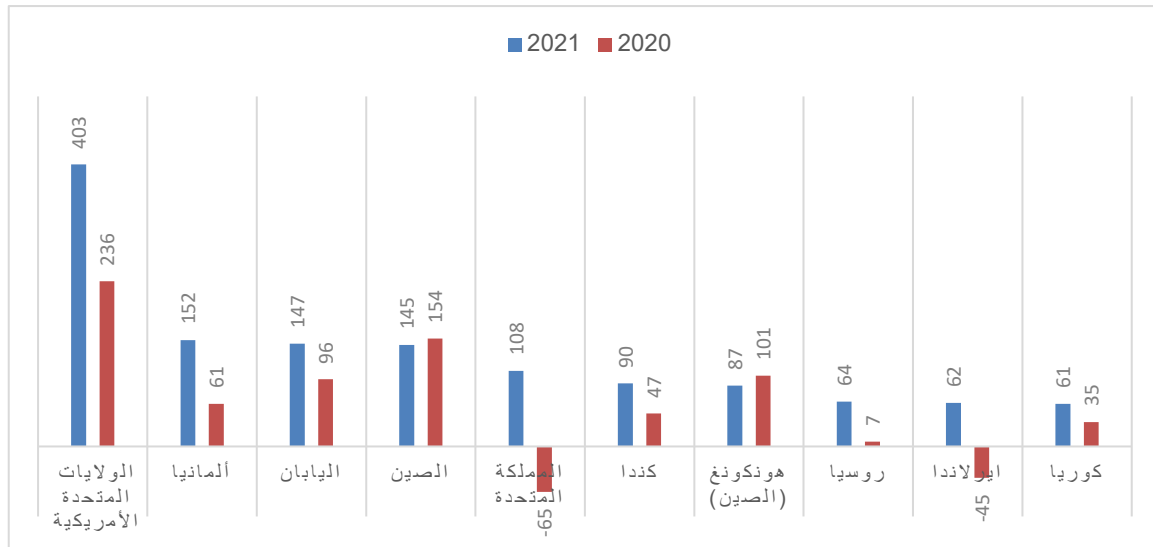
2-1-4 التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة الأخرى:

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من هاته البلدان بنسبة 52% لتصل الى 225 مليار دولار ويرجع ذلك أساسا الى الزيادات للشركات اليابانية والكورية المتعددة الجنسيات، وازدادت التدفقات الخارجة من اليابان بنسبة 53% لتصل الى 147 مليار دولار مما جعلها ثالث دولة مستثمرة، اذ ارتفعت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود من اليابان الى 60 مليار دولار خاصة في مجال المعلومات والاتصالات والمواد الكيميائية.

2-2 التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية:

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في البلدان النامية بنسبة 18% لتصل إلى 438 مليار دولار و ظلت بلدان آسيا النامية مصدرا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر في فترة كورونا، إذ ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في دول آسيا النامية بنسبة 4% مما ساهم فيما يقارب ربع التدفقات العالمية المتدفقة، وشملت التدفقات الخارجة من المملكة العربية السعودية بزيادة 5 أضعاف لتصل إلى 24 مليار دولار، وسنغافورة بزيادة 49% لتصل إلى 47 مليار دولار والامارات العربية المتحدة لتصل إلى 23 مليار دولار، وانخفض الاستثمار في كل من الصين "أكبر المستثمرين في المنطقة" بنسبة 6% لتصل إلى 145 مليار دولار وهونغ كونغ (الصين) بنسبة 13% لتصل إلى 87 مليار دولار، وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من جنوب آسيا وخاصة من الهند بنسبة 43% ليصل إلى 16 مليار دولار، وفي ما يلي رسم بياني يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من أعلى 10 اقتصاد وطني لسنتي 2020 و 2021.

الرسم البياني رقم (1-14): تدفقات الصادرة للاستثمار الأجنبي المباشر لأعلى 10 اقتصاد وطني لسنتي 2020 و 2021 (ببلايين الدولارات)



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

وفي آخر هذا المطلب جدول يوضح التدفقات الحديثة الداخلة والخارجة لمناطق العالم للسنوات 2019 و 2020 و 2021 بملايير الدولارات.

الجدول رقم (1-4): التدفقات الحديثة الداخلة والصادرة لمناطق العالم لسنوات 2019 و2020 و2021 (بمليار الدولار)

المنطقة	الاستثمار الأجنبي المتدفق الى الداخل			الاستثمار الأجنبي المتدفق الى الخارج		
	2021	2020	2019	2021	2020	2019
السنوات						
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بمليار دولار						
العالم	1481	963	1582	1708	780	1124
الاقتصاديات المتقدمة	764	319	746	1269	408	737
أوروبا	405	81	219	552	21-	343
الاتحاد الأوروبي	402	210	138	398	66	368
باقي أوروبا	3	129-	81	154	87-	26-
أمريكا الشمالية	275	174	427	493	281	108
الاقتصاديات النامية	716	645	837	438	372	387
إفريقيا	46	39	83	3	1-	5
آسيا	512	519	619	394	378	336
آسيا الوسطى	8	6	7	2	2-	3-
شرق آسيا	232	285	229	244	268	203
جنوب آسيا	59	71	52	16	11	13
غرب آسيا	37	35	55	56	39	43
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	159	86	134	42	5-	47
الاقتصاديات الضعيفة هيكليا والهشة	41	34	39	2.4	0.4	0.2-
النسبة المئوية للحصة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر						
الاقتصاديات المتقدمة	51.6	33.1	47.1	74.3	52.3	65.6
أوروبا	27.3	8.4	13.8	32.3	2.6-	30.5
الاتحاد الأوروبي	27.1	21.7	8.7	23.3	8.5	32.8
باقي أوروبا	0.2	13.4-	5.2	9.0	11.1-	2.3-
أمريكا الشمالية	18.6	18.1	27.0	28.9	36.1	9.6
الاقتصاديات النامية	48.4	66.9	52.9	25.7	47.7	34.4
إفريقيا	3.1	4.1	5.2	0.2	0.1-	0.4
آسيا	34.6	35.9	39.1	23.1	48.5	29.9
آسيا الوسطى	0.6	0.7	0.4	0.1	0.3-	0.2-
شرق آسيا	15.7	29.6	20.8	14.3	34.3	18.0
جنوب آسيا	4.0	7.4	3.3	0.9	1.4	1.2
غرب آسيا	2.5	3.6	3.5	3.3	5.0	3.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	10.7	8.9	8.5	2.5	0.6-	4.2
الاقتصاديات الضعيفة هيكليا والهشة	2.8	3.5	2.5	0.14	0.1	0.0

المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات،

(<https://unctad.org/fdistatistics>)

المطلب الثاني: الإنتاج الدولي

ضاعفت الشركات المتعددة الجنسيات عمليات اصدار الديون لسنة 2020 لمواجهة انخفاض ديون الايرادات وفي

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

نفس الوقت تقلصت عمليات التملك بينما ظلت النفقات الرأسمالية ثابتة مما أدى الى ارتفاع الأرصدة النقدية وباتت الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد على سياسات بشأن التنوع والشمولية واهتمامها بالمساواة بين الجنسين ولاسيما في الاقتصاديات الناشئة وازدادت عدد الشركات المتعددة الجنسيات المملوكة للدولة ليصل الى 1600 شركة في جميع أنحاء العالم، اذ قلصت هاته الشركات من الأسواق الناشئة عمليات التملك الدولية وجاء هذا الانخفاض في أعقاب اتجاه تنازل أطول أجلا في النشاط الخارجي لهذه الشركات.

أولا. المؤشرات الرئيسية للإنتاج الدولي:

أكتسب الإنتاج الدولي مزيدا من القوة سنة 2021 وذلك تزامنا مع ارتفاع جميع مؤشرات الاستثمار الاجنبي المباشر ولو كان بمعدلات مختلفة، اذ بلغ مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر رقما قياسيا قدره 45 ترليون دولار وهذا الرقم يمثل نصف الناتج المحلي الإجمالي، اذ ظل معدل العائد دون تغيير عند 4.9% وهذا بالرغم من قفزة أرباح الشركات وفيما يلي جدول يمثل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي لسنة 2021 وسنوات مختارة بالترليون دولار.

الجدول رقم (1-5): مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي لسنة 2021 وسنوات مختارة (بالترليون دولار)

العنصر	1990	2005-2007 متوسط ما قبل الازمة	2018	2019	2020	2021
الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل	205	1425	1448	1481	963	1582
الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل	244	1464	941	1.124	780	1708
الأسهم الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر	2196	14605	32843	36530	41728	45449
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	2255	15315	31393	34496	39546	41798
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	82	1129	2199	2264	1997	2193
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي الداخلي	5.2	9.2	6.5	6.0	4.9	4.9
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	128	1243	2128	2259	2041	2131
معدل العائد على الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	8.4	10.5	6.5	6.6	5.4	5.3
عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود	98	729	816	507	475	728
الإعلان عن مشاريع الجرينفيلد	..	..	982	846	575	659
الناتج المحلي الإجمالي	23475	52481	86.085	87536	85239	96293
اجمالي تكوين رأس مال الثابت	5838	12477	21908	22488	22028	24902
الإتاوات وايصالات رسوم التراخيص	31	189	417	457	469	471

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2022، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ص 39

ثانيا. اتجاهات التدويل لأكبر الشركات المتعددة الجنسيات:

ساهم التعافي من الوباء الى تعزيز درجة تدويل أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات، ويقتصر في الغالب على مبيعاتها، اذ عززت حزم الإنقاذ والتحفيز إيرادات الشركات في المحروقات ومواد البناء والتعدين، أدى ارتفاع الطلب على منتجات الرعاية الصحية الى زيادة عائدات المؤسسات الصيدلانية المتعددة الجنسيات، اذ تضاعفت تقريبا بالنسبة لمقدمي اللقاحات، وكانت أكبر صفقة شراء الأدوية لشركة "Astra Zeneca" (المملكة المتحدة) لشركة "Alexion pharmaceuticals" (الولايات المتحدة الأمريكية) مقابل 40 مليار دولار، وتمتعت الشركات المتعددة الجنسيات الخاصة بالسيارات أيضا بزيادة الإيرادات، اذ استحوذت على بعض الطلب المجدد لعام 2020 ولم تقم هاته الشركات بالزيادة من استثماراتهم الأجنبية بل اضطروا الى التركيز على التغلب على قيود سلسلة التوريد.

وتمتعت الشركات المتعددة الجنسيات المتخصصة في الصناعات الخفيفة على الرغم من استقرار طلب المستهلكين الى توسيع عملياتها الخارجية، و تأثر مؤشر عبر الوطنية (TNI) لأكبر 100 شركة متعددة الجنسيات من خلال عمليات اعادة هيكلة الشركات أو إعادة التشكيل، على سبيل المثال أدى تفريق شركة "Daimler" (ألمانيا) لوحدة الشاحنات الخاصة بها الى انخفاض بنسبة 17% من أصولها الأجنبية و قد كانت الشركة قد أعادت الهيكلة لتصبح شركة قابضة تحتوي على وحدة للشاحنات و وحدة للسيارات و جناح للخدمات المالية في عام 2019 لكن التفاهم الكبير و التأزر لم يكونا بالصيغة المطلوبة بين شركتي التصنيع والموقع الجغرافي أدى ذلك الى الانقسام.

واستمرت شركة "General Electric" (الولايات المتحدة الأمريكية) إعادة الهيكلة حيث باعت خدمات الطيران "Capital Aviation" الى "Aer Cap" (ايرلندا) مقابل 30 مليار دولار وأعلنت أنها ستنقسم الى ثلاث شركات، واحدة تركز على الرعاية الصحية وأخرى تركز على الطاقة وثالثة تركز على الطيران، واستأنفت أكبر الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية نشاطها في الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة في صناعة الخدمات وتعتبر من أكبر صفقات التوسع المستمر لشركة "State Grid" (الصين) لتوفير الطاقة في التشيلي من خلال الاستحواذ على شركة "Cia General Electricidad" مقابل 3.1 مليار دولار واستحوذت شركة "Naspers Acquisition" (جنوب افريقيا) على شركة "Stack Exchang" (الولايات المتحدة الأمريكية) وهي شركة مزودة لمنصات تبادل المعرفة والإدارة بما يقدر بنحو 1.8 مليار دولار، وشراء النقل والامداد "موانئ دبي العالمية"

(الإمارات العربية المتحدة) لشركة "Syncreon New co" (الولايات المتحدة الأمريكية) وهي مزودة لخدمات الشحن لمسافات طويلة بالشاحنات مقابل 1.2 مليار دولار.

استفادت الشركات المتعددة الجنسيات للتكنولوجيا من الوباء "كوفيد-19" ولكن بنسب متفاوتة عبر قطاعات مختلفة، إذ أدت المنافسة إلى صناعة البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات إلى انخفاض الإيرادات، حيث قادت شركة "IBM" (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى فصل لشركة خدمات تكنولوجيا المعلومات "Kyndryl"، بالمقابل أعطى التوحيد والدعم ثماره، فمن خلال سياسات الصناعة الوطنية أعطت دفعة كبيرة للشركات أشباه الموصلات، وعلى سبيل المثال انضمت شركة "Micron Technology" (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى أفضل 100 شركة بالعودة إلى تصنيف "ORACLE" (الولايات المتحدة الأمريكية)، تضم القائمة أيضا منتجي الأجهزة من الصين "Legend" و "Huawei" الذين أسقطوا كل من شركتي "Broadcom" (الولايات المتحدة الأمريكية) و "Nokia" (فنلندا) من القائمة.

تمتع الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيات بصفات دولية تختلف وتتميز بها عن الشركات متعددة الجنسيات الأخرى لأنها عبر خدماتها الرقمية يمكنها في كثير من الأحيان الوصول إلى الأسواق الأجنبية دون القيام بالاستثمارات كبيرة في الأصول الخارجية، إذ اكتسبت الشركات المتعددة الجنسيات للتكنولوجيا تراتيب متقدمة وأيضا زيادة في إجمالي الأصول والمبيعات بمعدل سنوي قدره 19% منذ عام 2016 بالمقابل 4% لبقية الشركات المتعددة الجنسيات، بحيث ساهم "كوفيد-19" في هذا الأمر إذ أصبحت إيرادات الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيا تمثل حاليا أكثر من 20% من إجمالي المبيعات. وفيما يلي جدول لإحصاء التدويل لأكثر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية في جميع أنحاء العالم ومن الاقتصاديات النامية (مليارات الدولارات وآلاف الموظفين)

* (التصنيف العميل المتوقع): وهو طريقة تستخدم لتصنيف العملاء طبقا لمقياس العملاء ويمثل القيمة المتوقعة التي يمثلها كل عميل متوقع للمنظمة وتستخدم النتيجة في تحديد

الوظيفة التي سيشارك فيها العميل المتوقع، على سبيل المثال: المبيعات أو الشركاء أو العملاء عن بعد

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الجدول رقم (1-6): احصاء تدويل لأكثر 100 شركة متعددة الجنسيات غير مالية في جميع أنحاء العالم ومن الاقتصاديات النامية (مليارات الدولارات وآلاف الموظفين دولار)

أكثر 100 شركة متعددة الجنسيات الاقتصادية النامية		أكثر 100 شركة متعددة الجنسيات عالمية		العامل	
2020	2019	2021	2020	2019	السنوات
الأصول بالمليارات الدولارات					
2642	2479	10992	9591	9332	أجنبي
5857	5061	8664	8251	7698	محلي
8499	7540	18756	17842	17021	المجموع
المبيعات بالمليارات الدولارات					
1812	1963	6409	5196	5982	أجنبي
3041	3155	4720	3950	4375	محلي
4854	5118	11128	9146	10357	المجموع
العمالة بالآلاف					
4150	4359	9157	9140	9591	أجنبي
8971	8981	11000	10192	10396	محلي
13121	13341	20157	19332	19987	المجموع

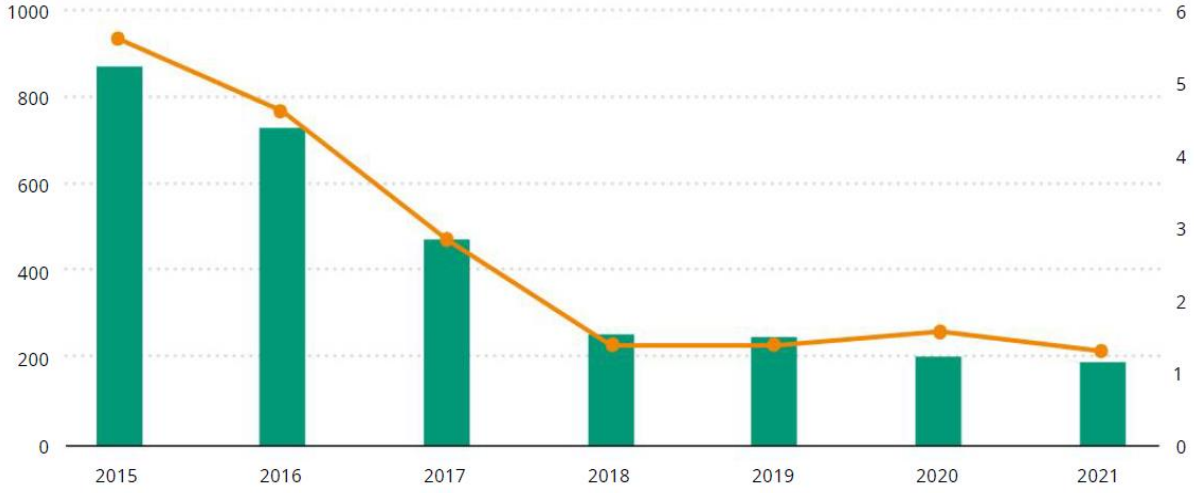
المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

ثالثا. اتجاهات تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs):*

عادة ما يكون التوقع بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الشركات الصغيرة و المتوسطة صغيرا وعلاوة عن ذلك انخفض عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات الصغيرة و المتوسطة من 880 عام 2015 الى 195 عام 2021 بالتالي انخفضت حصة الشركات الصغيرة و المتوسطة في اجمالي المشاريع الاستثمارية في المجالات الجديدة من 5.7% الى 1.3%، إذ يمكن تفسير التراجع في عام 2020 بسبب كوفيد-19- ومع ذلك يفسر الانخفاض قبل الوباء الى عدة حواجز تعيق تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ونذكر منها عدم المساواة في الحصول على التمويل والفجوة الرقمية بينها وبين الشركات الكبرى وتركيزها الدائم على الاعمال التجارية الدولية وأيضا ربما بيئة السياسات الدولية للتجارة المتدهورة، ويمثل الرسم البياني التالي مشاريع الغرينفيلد من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (2015-2021).

* الشركات الصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي تقل إيراداتها عن 15 مليون دولار أمريكي وأقل من 300 موظف وهي العمود الفقري لمعظم الاقتصاديات وتساهم بشكل كبير في النمو والتنمية.

الرسم البياني رقم (1-15): عدد مشاريع الغرينفيلد من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة (2015-2021)

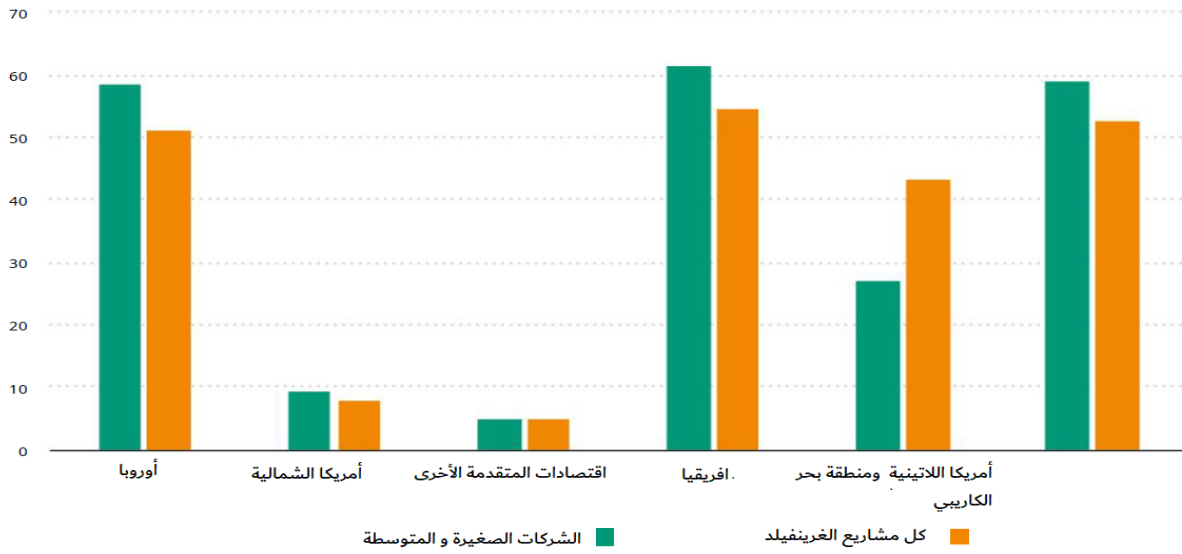


المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر/ الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

تستثمر الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل مناطقها أكثر نسبة مما تفعله الشركات متعددة الجنسيات وينطبق على الاقتصادات المتقدمة والنامية باستثناء آسيا النامية، حيث تشير البيانات الى الاعداد الكبيرة من الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة النشطة للغاية في افريقيا وأيضاً الشركات الأوروبية التي تنشط في أوروبا بشكل كبير، ومن المؤكد أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر داخل مناطقها أكثر من الشركات المتعددة الجنسيات الكبيرة بالإضافة الى ميلها الى الاستثمار على المستوى الإقليمي ومن المرجح انها تستثمر في اقتصاديات ذات تنمية مماثلة لها، اذ الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الصغيرة و المتوسطة مرتكزا على الصناعات التي لا تتطلب تكاليف اعداد عالية مثل الخدمات و بعض الصناعات الخفيفة مثل خدمات المعلومات اذ يوجد أكثر من ثلث أرباع المشاريع في خدمات المعلومات والاتصالات والخدمات الرقمية مما يبرز أهمية الاقتصاد الرقمي لتطوير القطاع الديناميكي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي ما يلي رسم بياني لحصص كل مشاريع الغرينفيلد والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة (بالنسبة المئوية).

الفصل الأول: أدبيات نظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

الرسم البياني رقم (1-16): حصص كل مشاريع الغرينفيلد والشركات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة (بالنسبة المئوية).



المصدر: قاعدة بيانات الاونكتاد، الاستثمار الأجنبي المباشر / الشركات المتعددة الجنسيات، (<https://unctad.org/fdistatistics>)

خلاصة الفصل:

تعددت وتنوعت المفاهيم المقدمة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال وجهات النظر المفكرين والباحثين الاقتصاديين والفاعلين في المجال، من مؤسسات وهيئات دولية، اذ انعكس ذلك على النظريات المفسرة لسلوكه، اذ اختلفت هاته النظريات في تحليل اتجاهات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتكزت كل نظرية من النظريات المفسرة على زاوية معينة في تفسيرها و مما دعم هذا الاختلاف و جعله واقعا هو أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بعدة عوامل و يستجيب لتفاعلات المنبع و المصب، فمن جهة الشركات المتعددة الجنسيات و خلفها دولة الام، و من جهة ثانية الدولة المستضيفة.

تتأثر اتجاهات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى بلد بعدة محددات رئيسية، بعض هذه المحددات تشمل الأوضاع الاقتصادية، يؤثر النمو الاقتصادي والثقة في الاقتصاد ومستوى الفائدة ومعدل التضخم في البلدان على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر وحركة رؤوس الأموال، والسياسات الحكومية، اذ تلعب السياسات الحكومية دورًا هامًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل سياسات الضرائب والتشريعات والتنظيمات الاقتصادية وحماية الملكية الفكرية وتسهيلات الأعمال والتطوير البنيوي، والاستقرار السياسي والقانوني بحيث تكون البلدان ذات الاستقرار السياسي والقانوني القوي جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وحركة رأس المال، حيث يحتاج المستثمرون إلى بيئة تجارية مستقرة ومؤسسات قانونية فعالة في السوق والجغرافيا، اذ تلعب حجم السوق المحلية، والدخل القومي الإجمالي، والقدرة التنافسية، والموقع الجغرافي للبلد دورًا في قرارات الاستثمار وحركة رأس المال.

هناك عدة اتجاهات حديثة تشهدها صناعة الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل ما يلي، التقنية والابتكار، و يقوم العديد من المستثمرين الأجانب بالاستثمار في الشركات والصناعات التكنولوجية المتقدمة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، الطاقة المتجددة، اذ يشهد قطاع الطاقة المتجددة اهتمامًا متزايدًا من قبل المستثمرين الأجانب، وتعتبر الطاقة المتجددة وسيلة فعالة ومستدامة لتلبية احتياجات الطاقة وتقليل الانبعاثات الضارة للبيئة، والاستثمار في الابتكار الاجتماعي، ويركز بعض المستثمرين الأجانب على الاستثمار في مشاريع تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية والبيئية وتحسين جودة الحياة، قد يشمل ذلك الاستثمار في التعليم، والرعاية الصحية، والزراعة المستدامة، وتكنولوجيا النقل النظيف، والتنمية المجتمعية.

الفصل الثاني

"الدراسات السابقة المطبقة حول محددات

الاستثمار الاجنبي المباشر"

تمهيد

من أهم الخصائص التي يركز عليها البحث العلمي اعتماده على الجهود السابقة في ما يصطلح عليه بالاعتماد على التراكمية في العلم، اذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين، كما أنه من شروط الإجابة على الإشكاليات البحثية ضرورة توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والتراث العلمي السابق، وارتباطا بما تمليه منهجية (IMRAD) المستعان بها في هذه الأطروحة فقد خصص الفصل الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع الأطروحة، حيث أننا نحاول في كل جزء من هذا الفصل إبراز العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات التطبيقية السابقة، ونقاط التقاطع والاختلاف والإضافة العلمية التي ننشدها من خلال هذا العمل، و لقد قسمنا هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

المبحث الثاني: المبحث الثاني: الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تطرق معظم الدراسات المستعرضة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول ومناطق وتكتلات اقتصادية متعددة، خلال سنوات (2003-2020)، حيث غطت هاته الدراسات مناطق جغرافية كالمنطقة المغاربية ومنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتكتلات اقتصادية كدول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية ودول من آسيا وإفريقيا وتكتلات اقتصادية ودول ناشئة وأخرى متقدمة، وفيما يلي سنستعرض هاته الدراسات على النحو التالي:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المطبقة باللغة العربية لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1-دراسة ل: (نسيمة حلاب، 2019)¹

والتي كانت بعنوان " محددات الاستثمار في المنطقة المغاربية"، حيث تدرس هاته الدراسة محددات الاستثمار الأجنبي في الدول المغاربية، ورغم تبني العديد من السياسات الإصلاحية الهادفة الى تحسين المناخ الاستثماري في هاته البلدان، الا أنها تعتبر من أقل مناطق العالم استيعابا للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة وهذا ما يدفع للبحث عن المحددات المؤثرة على البيئة الاستثمارية في هذه البلدان، حيث كانت هاته الدراسة تحليلية من خلال تطورات الاستثمارية الأجنبية المباشرة في المنطقة المغاربية، حيث احتل المغرب أكبر الدول استقبالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتليه تونس في المرتبة الثانية، بينما تتواجد الجزائر في المرتبة الثالثة، وتحتل ليبيا في المركز الرابع، وتصنف موريتانيا في آخر الترتيب، حيث كانت النتائج كالتالي:

- المؤشرات الكلية: حيث يعتبر مؤشر العالمية للتنافسية ومؤشر مؤسسة ضمان لجاذبية الاستثمار أحد أهم المؤشرات الكلية؛

● مؤشر العالمية للتنافسية: إذ تميزت الجزائر بوضع تنافسي جيد من ناحية حجم السوق، بينما تشكل عوامل فاعلية سوق العمالة وسوق السلع وتطور سوق المالية من العوامل الكابحة للاستثمارات الاصلية المباشرة؛

¹ - نسيمة حلاب، محددات الاستثمار في المنطقة المغاربية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2019، ص، ص 165-183

- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: حيث تجاوزت كل الدول المغاربية متوسط الترتيب العالمي، إلا أن المغرب تتمتع بوضع الأفضلية، وتحتل موريتانيا أخيرا بمستوى ضعيف جدا.
- المؤشرات الجزئية: يعتبر الاختصار على المؤشرات الكلية غير كافٍ لمنح تقييم دقيق وموضوعي لذلك تعتبر المؤشرات الجزئية على قدر كبير من الأهمية;
- مضامين السياسات الاستثمارية: تتبنى الجزائر سياسة اقتصادية مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية لكن يشترط الشريك الجزائري وفقا للمادة 51/49 من قانون الاستثمار، والمغرب ينتهج سياسة هادفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال سياسات ماكرو اقتصادية لتحرير التجارة والإصلاحات الهيكلية;
- الحوافز الاستثمارية: حيث تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مناخ الأعمال، فتعتبر تونس نظام التحفيز على قدر كبير من التعقيد والصعوبة والفهم;
- مؤشر الشفافية: تعتبر متغيرات شفافية وكفاءة القطاع الإدارة ومطابقة القوانين للمعايير المعمول بها دوليا من أهم العوامل المساعدة على اكتساب ثقة المستثمرين الأجانب.
- المحددات الاقتصادية: وتتضمن العوامل المرتبطة بالأسواق ودرجة توافر الموارد ووفرة اليد العاملة بالإضافة إلى البنية التحتية ومكاسب الكفاءة وأهمها الأسواق ووفرة الموارد إذ تحتوي الدول المغاربية على كميات هائلة من الموارد الطاقوية والمعدنية واليد العاملة والبنى التحتية والكفاءة الاقتصادية.

2-دراسة ل: (جابو سليم، بن الحبيب طه، 2019)¹

والتي كانت بعنوان "دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017)" ، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الحقيقية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهاته الدول، حيث شملت عينة الدراسة دول شمال إفريقيا وهي على التوالي، الجزائر، مصر، المغرب، تونس، ليبيا، السودان، بالاعتماد على دراسة قياسية باستخدام تقنية البيانات السلاسل الزمنية المقطعية وفق برنامج الفيزو10 EViews، وذلك عبر مؤشرات الدراسة التالية، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري،

¹ - جابو سليم، بن الحبيب طه، دراسة قياسية لمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017)، مجلة دفاتر اقتصادية،

جامعة الجلفة، الجزائر المجلد 10، العدد 2، 2019، ص، ص 55-70

الادخار المحلي، والبعد الفردي (دول شمال افريقيا)، في فترة زمنية (1900-2017)، حيث ترى هاته الدراسة أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم مما يدل على وجود فروقات فردية ثابتة بين دول شمال افريقيا، حيث يعود سبب ذلك الاختلاف حسب الدراسة الى عوامل سياسية وأمنية باعتبار أن دول شمال افريقيا متميزة في طبيعة أنظمة الحكم حيث أظهرت النتائج كالتالي:

- وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري ورصيد الحساب الجاري والادخار المحلي من جهة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، أي كلما كان الاقتصاد منفتحاً على التجارة الخارجية ويستخدم سياسة تحرير التجارة التي تتضمن تخفيض القيود التعريفية على البضائع والسلع فإنه سيدفع الاستثمار الأجنبي المباشر الى التدفق؛
- وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك الى حالة عدم الاستقرار التي سادت أغلب دول عينة الدراسة وخاصة ليبيا.

3- دراسة ل: (سفيان قعلول، 2017)¹

والتي كانت بعنوان "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار"، تحتم هذه الدراسة بالوقوف على المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقياس درجة التباين في هاته المحددات بين الدول موضوع الدراسة، وذلك من خلال تكوين مؤشر متعدد الأبعاد يتميز بالعديد من الخصائص التي تؤهله ليكون مرجعاً للبلدان العربية، حيث أنه يهتم بخصائص البلدان العربية ويلتزم بالضوابط النظرية واستعمال السلاسل الزمنية يمكن للمؤشر من قياس ومتابعة الاستثمارات في هذه البلدان ويساهم في ازالة الغموض فيما يتعلق بأسباب ضعف وضآلة حصة البلدان العربية من التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، ولماذا تسيطر بلدان دون غيرها على أكبر نسبة من التدفقات الاستثمارية، ويختارها المستثمرون دون غيرها، حيث كانت المتغيرات حسب المحاور الأربع التالية: الاطار الاقتصادي، الاطار المؤسسي والقانوني، سهولة ممارسة الاعمال، البنية الأساسية، حيث كانت الدراسة قياسية للبلدان العربية خلال الفترة (2006-2015)، من خلال اعداد مؤشر مركب يساعد على تحديد المحددات الأساسية لتدفق الاستثمارات، حيث يركز المؤشر المقترح على المبادئ والأسس منها كفاءة تمثيل المؤشر، وسهولته وتجنب التعقيد والتناسق والتطابق مع المعايير الدولية والقابلية

¹ - سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، الصندوق النقد العربي، 2017،

<https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/attractiveness-arab-countries-foreign-direct-investment-diagnostic-study-according-indicator-measuring-investment-determinants.pdf>

للتطوير والخصوصية، حيث مر المؤشر بالمراحل التالية: الاختبارات الإحصائية ثم توحيد البيانات ثم الاوزان ثم التجميع، حيث كانت النتائج كالتالي:

بالنسبة للعوامل الاقتصادية:

- تصدر دول الخليج للمراتب الاولى وحلت الامارات في المرتبة الثانية بفارق صغير عن دولة قطر، حيث توجد فجوة بين المتحصل على المرتبة الأولى والأخيرة بـ 40 نقطة إذ نلاحظ فارقا في ترتيب البلدان العربية؛
- سهولة ممارسة الأعمال: تعتبر من الأساسيات لجذب الاستثمار والأرضية المناسبة التي يتوجب على البلد المضيف تهيئتها فقد جاء ترتيب البلدان الخليجية متقاربا على رأس قائمة الدول العربية بفارق يفوق 90 نقطة حيث كانت الامارات في المرتبة الأولى، ثم البحرين؛
- البنية الأساسية: تعكس النتائج عمق الفجوة بين البلدان في الترتيب وآخره، حيث يقدر الفارق بخمسين نقطة، وتتركز نفس البلدان في المراتب الأولى وذلك تأكيدا لما تصدره التقارير الدولية في هذا الشأن؛
- الإطار المؤسسي والقانوني: ويوجد تباين على مستوى توزيع البلدان العربية حيث تصدر دول الخليج القائمة.

4- دراسة ل: (العارف خديجة، تراري مجاوي حسين، 2017)¹

والتي كانت بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية"، خلال الفترة الزمنية (1996-2014)، باستخدام التقنيات القياسية لبيانات البانل، ونظرا لزيادة أهمية تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة واندماج الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي، حيث يسعى الباحث لتسليط الضوء على أهم العوامل الجاذبة في هذه الدول الى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية، وهي معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والقروض المحلية للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للبلد المضيف والكتلة النقدية بمفهومها الواسع ونسبة للناتج المحلي الاجمالي لمؤشر القطاع المالي والبنية التحتية المادية للبلد المضيف ومؤشر الحرية للبلد المضيف، حيث اعتمد الباحث مصادر متغيرات نموذج الدراسة على بيانات مجموعة

¹ - العارف خديجة، تراري مجاوي حسين، محددات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 7، العدد 12، ص، ص، 87-

من الهيئات الدولية وهي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واحصاءات الاستثمار في العالم ومصدر البيانات الخاص بالدول الأفريقية وموقع خاص ببيئة الأعمال والمعبر عنها بالحرية الاقتصادية حيث خلصت النتائج كالتالي:

- يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً بحجم النشاط الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بدرجة الانفتاح الاقتصادي لدول العينة من حيث الصادرات والواردات وأيضاً الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية;

- يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر سلباً بارتفاع معدلات التضخم في دول العينة وانخفاض حجم كتلتها النقدية المحلية وتراجع نوعية بنيتها التحتية.

5-دراسة ل: (مجدي محمود شهاب، 2016)¹

والتي كانت بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لمحدداته في البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي"، حيث تهدف هذه الورقة الى تسليط الضوء على المحددات الحقيقية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول الخليج، من خلال دراسة تحليلية، حيث سعت دول مجلس التعاون الخليجي في العقدين الأخيرين الى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط بشكل أساسي لمحرك عملية التنمية الاقتصادية فقد بذلت هاته الدول جهود لتحسين مناخها الاستثماري وخلق ظروف أفضل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لها وتمكنت سنة 2014 من استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية التي غطت العديد من القطاعات الا أنها تركزت على صناعة المنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية بالإضافة الى الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وباستخدام مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار كمقياس يعتمد على متطلبات رئيسية وأخرى فرعية كانت النتائج التالية:

- حققت دول مجلس التعاون الخليجي أداء جيداً من خلال مؤشر الموارد البشرية والطبيعية والأداء اللوجستي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعوامل التقدم التكنولوجي;

- كان أداء دول الخليج متوسطاً في مؤشرات البيئة المؤسسية وأداء الأعمال وحجم السوق وفرص سهولة النفاذ اليه;

¹ - مجدي محمود شهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لمحدداته في البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت

العاصمة، الكويت، السنة الرابعة، العدد 14، 2016، ص، ص 94-17

<https://journal.kilaw.edu.kw/wp-content/uploads/2018/07/Foreign-Direct-Investment.pdf>

- كان الأداء في دول الخليج أقل من المتوسط في مؤشرين: الوساطة المالية والقدرات التمويلية واقتصادات التكتل.

6-دراسة ل: (زرقين عبود، نورة بيري، 2014)¹، والتي كانت بعنوان " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012"، تهدف هاته الدراسة الى التعرف على المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى OLS باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS ومجموعة المتغيرات الاقتصادية، وتشمل: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، ويعتبر كمؤشر لحجم السوق، ومعدل التضخم الذي يعتبر كمؤشر لمدى سلامة السياسة النقدية، ومؤشر تكنولوجيا الاتصالات ومعدل النمو الاقتصادي، ومؤشر تطور القطاع المالي، ومؤشر احتياطات الصرف بما فيها الذهب وسعر الصرف، ومتغيرات الحوكمة وتشمل الاستقرار السياسي، وغياب العنف وأيضا مراقبة الفساد، حيث تم الاعتماد على البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات البنك الدولي، وكذلك عن البيانات المتوفرة لدى الهيئات الحكومية للدول محل الدراسة حيث كانت النتائج كالتالي:

- التأثير الايجابي لحجم السوق بالنسبة للجزائر وتونس؛
- التأثير الايجابي لمعدل نمو السوق في الجزائر؛
- التأثير السلبي لمعدل التضخم في الجزائر وتونس؛
- التأثير السلبي لتكنولوجيا الاتصال في كل من الجزائر وتونس؛
- التأثير الايجابي للتطور القطاع المالي في الجزائر والمغرب؛
- التأثير السلبي لسعر الصرف "للعلة الوطنية مقابل الدولار" في المغرب والايجابي في تونس؛
- متغير الحوكمة المتمثل في مراقبة الفساد، ذو تأثير سلبي في الجزائر والمتغير المتمثل في الاستقرار السياسي ذو تأثير سلبي في تونس؛
- أثبتت الدراسة أنه يوجد تباين بين محددات تدفق الاستثمارات بين الجزائر وتونس والمغرب.

¹ - زرقين عبود، نورة بيري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 8، 2014، ص 39-7

7-دراسة ل: (جابر محمد عبد الجواد، 2013)¹

والتي كانت بعنوان " محددات الميزة التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر دراسة حالة المملكة العربية السعودية ومصر"، حيث تركز هذه الدراسة في تحليل مشكل انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الأخيرة في مصر والسعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي بعد الأزمة العالمية وحتى اندلاع ثورات الربيع العربي، وفي اطار تبرير أسباب تميز السعودية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر اليها، وذلك باستخدام دراسة قياسية لمحددات الميزة التنافسية للفترة الزمانية (1990-2011)، باستخدام المحددات التالية: البنية الأساسية ورأس مال بشري ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي وحجم السوق الداخلي وحرية تحويل الأرباح والعوائد، ووفرة المواد الخام، ودرجة الاستقرار السياسي والأمني، حيث خلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- انخفاض الاستثمار الأجنبي لدول مجلس التعاون الخليجي ومنهم السعودية وكذلك بالنسبة للمصر، حيث يمكن تبرير ذلك بالأزمة المالية العالمية 2008 وثورات الربيع العربي 2011;

- محددات الميزة التنافسية السبعة لكل من السعودية ومصر وهي البنية الاساسية ورأس المال البشري ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي ودرجة الاستقرار السياسي والأمني وتحويل الارباح ووفرة المواد وحرية تحويل الارباح والعوائد وحجم السوق الداخلي.

8- دراسة ل: (عمرو محمد محمود سليمان، 2012)²

والتي كانت تحت عنوان " محددات الاستثمار الاجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية"، حيث كانت الدراسة للفترة الزمنية (2002-2012)، للدول المنخفضة الدخل المتاح وفقا للتصنيف المعتمد من طرف البنك الدولي، حيث كانت الدراسة قياسية معتمدة على بيانات مجمعة Panel data تجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية باستخدام المتغيرات التالية: حجم السوق وتم التعبير عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالدولار الامريكي، عدد السكان كمؤشر فرعي للتعبير عن حجم السوق والاستقرار الاقتصادي معبرا عنه بمعدل التضخم، كما استخدم

¹ - جابر محمد عبد الجواد. 2013. محددات الميزة التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر: دراسة حالة للمملكة العربية السعودية ومصر. مجلة النهضة، مجلد. 14، العدد. 3، ص. 59-97.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-674169>

² - محمد محمود سليمان، عمرو. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قنة السويس، مصر

2016، المجلد: 7، العدد: 3، ص. 653-688

https://jces.journals.ekb.eg/article_50695.html

لوغار يتم مقلوب متوسط نصيب الفرد الحقيقي كمؤشر على معدل العائد على الاستثمار، كذلك استخدام مؤشر المخاطر السياسية كأحد المحددات للاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على مؤشر Political Risk services لقياس المخاطر السياسية لكل دولة من الدول محل الدراسة، كذلك استخدام الانفتاح الاقتصادي معبرا عنه بصافي الصادرات السلعية والخدمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وأخيرا البنية الأساسية التي يتم التعبير عنها بعدد خطوط التلفون لكل 100 شخص وتم استبعاد تكلفة العمل لعدم توفر البيانات حولها في معظم الدول النامية متوسطة الدخل، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فقد اعتمد الباحث على بيانات البنك للحصول على صافي التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، حيث اتضح من خلال الدراسة أن الدول محل الدراسة قد استحوذت على نصيب متواضع من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول المتوسطة الدخل باستثناء الصين والبرازيل، إلا أن الفترة (2009-2012) أظهرت تراجعا كبيرا للمكسيك وظهور واضح للهند في القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والجدير بالذكر أن تايلاند، ماليزيا، مصر، الأرجنتين، تركيا، هنغاريا قد ظهرت في بعض السنوات في المراكز الأولى حيث جاءت النتائج كالتالي:

- معنوية معدل النمو السكاني ونمو الناتج المحلي الإجمالي كأحد المحددات التي تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها المحدد الرئيسي لحجم السوق الداخلي وهو يعني ضمنا ارتفاع معدلات نمو الناتج - حجم السوق - الذي يمثل شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر;
- معنوية البنية الأساسية حيث يعد ضعف البنية الأساسية أحد العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة الى معنوية الانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو يدل على حجم التجارة والتبادل السلعي كما يسهل نقل التكنولوجيا;
- توصلت الدراسة الى أن كل من سعر الصرف الأجنبي ومعدل التضخم من المتغيرات الغير المؤثرة.

9- دراسة ل: (مادي عبد القادر، 2012)¹

والتي كانت بعنوان "دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة للبلدان العربية"، حيث تتمحور هذه الدراسة حول تحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

¹ - مادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة للبلدان العربية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2012، المجلد 3،

بشكل عام في البحث عن العوامل التي تدفع الشركات الأجنبية أو المستثمر الأجنبي على الاستثمار في دولة ما دون غيرها، ليقوم بإنتاج نفس المنتج أو منتج جديد في السوق المحلي للدولة الأم وعموماً يمكن القول بأن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرار المستثمر الخاص بالاستثمار دون الآخر وهو دال في الكثير من العوامل، حيث قسم الباحث المحددات الى نوعين رئيسيين هما محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي ودولة الأم وثانياً محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة حيث كانت النتائج كالتالي:

- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم: فقد عدد المحددات الراجعة للمستثمر الأجنبي وهي معدل العائد على الاستثمار، حيث يعد أحد العوامل الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن المستثمر لا يتجه للاستثمار في الخارج الا اذ توقع عائداً أعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية والغير تجارية ثم سعر الفائدة، حيث تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الحركة الدولية لرأس المال، حيث يميل الى التدفق باتجاه الدول التي فيها سعر الفائدة مرتفعاً ثم التكنولوجيا، اذ أن امتلاك المستثمرين الأجانب وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة مقارنة بالسوق المحلي؛
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم: خلص الباحث أن الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها؛
- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة: خلص الباحث لأهم هاته المحددات وهي:
 - المحددات السياسية والقانونية: حيث أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي الأجنبي وغياب الحروب كلما كان جاذباً للاستثمار والعكس صحيح؛
 - المحددات الاقتصادية: وتتمثل أهمها في درجة الانفتاح على العالم الخارجي وقوة الدولة في السوق العالمي بالإضافة الى توفر عنصر العمل الرخيص وأسعار الصرف والبنية الأساسية والتمويل.
- درجة الانفتاح على العالم الخارجي: حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر الى التوجه الى الاقتصاديات المفتوحة؛
- القوة التنافسية للاقتصاد الوطني: تعتبر القوة التنافسية للاقتصاد الوطني أحد المحددات العامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن الاستدلال على القوة التنافسية للاقتصاد من خلال معدل نمو الصادرات؛

- العمالة: ان انخفاض تكلفة العمالة قد يشجع على تدفق المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر الى دولة ما دون غيرها;
- البنية الأساسية: تعتبر البنية الأساسية المادية والمعلوماتية من المحددات الرئيسية لاختيار موقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتشمل الطرق والمطارات وخطوط السكك الحديدية وأنظمة الاتصال;
- سياسات سعر الصرف: حيث يعتبر من المحددات العامة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الشركات الأجنبية تتعامل بحدود فعل عكسية مع تقلبات سعر الصرف.

10- دراسة ل: (وليد عبد موله، 2011)¹

- والتي كانت بعنوان " محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الدول العربية"، تتناول هذه الدراسة محددات الاستثمار الاجنبي المباشر لمجموعة من 63 دولة منها 17 دولة عربية للفترة الممتدة (2000-2009)، وذلك لمحاولة تعزيز الفهم لهذه المحددات ومحاولة تفسير أيضا تواضع حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام دراسة قياسية عن طريق نموذج الجاذبية الذي يسمح باستغلال البيانات الثنائية للاستثمار الاجنبي المباشر، حيث اعتمدت هذه الدراسة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر البينية الصادرة من 13 دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الى نحو 63 دولة مستضيفة، باستخدام المؤشرات التالية، المسافة والتشابه الاقتصادي والحرية التجارية، وحجم الاقتصاد والاحتياطي النفطي، والتجارة الثنائية، ومعدل التضخم، ومعدل النمو، واللغة المشتركة، والاستقرار السياسي، والبنية التحتية، ونسبة الضرائب على الشركات، ونسبة العمالة الماهرة، وقد جمعت البيانات من موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث كانت النتائج كالتالي:
- يؤثر حجم الاقتصاد والانفتاح التجاري ومعدل النمو والبيئة المؤسسية والبنية التحتية وتوفر العمالة الماهرة ايجابا على الاستثمار الاجنبي المباشر;
 - أوضحت الدراسة أن لوارادات الدول المصدرة للاستثمار الاجنبي المباشر من الدول المضيفة تأثير ايجابي وذو معنوية احصائية مما يؤكد فكرة واجهة التصدير;
 - تلعب الضرائب المفروضة على الشركات دورا سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - وليد عبد موله، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الدول العربية، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 42، 2011

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة المطبقة باللغة العربية لدول غير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال الاطلاع على التراث العلمي الذي بحث موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر باللغة العربية في غير دول العينة وتحليل ما تم انتقاؤه من دراسات سابقة، رصدنا مواطن للتباين وأخرى للتشابه بينها وبين الدراسة الحالية، وعلى ضوءها نناقش النقاط التالية:

أولاً: نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

اهتمت الدراسات التي تم عرضها بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فتشابهت الدراسة الحالية في:

1- الطريقة المستخدمة:

التحليل الكمي والقياسي وهو ما اتفقت فيه الدراسة مع كل الدراسات السابقة التي تمت مناقشتها باستثناء دراسة كل من "نسيمة حلاب" و "مجدي محمود شهاب" و "مماي عبد القادر" ومثل أوجه الشبه دراسة "وليد عبد موله" بالاعتماد على نموذج الجاذبية.

2- عينة الدراسة:

لم تتفق الدراسة مع أي دراسة من الدراسات السابقة حيث درستنا حول دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بينما تطرقت الدراسات السابقة مناطق جغرافية كالمنطقة المغاربية ومنطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط وتكتلات اقتصادية كدول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية ودول ذات مستوى اقتصادي مماثل كالدول النامية.

3- متغيرات الدراسة:

ركزت الدراسة الحالية في بحثها عن المحددات الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما شكل وجه التشابه مع كل من "نسيمة حلاب" و "جابو سليم، بن الحبيب طه" و "العارف خديجة، تراري مجاوي حسين" و "زرقين عبود، نورة بيري" و "عمرو محمد محمود سليمان" والتضخم مما شكل وجه التشابه مع كل من "العارف خديجة، تراري مجاوي حسين" و "زرقين عبود، نورة بيري" و "وليد عبد موله"، و الحرية التجارية مما شكل وجه التشابه مع كل من "جابو سليم، بن الحبيب طه" و "العارف خديجة، تراري مجاوي حسين" و "وليد عبد موله"، والحرية المالية مما شكل وجه تشابه مع كل من "زرقين عبود، نورة بيري" و "جابر محمد عبد الجواد" و مؤشر الحوكمة مما شكل وجه تشابه مع "زرقين عبود، نورة بيري" و

أسعار الفائدة مما شكل وجه تشابه مع "مماي عبد القادر" و التجارة الثنائية مما شكل وجه تشابه مع "وليد عبد مولاة"، و أخيرا المسافة الجغرافية مما شكل وجه تشابه مع "وليد عبد مولاة".

4- الإطار الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية للدراسة الحالية امتدت من (2005-2021)، وتشابحت من حيث طول الفترة الطويلة مع دراسة "جابو سليم، بن الحبيب طه، 2019" بين (1990-2017).

ثانيا: مواضع الارتكاز ومواطن التميز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية:

1- الطريقة المستخدمة:

تميزت الدراسة الحالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاستقرائي والتجريبي القياسي الكمي باستخدام برنامج "ستاتا 17"، حيث تم استخدام مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات.

2- عينة الدراسة:

اختلفت دراستنا الحالية عن باقي الدراسات السابقة، فدراستنا خصصت لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ألا أن كل الدراسات السابقة خصصت لمناطق جغرافية كالمنطقة المغاربية ومنطقة شمال افريقيا والشرق الاوسط وتكتلات اقتصادية كدول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية ودول ذات مستوى اقتصادي مماثل كالدول النامية.

3- متغيرات الدراسة:

تميزت الدراسة الحالية بمتغير LTinvms_d وهو الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل وصيانتها في البلد المستضيف، وأيضا متغير LMonfre_d وهو الحرية النقدية في البلد المستضيف، و fta_wto_raw متغير الانخراط في الاتفاقيات التجارية الإقليمية.

4- الإطار الزمني للدراسة:

تميزت الدراسة الحالية بحدثة بياناتها وفترة الدراسة الممتدة الى سنة 2021 في حين تعتبر أحدث دراسة من الدراسات السابقة كانت " جابو سليم، بن الحبيب طه، 2019"، حيث كانت الدراسة في الفترة الممتدة من (1990-2017).

5- جوانب أخرى ارتكزت عليها الدراسة واختلفت وتميزت بها الدراسة الحالية:

- هناك نقاط أخرى ارتكزت عليها الدراسة أو اختلفت وتميزت بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أبرزها.
- استفادت الدراسة الحالية من التحليل العميق لفاعلية الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها الستة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من دراسة " زرقين عبود، نورة بيري";
- استفادت الدراسة الحالية لتعزيز فهم المحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الحقيقية وتفسيرها وذلك باستخدام نموذج الجاذبية الذي يسمح باستغلال البيانات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر من دراسة "وليد عبد موله";

- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وخاصة القياسية منها باستخدام البعد الثالث حيث اعتمدت دراستنا القياسية ثلاثة أبعاد وهي البعد الأول السلسلة الزمنية، والبعد الثاني متغيرات الدراسة، والبعد الثالث البلد المصدر والمستضيف، وهي طريقة قياسية حديثة، إضافة الى حادثة البيانات.
- المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة المطبقة باللغة الأجنبية والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول غير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

1- دراسة ل: (Omar Belkhir Djaoued، Moukil Sara Samira، 2020) (موكيل سارة سميرة، عمر بالخير جاود)¹

حيث كانت بعنوان " FDI inflows determinants in developing countries: A

panel data analysis for some African countries " (محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر في البلدان النامية: تحليل بيانات البانل لبعض البلدان الافريقية)، حيث تهدف هذه الدراسة الى البحث في العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الافريقية، حيث استخدم الباحث دراسة قياسية حديثة لتحليل البيانات، بما في ذلك اختبار جذر الوحدة لبيانات بانل IPS لغرض اختبار مستوى الاستقرار بين المجموعات، بالإضافة الى استعمال تقدير متوسط المجموعة المجموعة PMG للتحليل القصير والطويل الأجل، حيث شملت هذه الدراسة 13 بلدا افريقيا وهي " الجزائر، الكاميرون، الكونغو، كوت ديفوار، الغابون، غانا، المغرب،

¹ - Moukil Sara، Omar Belkhir Djaoued، Fdi Inflows Determinants In Developing Countries: A Panel Data Analysis For Some

African Countries, AL-RIYADA FOR BUSINESS ECONOMICS JOURNAL, University of Hassiba Benbouali -Chlef - Algeria, Volume 6, Numéro 1, 2020, Pages 61-73
<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/510/6/1/107565>

- نيجيريا، سيراليون، جنوب إفريقيا، تونس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، زامبيا" للفترة الزمنية الممتدة (1990-2018)، العدد الإجمالي للملاحظات 377 ملاحظة، ويتم جمع البيانات من منظمة التنمية العالمية وقاعدة بيانات مؤشرات البنك الدولي وقاعدة بيانات الانكساد، وتتألف المتغيرات من الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم النمو السنوي لقياس حجم السوق، ثم الانفتاح التجاري لتفسير الحجم الأصلي لإجمالي الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والبنية التحتية معبرا عنها بالنسبة المؤية لمستخدمي الانترنت، حيث كانت النتائج كالتالي:
- حجم السوق والانفتاح التجاري لهما أثر إيجابي على الأجانب وتدفقات الاستثمار المباشر الى الداخل، بينما يؤثر معدل التضخم سلبا على الاستثمار؛
 - الدول التي لها فرص أكبر للنمو يمكن لها أن تجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن أن تؤدي التدفقات الى تحسين التنمية الاقتصادية عندما تتاح للبلد المضيف المزيد من الفرص، حيث يزداد التدفق الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر الى التوجه السوقي والنهج المتبع لتحسين اختيار المستهلك وزيادة المنافسة؛
 - الانفتاح التجاري عامل حاسم له تأثير إيجابي على الاستثمار وان الدول الأفريقية قادرة على جذب أكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - يؤثر معدل التضخم سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حيث يمثل معدل التضخم عدم استقرار الاقتصاد الكلي، حيث أن استقرار الاقتصاد الكلي يحد من حالة عدم اليقين في بيئة الاستثمار ومن ثمّة زيادة درجة الثقة للنشاط الاقتصادي.

2-دراسة لـ: (Vijay Shenai, Prince Jaiblai, 2019) (برينس جيلاني، فيجاي شناي)¹

والتي كانت بعنوان " **The Determinants of FDI in Sub-Saharan Economies; A**

Study of Data from 1990–2017 " (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات جنوب

الصحراء: دراسة البيانات 1990–2017)، حيث ترى هاته الدراسة بأنه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يجلب رأس المال الذي تشتد إليه الحاجة ولاسيما في البلدان النامية إذ تشخص هاته الدراسة المحددات الحقيقية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لـ: 10 من اقتصاديات جنوب الصحراء الكبرى وهي: ليبيريا، سيراليون، ساحل

¹ - Prince Jaiblai & Vijay Shenai, 2019. "The Determinants of FDI in Sub-Saharan Economies : A Study of Data from 1990–2017,"

IJFS, MDPI, vol. 7(3), pages 1-31, August.
https://doi.org/10.3390/ijfs7030043

العاج، غانا، نيجيريا، مالي، موريتانيا، النيجر، الكاميرون، السنغال، حيث تعتمد هاته الدراسة على نموذجان قياسيان، لاختبار العلاقات طويلة المدى والقصيرة، حيث تستند إلى لوحة التكامل المشتركة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وهذا ناتج لارتباط الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الدخل لذلك وجب تقدير نماذج منفصلة، بالاعتماد على المتغيرات التالية: التضخم، سعر الصرف، الانفتاح التجاري، البنية التحتية، حجم السوق، مستوى الدخل، حيث كانت النتائج كالتالي:

- التضخم: تشير النتائج بالنسبة لمعامل التضخم في المعادلة طويلة المدى كان كبيرا وإيجابيا، حيث يشير إلى ظروف الاقتصاد الكلي التضخمية في هذه الأسواق، ومع ذلك كان سلبيا في المعادلة قصيرة المدى ولكنه لم يكن كبيرا جدا، إذ يشير إلى الحاجة إلى تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي عبر الأسواق؛

- أسعار الصرف: تشير النتائج بأن معامل أسعار الصرف كان إيجابيا على المدى الطويل ولكن لم يكن كذلك على المدى القصير إذ يشير الاتجاه نحو تحقيق الاستقرار؛

- الانفتاح التجاري: تشير النتائج بأن معامل الانفتاح التجاري على المدى الطويل كان إيجابيا ولكن ليس مهما وكذلك على المدى القصير مما يشير إلى الانفتاح المتزايد عبر الأسواق؛

- البنية التحتية: معامل البنية التحتية كانت ايجابية في كلا النموذجين مما يشير إلى المزيد من الاستثمار في البنية التحتية؛

- حجم السوق: تشير النتائج إلى أن معامل حجم السوق كان سلبيا في نموذج واحد، مشيرا إلى أن الفرص الأفضل هي في الأسواق الصغيرة؛

- مستوى الدخل: تشير النتائج إلى أن معامل مستوى الدخل كان سلبيا حيث يجذب المستثمرون الأسواق ذو مستوى الدخل المنخفض.

3-دراسة ل: (Fernando Mistura, Caroline Roulet, 2019) (فرنادو ميستورا، كارولين روليت)¹

والتي كانت بعنوان " The Determinants of Foreign Direct Investment; Do Statutory Restrictions Matter ?" (محددات الاستثمار الاجنبي المباشر: هل القيود القانونية مهمة ؟)، حيث ترى هذه الدراسة تواصل الحكومات في جميع أنحاء العالم ممارسات القيود المفروضة على الاستثمار الدولي، ومع ذلك لا يزال التحرير غير مكتمل في أجزاء وقطاعات مختلفة في العالم لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، تسلط هذه الورقة الضوء على التكاليف المحتملة من حيث الاستثمارات المفقودة، حيث تغطي عينة الدراسة 60 دولة متقدمة وناشئة خلال الفترة الزمنية (1997-2019)، من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية، حيث تم تقدير مرونة مراكز الاستثمار الاجنبي الثنائية وعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على الاستثمار الاجنبي المباشر، كما تقاس بالقيود التنظيمية للاستثمار الاجنبي المباشر والتي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستخدام المتغيرات التالية: حجم السوق، إمكانية النمو، الناتج المحلي الاجمالي، مقاييس الجاذبية التقليدية لاحتكاكات الاستثمار الاجنبي الثنائية وهي: المسافة، الانفتاح التجاري، عوامل الانتاج، الموارد الطبيعية، ضرائب الشركات وسعر الثنائي الحقيقي ومؤشر الحوكمة المركب، حيث كانت النتائج كالتالي:

- تشير النتائج إن إصلاحات الاستثمارات الاجنبية المباشرة يمكن أن تكون كبيرة وحتى القيود الجزئية يمكن أن تكون لها تأثير قوي؛
- المزيد من تحرير الاصلاحات تؤدي الى تحرر قيود الاستثمار الاجنبي المباشر؛
- تظهر الورقة أيضا أن الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر كان لها آثار ردع أكبر على الأجانب في قطاع الخدمات؛
- تظهر الورقة أن التقييد يؤثر سلبا على الاستثمار الاجنبي المباشر في التصنيع.

¹ - Fernando Mistura & Caroline Roulet, 2019. "The determinants of Foreign Direct Investment : Do statutory restrictions matter?," OECD Working Papers on International Investment 2019/01, OECD Publishing. <https://doi.org/10.1787/641507ce-en>

4-دراسة ل: (Anna Dimitrova, Tim Rogmans, Dora Triki, 2019) (أنا ديميتروفا، تيم روجمانس، دورا تريكي)¹

والتي كانت بعنوان "Country-specific determinants of FDI inflows to the MENA region" (المحددات الخاصة بكل بلد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مراجعة منهجية ومستقبلية اتجاهات البحث)، حيث تهدف هذه الورقة الى تجميع وتحليل وتصنيف المؤلفات التجريبية المتعلقة ببلدان محددة " منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الثغرات والتحديات المنهجية في المواد المستعرضة، حيث أجرت الورقة 42 دراسة تجريبية ذات صلة تستكشف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بكل بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، خلال الفترة (1998-2018)، حيث توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- تحدد الدراسة أربع فجوات بحثية رئيسية في الادبيات الموجودة وهي: عدم وجود توافق في الآراء والتعرف المشترك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وضعف فهم خصوصيات بيئتها الاستثمارية ومجموعة محدودة من نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر المستخدمة والافتقار الى وجهات النظر الأخرى، والتركيز المتكرر على العلاقة المباشرة بين المحددات الخاصة بالبلد المضيف والاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تجاهل الآثار المعتدلة والوسيلة لبعض المتغيرات، وعدم وجود عوامل قطرية معينة تتعلق ببلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- تم تجميع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الدراسة في 4 فئات التالية:
 - عوامل الاقتصاد الكلي والعوامل المالية وهي: الانفتاح التجاري، حجم السوق، نوعية الهياكل الأساسية؛
 - عوامل المؤسسية والتنظيمية وهي: الجودة المؤسسية وعدم الاستقرار السياسي والفساد؛
 - الموارد الطبيعية: حيث تكشف الدراسة على تباين فيما يخص بمتغيرات الموارد الطبيعية بالنظر لتوافر النفط في منطقة الخليج، حيث ترى بعض الدراسات أن لها تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

¹ - Dimitrova, A., Rogmans, T. and Triki, D. (2020), "Country-specific determinants of FDI inflows to the MENA region: A systematic review and future research directions", Multinational Business Review, Vol. 28 No. 1, pp. 1-38. <https://doi.org/10.1108/MBR-01-2019-0003>

- عوامل الاجتماعية والثقافية: حيث تشير الدراسة الى ان العوامل الاجتماعية والثقافية قد تم دفعها الى الهامش مقارنة بالعوامل الأخرى.

5-دراسة ل: (Simplice Asongu, Uduak S. Akpan and Salisu R. Isihak 2018) (سبليك

أسونغو، أوداك س، أكبان، سالسي ر، اسحاق)¹

والتي كانت بعنوان "Determinants of foreign direct investment in fast-growing economies: evidence from the BRICS and MINT countries" (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات السريعة النمو: أدلة من دول البريكس و MINT)، تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المحددات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان سريعة النمو، حيث كانت العينة من 5 بلدان البريكس: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا و4 بلدان من دول MINT وهي: المكسيك، أندونيسيا، نيجريا، تركيا، للفترة الممتدة من (2001-2011)، باستخدام دراسة قياسية "نحج التأثيرات الثابتة"، حيث قسمت العينة الى ثلاثة اقسام، وهي مجموعة البريكس فقط، و مجموعة MINT فقط، والمجموعتين معا، باستخدام المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي، وحصة الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الاجمالي، البنية التحتية، التضخم، الانفتاح التجاري، حيث كانت النتائج كالتالي:

- استحوذت دول البريكس و MINT معا على 51% من سكان العالم، وجذب حوالي 30% من الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي، وساهمت بـ: 19% من الناتج المحلي الاجمالي؛
- تلعب البنية التحتية وحجم السوق دورا مهما في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى هذه البلدان في حين ان الجودة المؤسسية وتوفر الموارد الطبيعية غير مهمان لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى بلد لديه امكانية تحقيق المنفعة المتبادلة للكيان المستثمر والحكومة المضيفة؛

¹ - Asongu, Simplice, Akpan, Uduak and Isihak, Salisu, (2018), Determinants of Foreign Direct Investment in Fast-Growing Economies : Evidence from the BRICS and MINT Countries, No 18/032, AFEA Working Papers, African Finance and Economic Association (AFEA), <https://EconPapers.repec.org/RePEc:afe:wpaper:18/032>

- يجب على حكومات بلدان البريكس و MINT الحفاظ على مستويات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتظل بلدانهم جاذبة له بالإضافة إلى الأسواق الواسعة النطاق، والمواقع الجغرافية الاستراتيجية، هذه البلدان بحاجة إلى ضمان الإطار القانوني للاستثمار يحمي المستثمرين ويطلق فرص التكافؤ؛
- تشير الدراسة أيضا أن على دول البريكس و MINT ضمان الاستقرار السياسي المؤكد في بلدانهم، حيث سيقول الاستقرار من مخاطر الاستثمار في حكومات البلدان ذات المستوى المنخفض نسبيا والبنية التحتية الغير فعالة بالنسبة للنقل والطاقة.

6-دراسة لـ: (PELSER، OLAWUMIK AWOLUSI, THEUNS, 2016) (أولامي د. أولوسي، دينس ج، بليزر)¹

التي كانت بعنوان " DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT: NEW GRANGER CAUSALITY EVIDENCE FROM ASIAN AND AFRICAN ECONOMIES" (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: جديد أدلة

سبب الجدال اقتصاديات إفريقيا و آسيا"، حيث حللت هذه الورقة الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الآسيوية و الأفريقية لـ: 40 بلد آسيوي و 41 بلد إفريقي للفترة الزمنية (1980-2013)، باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج جرانجر "Granger" وكذلك بالاعتماد على المؤشرات التالية: الانفتاح التجاري وحالة الاقتصاد الكلي وحجم السوق وتطوير البنية التحتية والوحدة النقدية و المتغير التابع وهو تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد ثم جلب البيانات لمتغيرات الدراسة من قاعدة منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ومؤشرات التنمية الإفريقية وإحصاءات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة من قاعدة البيانات، حيث خلصت النتائج كالتالي:

- أثر كل من الانفتاح التجاري وحالة الاقتصاد الكلي والبنية التحتية للتنمية والاتحاد النقدي تأثيرا إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في القارة الآسيوية؛
- لا توجد علاقة مهمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق؛

¹ - Olawumi D Awolusi & Theuns G Pelser & Adedeji Saidi Adelekan, 2016. "Determinants of Foreign Direct Investment: New Granger Causality Evidence from Asian and African Economies," Journal of Economics and Behavioral Studies, AMH International, vol. 8(1), pages 104-119.
<https://ojs.amhinternational.com/index.php/jeb/article/view/1210/1203>

- في القارة الأفريقية الانفتاح التجاري وحالة الاقتصاد الكلي وحجم السوق وتطور البنية التحتية لديهم تأثير إيجابي وكبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد؛
- في القارة الأفريقية لا توجد علاقة ذات دلالة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والاتحاد النقدي؛
- هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة وبعض المتغيرات في نموذج القارتين مثل الاتحاد النقدي.

7- دراسة ل: (Omar G. Aziz & Anil V. Mishra, 2015) (عمر ج، انيل ف، ميشرا)¹

والتي كانت بعنوان "Determinants of FDI inflows to Arab economies" (محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات العربية)، تدرس هذه الورقة موقع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ل: 16 بلد عربي خلال الفترة (1984-2012)، باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على اللوحة الديناميكية الخطية، ونظرا لعدم توفر البيانات في الدول العربية فإن عينة الدراسة اقتصرت على 16 دولة وهي (الجزائر، البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس، الامارات العربية المتحدة، اليمن)، حيث اعتمدت الدراسة القياسية على المؤشرات الاقتصادية وهي: حجم السوق والانفتاح التجاري، وسعر الصرف، والتضخم، ومؤشرات وهمية مثل: الاتفاقيات الإقليمية، وعضوية منظمة التجارة العالمية واتفاق الرابطة الأوربية ومؤشر الهبات مثل: التعليم، اجمالي امدادات النفط، التنمية المالية، ومتغيرات الجودة المؤسسية، حيث كانت النتائج كالتالي:

- تشير النتائج ان كل من حجم السوق والناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي محددات إيجابية و هامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تشير النتائج الى أن تعزيز الانفتاح الاقتصادي عن طريق تخفيف الحواجز التجارية ومن شأن الاتفاقات التجارية التفاضلية أن تجذب المزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛

¹ - Omar G. Aziz & Anil V. Mishra (2016) **Determinants of FDI inflows to Arab economies**, The Journal of International Trade &

Economic Development, 25:3, 325-356, DOI: 10.1080/09638199.2015.1057610
<https://doi.org/10.1080/09638199.2015.1057610>

- تشير النتائج أن الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ورابطة الاتحاد الاقتصادي والنقدي سيكون لها تأثير إيجابي ويمكن أن تحقق المزيد من التكامل التجاري الإقليمي والدولي وجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المتدفق؛
- تشير الدراسة لوجود نتائج متضاربة لمتغير التضخم؛
- تشير النتائج لوجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف مما يعني أن الزيادة في العملة المحلية تؤدي الى لوضع اقتصادي أفضل؛
- تشير الدراسة الى أن القوى العاملة المتعلمة مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تشير النتائج الى أن مستوى تطور المؤسسات المالية أمر حيوي لأنها تسهل الخدمات المالية للشركات المتعددة الجنسيات؛
- تشير النتائج فيما يخص المورد الطبيعي، حيث يقاس بإجمالي المعروض النفطي ولديه أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تشير النتائج أن متغيرات الجودة المؤسسية (استقرار الحكومة، ملف الاستثمار والفساد) مهم في البلدان المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

8-دراسة لـ: (Reenu Kumari, Anil Kumar Sharma, 2014) (رينو كوماري، انونيل كومار شارما)¹

والتي كانت بعنوان "Determinants of foreign direct investment in developing

countries: a panel data study" (محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية:

دراسة بيانات اللوحة)، حيث تهدف هذه الدراسة الى تحديد المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق

الى البلدان النامية باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على لوحة البيانات الغير متوازنة، حيث تتناول الدراسة دول

نامية من جنوب شرق آسيا وهي (بنغلادش، باكستان، بوتان، سنغافورة، كمبوديا، سريلانكا، الصين، تايلاند، و

منطقة هونكونغ الادارية الخاصة، فيتنام، الهند، الفلبين، اندونيسيا، كوريا، مقاطعة تايوان الصينية، ماليزيا، منغوليا،

ميانمار، نيبا) للفترة الممتدة (1990-2012) باستخدام المتغيرات التالية: حجم السوق، الانفتاح التجاري، البنية

¹ - Reenu Kumari, Anil Kumar Sharma, (2017) "Determinants of foreign direct investment in developing countries: a panel data

study", International Journal of Emerging Markets, Vol. 12 Issue: 4, pp.658-682

<https://doi.org/10.1108/IJoEM-10-2014-0169>

التحتية، التضخم، سعر الفائدة، البحث والتطوير والمساعدات الإنسانية، حيث تم الحصول على البيانات من البنك الدولي وتم استبعاد دولتين وهما (جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية)، بسبب عدم توفر البيانات، حيث أعتمد التصنيف الخاص بالدول على أساس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2011)، حيث خلصت النتائج كالتالي:

- حجم السوق والانفتاح التجاري والمساعدات الإنسانية لها تأثير ايجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق ايجابيا في كل من الصين والهند كدولتين كبيرتين بالأسواق والتجارة الحرة والمساعدات الإنسانية، حيث يبدو أن للمتغيرات الثلاثة أثر كبير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تكشف النتائج أن كل من بوتان وكمبوديا تلقينا أقل استثمار أجنبي مباشر حيث كانتا ضحيता الاضطرابات السياسية طويلة المدى وهما متخلفتان في حجم السوق والمساعدات الإنسانية؛
- البيئة التحتية لها ارتباط سلبي بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

9-دراسة ل: (SUFIAN E LTAYEB MOHAMED AND MOISE G.)

(SIDIROPOULOS, 2010) (سفيان الطيب محمد، موز ح، سيوروبولوس)¹

والتي كانت بعنوان " ANOTHER LOOK AT THE DETERMINANTS OF

FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN MENA COUNTRIES: AN EMPIRICAL INVESTIGATION " (نظرة أخرى على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحقيق تجريبي)، تهم هذه الورقة بتحليل المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتكون هذه العينة من 36 دولة، 12 دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي "الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، سوريا، تونس، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات"، و 24 دولة أخرى مستفيدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مناطقهم من البلدان النامية من دول شرق آسيا والمحيط الهادي وهم "الصين، ماليزيا، بابو، غينيا الجديدة، الفلبين، تايلاند"، ومن أمريكا

¹ - Sufian Eltayeb Mohamed & Moise G. Sidiropoulos, 2010. "Another Look At The Determinants Of Foreign Direct

Investment In Mena Countries: An Empirical Investigation," Journal of Economic Development, Chung-Ang University, Department of Economics, vol. 35(2), pages 75-95

<https://EconPapers.repec.org/RePEc:jed:journl:v:35:y:2010:i:2:p:75-95>

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهي " الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كولومبيا، وكوستاريكا، جمهورية الدومينيكا، الإكوادور، السلفادور " ومن جنوب آسيا " بنغلادش، باكستان، سيريلانكا"، ومن إفريقيا جنوب الصحراء وهي " بتسوانا، كاميرون، كوت ديفوار، وكينيا ونيجيريا، جنوب إفريقيا، السودان"، في الفترة الممتدة من (1975-2006)، حيث اعتمدت هذه الورقة دراسة قياسية بالاعتماد على لوحة البيانات الثابتة والعشوائية، إذ تتحرى هذه الدراسة ما إذا كان محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مماثلة لغيرها من البلدان النامية المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على المتغيرات التالية: جودة المؤسسات، حجم السوق، التضخم، الإنفاق الحكومي، السيولة المالية العامة، الانفتاح التجاري، ومتغيرات إضافية وهي البنية التحتية والموارد الطبيعية، إمكانيات السوق، معدل النمو، حيث كانت النتائج كالتالي:

- حجم السوق: لحجم السوق تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما كان حجم السوق كبير كان هناك تدفق للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التضخم: للتضخم أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهاته الدول؛
- الإنفاق الحكومي: يؤثر الإنفاق الحكومي إيجاباً على عمليات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لهاته الدول؛
- السيولة المالية: يؤثر تقلبات سعر الصرف من المعروض النقدي والاحتياطيات الرسمية للعملة الصعبة لهاته البلدان في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإيجاب؛
- الانفتاح التجاري: يزيد الانفتاح التجاري لبلدان عينة الدراسة من التدفقات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق حوافز الاستثمار وزيادة في السياسات التجارية؛
- البنية التحتية: تعد البنية التحتية مؤشر مهم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يكون التأثير بالإيجاب؛
- الموارد الطبيعية: حيث يعد من أهم مؤشرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية لاستغلال الشركات المتعددة الجنسيات لتلك الموارد واستثمارها؛
- إمكانية السوق: ويمثل عدد سكان الدولة أيضاً عن إمكانية السوق وله التأثير الإيجابي أي كلما زاد السكان زادت إمكانية السوق وبالتالي قد تكون بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جاذبة للمستثمرين بسبب سوقها المحتملة.

10- دراسة ل: (Philipp Harms and Pierre-Guillaume Méon، 2013) (فليب هارمز،

بيرغيوم ميون)¹

والتي كانت تحت عنوان " THE COMPOSITION OF FDI IN THE MENA REGION AND OTHER COUNTRIES: ECONOMETRIC INVESTIGATION AND IMPLICATIONS FOR MENA COUNTRIES" (تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول أخرى: اقتصاديات التحقيق والتداعيات لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، تقوم هاته الدراسة بالتحقيق في محددات توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الاستثمار التأسيسي وعمليات الاندماج والاستحواذ في عينة تحتوي على ما يصل الى 91 دولة من البلدان المتقدمة والنامية في الفترة (1987-2005) عن طريق دراسة قياسية باستخدام نموذج جرانجر "Granger"، باستخدام المؤشرات التالية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري والفساد والحقوق المدنية ورأس مال الأسواق ونسبة استخدام الهاتف، ثم نسبة التحضر، حيث اعتمدت الدراسة مصادر بيانات مؤشرات التنمية للبنك الدولي والمتغيرات المؤسسية، حيث نقيس مخاطر المصادرة من قبل مؤشر الفساد في الدليل الدولي للمخاطرة القطرية والحقوق المدنية بواسطة "فهرس جاستيل" المقدم من فريدوم هارس، ومن المسائل ذات الصلة بالبنية التحتية والتحضر أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع البلد ومستوى التنمية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، للتأكد من أن النتائج لا تتأثر بالخطية المتعددة، لذلك قام الباحث بثلاثة انحدارات، الأول التحكم في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بدون البنية التحتية والتحضر، أما في الثانية العكس تماماً، التحكم في البنية التحتية و التحضر دون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والثالثة بتضمين جميع عوامل الانحدار في نفس الوقت، حيث انتهى الامر بعينة تحتوي على 92 دولة، وذلك باستخدام نموذج TOPIT الخاضع للرقابة عند 0 و 100 حيث كانت النتائج كالتالي:

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لا يرتبط أبداً بنسبة الاندماج والاستحواذ الى الاستثمار الأجنبي المباشر على الاطلاق;

¹ - Philipp Harms & Pierre-Guillaume Méon, 2013. "The Composition of FDI in the MENA Region and Other Countries: Econometric

Investigation and Implications for MENA Countries," Working Papers 793, Economic Research Forum, revised Nov 2013.
<http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2014/03/793.pdf>

- القيمة السوقية لها تأثير إيجابي في الحالتين، الانحدارات العشوائية المجمعة والعشوائية، لذلك يبدو أن السوق يشجع عمليات الاندماج والشراء بدلا من الاستثمارات في مجالات جديدة؛
 - البنى التحتية والمتمثلة في خطوط الهاتف لكل ساكن ونسبة السكان الحضر ليست مهمة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
 - العوامل المؤسسية لها تأثير سلبي وهام في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن الحقوق المدنية للدول الأكثر فقرا تقلل من حصة عمليات الاندماج والشراء في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن عمليات الاندماج والشراء في البلدان الأكثر ديمقراطية أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - عندما تزداد نسبة الفساد تنخفض عمليات الاندماج والشراء ويزيد الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - الحقوق المدنية في الدول الأكثر فقرا تقلل من حصة الاندماج والشراء في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 11-دراسة ل: (DSMAIL ÇEVIŞ , BURAK ÇAMURDAN, 2007) (بوراك تشاموردان، إسماعيل جيفيش)¹

والتي كانت بعنوان "The Economic Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries and Transition Economies" (المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية)، حيث تسلط الدراسة الضوء على المحددات الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية والبلدان السائرة في طريق النمو، وذلك بوضع إطار تجريبي لتفسير هاته المحددات الاقتصادية باستخدام دراسة قياسية عن طريق لوحة البيانات، حيث شملت العينة 17 بلد ناميا وبلدان سائرة في طريق النمو، للفترة الزمنية (1989-2006)، حيث استخدم في النموذج سبعة متغيرات اقتصادية تفسيرية وهي على التوالي: الاستثمار الأجنبي المباشر "عامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد"، ونمو الناتج المحلي الإجمالي "مقياس حجم السوق"، الأجر "تكاليف وحدة العمل"، معدل التجارة "مقياس الانفتاح التجاري"، وأسعار الفائدة الحقيقية "سياسة الاقتصاد الكلي"، ومعدل

¹ - Osmail Çevi_ & Burak Çamurdan, 2007. "The Economic Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries and Transition Economies," The Pakistan Development Review, Pakistan Institute of Development Economics, vol. 46(3), pages 285-299.
<https://doi.org/10.30541/v47i3pp.285-299>

التضخم" سياسة المخاطر والاقتصاد الكلي"، الاستثمار المحلي " مناخ الأعمال التجارية"، حيث يصرف النظر عن المحددات الأخرى الغير اقتصادية، حيث كانت النتائج كالتالي:

- يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا هاما وإيجابيا بمعدل النمو ومعدلات التجارة " الانفتاح التجاري";
- يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا عكسيا مع معدلات التضخم;
- تشير الدراسة الى أن التضخم وأسعار الفائدة ومعدلات التجارة والنمو كلها عوامل اقتصادية رئيسية لتحديد الاستثمارات الأجنبية الوافدة;
- ترتبط الاستثمارات الأجنبية الوافدة الى هاته البلدان بالموارد الاقتصادية في هاته الدول المضيفة.

12- دراسة ل: (Tony Addison and Almas Heshmati، 2003) (توني اديسون، ألماس هشماتي)¹

والتي كانت بعنوان " The new global determinants of FDI flows to developing countries: The importance of ICT and democratization" (المحددات العالمية الجديدة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان النامية، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والديمقراطية)، حيث عالجت هذه الورقة البحثية محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الى داخل البلدان النامية مع الزيادة الكبيرة لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر العالم، مع التركيز على أثر الموجة الثالثة من الديمقراطية التي بدأت في أواخر الثمانينات، حيث استخدمت عينة كبيرة من البلدان مع استخدام دراسة قياسية وذلك عن طريق تقنيات اللوحة للفترة الزمنية (1970-1999) باستخدام المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة، الجزء الرئيسي للبيانات من البنك الدولي ومؤشرات التنمية العالمية، ومصادر أخرى هي دار الحرية الديمقراطية وقاعدة البيانات polyarch datasat vanhanen و digital plamet5 ، حيث خلصت النتائج كالتالي:

- هناك علاقة إيجابية بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي;
- هناك أثر إيجابي للانفتاح التجاري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر;

¹ - Tony Addison & Almas Heshmati. "The New Global Determinants of FDI Flows to Developing Countries: The Importance of ICT and Democratization, World Institute for Development Economic Research (UNU-WIDER)." WIDER Working Paper Series DP2003-45. <https://www.wider.unu.edu/sites/default/files/dp2003-045.pdf>

- يؤثر مستوى المخاطر تأثيراً سلبياً على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التحولات الديمقراطية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الرابع: مناقشة الدراسات السابقة المطبقة باللغة الأجنبية لدول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

من خلال الاطلاع على التراث العلمي الذي بحث موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر باللغة الأجنبية في غير دول العينة وتحليل ما تم انتقاؤه من دراسات سابقة، رصدنا مواطن للتباين وأخرى للتشابه بينها وبين الدراسة الحالية، وعلى ضوءها نناقش النقاط التالية:

أولاً: نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

اهتمت الدراسات التي تم عرضها بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فتشابهت الدراسة الحالية في:

1- الطريقة المستخدمة:

التحليل الكمي والقياسي وهو ما اتفقت فيه الدراسة مع كل الدراسات السابقة التي تمت مناقشتها باستثناء دراسة "أنا ديميتروفا، تيم روجمانس، دورا تريكي" ومثل أوجه الشبه دراسة "فرنادو ميستورا، كارولين روليت" بالاعتماد على نموذج الجاذبية.

2- عينة الدراسة:

لم تتفق الدراسة مع أي دراسة من الدراسات السابقة حيث كانت دراستنا حول دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بينما تطرقت الدراسات السابقة لمنطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ودول عربية، ودول من آسيا وتكتلات اقتصادية ودول ناشئة وأخرى متقدمة.

3- متغيرات الدراسة:

ركزت الدراسة الحالية في بحثها عن المحددات الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما شكل وجه التشابه مع كل من "فليب هارمز، بيرغيوم ميون" والتضخم مما شكل وجه التشابه مع كل من "فرنادو ميستورا، كارولين روليت" و "أنا ديميتروفا، تيم روجمانس، دورا تريكي" و "أولامي د. أولوسي، ذينس ج، بليزر"، و "رينو كوماري، أنونيل كومار شارما" و "فليب هارمز، بيرغيوم ميون

" و " توني اديسون، ألماس هشماقي " و المسافة الجغرافية مما شكل وجه التشابه مع كل من " فرنادو ميستورا، كارولين روليت " و فاعلية الحكومة مما شكل وجه تشابه مع كل من " فرنادو ميستورا، كارولين روليت " و عمر ج، انيل ف، ميشرا " و مؤشر الجودة التنظيمية مما شكل وجه تشابه مع كل من " فرنادو ميستورا، كارولين روليت " و عمر ج، انيل ف، ميشرا " و السيطرة على الفساد مما شكل وجه تشابه مع كل من " فرنادو ميستورا، كارولين روليت " و عمر ج، انيل ف، ميشرا " و " أنا ديميتروفا، تيم روجمانس، دورا تريكي " و الحرية التجارية مما شكل وجه تشابه مع كل الدراسات باستثناء " أولامي د. أولوسي، دينس ج، بليزر " و " بورك تشاموردان، إسماعيل جيفيش "، ومؤشر الانحراف في الاتفاقيات الإقليمية التجارية مما شكل وجه تشابه مع " و عمر ج، انيل ف، ميشرا ".

4- الإطار الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية للدراسة الحالية امتدت (2005-2021)، وتشابهت من حيث طول الفترة الطويلة مع دراسة " فليب هارمز، بيرغيوم ميون 2019 " بين (1987-2005) ودراسة " بورك تشاموردان، إسماعيل جيفيش " بين (1989-2006).

ثانيا: مواضيع الارتكاز ومواطن التميز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية:

1- الطريقة المستخدمة:

تميزت الدراسة الحالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاستقرائي والتجريبي القياسي الكمي باستخدام برنامج "ستاتا 17"، حيث تم استخدام مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات.

2- عينة الدراسة:

اختلفت دراستنا الحالية عن باقي الدراسات السابقة، فدراستنا خصصت لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ألا أن كل الدراسات السابقة خصصت لمناطق جغرافية كمنطقة شمال افريقيا والشرق الأوسط ودول عربية، ودول من آسيا وتكتلات اقتصادية ودول ناشئة وأخرى متقدمة.

3- متغيرات الدراسة:

تميزت الدراسة الحالية بمتغير LMonfre وهو الحرية النقدية، وأيضا متغير LFinfre وهو الحرية النقدية، و Inr أسعار الفائدة طويلة الأجل.

4- الإطار الزمني للدراسة:

تميزت الدراسة الحالية بمحدثات بياناتها وفترة الدراسة الممتدة الى سنة 2021 في حين تعتبر أحدث دراسة من الدراسات السابقة كانت دراسة " فرنادو ميستورا، كارولين روليت "، حيث كانت الدراسة في الفترة الممتدة (1997-2019).

5- جوانب أخرى ارتكزت عليها الدراسة واختلفت وتميزت بها الدراسة الحالية:

- هناك نقاط أخرى ارتكزت عليها الدراسة أو اختلفت وتميزت بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أبرزها:
 - استفادت الدراسة الحالية من تسليط الضوء على تكتلات اقتصادية أخرى وهي دول البريكس ودول "MENT" على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتحديد الفروقات من حيث النتائج وأدوات القياس وذلك عن طريق دراسة سبليك أسونغو، أوداك س، أكبان، سالسي ر، إسحاق؛
 - بخصوص محددات توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الاستثمار التأسيسي وعمليات الاندماج والاستحواذ، فقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة " فليب هارمز، بيرغيوم ميون "؛
 - استفادت الدراسة الحالية من دراسة " توني اديسون، ألماس هشماقي " من التأصيل التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية التاريخية القديمة وخاصة مع الموجه الثالثة من الديمقراطية والتي بدأت في أواخر الثمانينات؛
 - اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وخاصة القياسية منها باستخدام البعد الثالث حيث اعتمدت دراستنا القياسية ثلاثة أبعاد وهي البعد الأول السلسلة الزمنية، والبعد الثاني متغيرات الدراسة، وبعد الثالث البلد المصدر والمستضيف، وهي طريقة قياسية حديثة، إضافة الى حداثة البيانات.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة المطبقة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تطرق معظم الدراسات المستعرضة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال سنوات (1975-2017)، حيث غطت هاته الدراسات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من دول المنظمة الى دول مختلفة من العالم و تدفقات بينية للاستثمار الأجنبي المباشر في هاته الدول، وفيما يلي سنستعرض هاته الدراسات على النحو التالي:

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المطبقة والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة

1- دراسة ل: (Khelifa Mazouz , Geoffrey Wood , Shuxing Yin, Mao Zhang d) (2021), (خليفة معزوز، جيفري وود، شو كسينغ بين، ماوجانغ)¹

والتي كانت بعنوان " **Comprehending the outward FDI from Latin America and OCED: A comparative perspective** " (فهم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من أمريكا اللاتينية و OECD من منظور مقارن)، حيث تبحث هذه الدراسة في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من 13 بلد من أمريكا اللاتينية و تقارنها بنظيراتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تعتمد العينة على 45 دولة، 13 من أمريكا اللاتينية و 32 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة الممتدة من (2001-2012)، باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج التأثيرات العشوائية على مجموعة البيانات المقطعية السنوية، حيث اعتمدت هذه الدراسة على المؤشرات التالية، الضرائب والناتج المحلي الإجمالي والصادرات والانفتاح التجاري والعائد على الصرف واستعمال خطوط الهاتف، حيث كانت النتائج كالتالي:

- تشير النتائج الى وجود تشابه واختلافات بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة في كل من دول المنظمة ودول أمريكا اللاتينية ومن بينها استغلال الأصول والبحث عنها، على عكس الفرضية التي تقول بأن

¹ - Mazouz, Khelifa & Wood, Geoffrey & Yin, Shuxing & Zhang, Mao, 2021. "Comprehending the outward FDI from Latin America and OCED: A comparative perspective," International Business Review, Elsevier, vol. 30(5). <https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2021.101853>

- الأسواق النامية على استعداد لاتخاذ استثمارات أجنبية مباشرة أكثر خطورة، حيث أن الدول اللاتينية تظهر أكثر توجه إقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- معظم الدول اللاتينية كمجموعة متحدة جدا، أكثر بكثير من القواسم المشتركة لنظرائهم في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مما يعكس الخبرات المشتركة الموجهة للداخل مما يؤدي الى التركيز على المنتجات والخدمات التي لها علاقة بالعملاء في المنزل؛
- كشفت الدراسة ان الشركات المتعددة الجنسيات في أمريكا اللاتينية أكثر عرضة لذلك الاستثمار في البلدان القريبة والبلدان التي تتحدث لغتهم الأم في المقابل هناك تنوع أكبر بكثير في هذه المجالات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2-دراسة ل: (Andrzej Cieřlik،2019) (أندرية سيسليك)¹

حيث كانت بعنوان " **Determinants of foreign direct investment from OECD countries in Poland** " (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصادي في بولندا"، حيث ركزت هذه الدراسة على فحص المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الرئيسية من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الى بولندا في الفترة الممتدة من (1996-2015)، باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على بيانات اللوحة لفحص محددات النشاط متعدد الأطراف ل: FRMS بالاعتماد على المؤشرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي، ونسب رأس المال المادي للعمال ومبلغ رأس المال البشري ومتغير يقيس المسافة بين عواصم البلدان وبولندا، وتكلفة الاستثمار ومتغير يقيس تكلفة التجارة وآخر يقيس مستوى الفساد، حيث خلصت النتائج كالتالي:

- رأس المال المادي للعمال نوعين رأس مال بشري وآخر مادي حيث يشير الى أن الشركات المتعددة الجنسيات تسعى للبحث عن الكفاءة البشرية في بولندا؛
- انضمام بولندا الى الاتحاد الأوروبي زاد من سوق العمل، وسياسات المنافسة في بولندا أدت بدورها لخلق تكامل رأسي في شركات المتعددة الجنسيات للطلب على العمالة والتي تترجم بدورها بارتفاع الأجور؛

¹ - Andrzej Cieřlik, 2020. "Determinants of foreign direct investment from OECD countries in Poland," Eurasian Economic Review, Springer; Eurasia Business and Economics Society, vol. 10(1), pages 9-25, March.
<https://ideas.repec.org/a/vrs/ceuecj/v6y2019i53p39-52n3.html>

- هناك تأثير إيجابي لمؤشر المسافة وحجم الناتج المحلي الإجمالي المجمع في بولندا؛
- حجم الدولة الاقتصادي مؤشر مهم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لبولندا؛
- يعتبر الفساد مؤشر مهم وسلي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لبولندا.

3-دراسة ل: (Sara Maengando Angshed and Vendela von Fluck، 2019) (سارة

ماينجانغو، أنجشيد، فيند يلافوك)¹

والتي كانت بعنوان "An analysis of the determinants of Foreign Direct

Investments to OECD countries" (تحليل محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى بلدان منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية)، تبحث هذه الورقة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية، حيث ينصب التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي اذ تغطي العينة جميع دول المنظمة

على مدى 23 عام من (1995-2017) باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدارات ذو التأثيرات

الثابتة الخطية، بالإضافة الى أربع انحدارات إضافية لاختبار متانة النتائج، وذلك بالاعتماد على المؤشرات التالية و

هي: حجم السوق، الاستقرار الاقتصادي، الانفتاح التجاري، البحث والتطور، السياسة الضريبية، تكلفة العمالة،

الاستقرار المؤسسي، قيمة العملة، حيث كانت النتائج كالتالي:

- الاستقرار الاقتصادي: تشير النتائج الى أن الاستقرار الاقتصادي مهم في اثنين من الانحدارات ذو أثر إيجابي؛

- التضخم: تشير النتائج الى أن زيادة حجم التضخم من شأنه أن يؤدي الى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر والجدير بالذكر أنه لم يكن مهم في السنوات السابقة للأزمة المالية 2008 ولكنه أصبح كبيراً ونسبة

49.9% بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر وما بعدها؛

- الانفتاح التجاري وقيمة العملة: هناك نتائج مهمة في انحدار واحد وقد يكون التفسير المحتمل هو أن هذين

المتغيرين هما محددان مهمان في المنظور الزمني الطويل (23 عام)؛

- السياسة الضريبية: حيث كانت مهمة للانحدار الثاني بالإضافة الى أنها تتغير في الانحدار الثالث مقارنة مع

الانحدارات الآخرين؛

¹ - Maengando Angshed, S., & von Fluck, V. (2019). An analysis of the determinants of Foreign Direct Investments to OECD

countries , Södertörn University, School of Social Sciences, Economics.
<http://urn.kb.se/resolve?urn=urn:nbn:se:sh:diva-38247>

- البحث والتطوير وتكلفة العمالة والاستقرار المؤسسي: لم تكن هناك نتائج مهمة ولكنها تعطي أهمية ونظرة ثاقبة لمحددات الاستثمار الأجنبي الوافد.

4-دراسة ل: (Nguyen Thi Ngoc Anh ،Andrzej Cieřlik ،2019) (أندريه سيليك،نغوين ثي نجوك آنه)¹

والتي كانت بعنوان " Determinants of Foreign Direct Investment from OECD to ASEAN" (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى آسيا)، حيث تبحث هذه الورقة في المحددات الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتجهة الى دول جنوب شرق آسيا، حيث تشمل العينة 31 دولة مصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و 10 دول مضيضة من دول جنوب شرق آسيا وهي: (سنغافورة، إندونيسيا، تايلاند، ماليزيا، فيتنام، الفلبين، ميانمار، كمبوديا، بروناي، لاروس)، للفترة الممتدة بين (1995-2012) حيث تم الاعتماد على دراسة قياسية باستخدام تقديرات هاوسمان تايلور (Hausman Taylor) وذلك عن طريق المتغيرات التالية: المتغير التابع: هو الاستثمار الأجنبي المباشر بنوعين وهما صافي التدفقات و صافي الأرصدة الغير سلبية من دول المنظمة الى الدول الآسيوية، والمتغيرات المستقلة: هي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وفرق المهارة ومؤشر حرية الاستثمار في آسيا ومؤشر حرية الاستثمار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واللغة المشتركة والمسافة، والماضي الاستعماري، حيث كانت النتائج كالتالي:

- الناتج المحلي الإجمالي وتشابه في الحجم بين البلدين المصدر والمضيف كانت مرتبطة بشكل إيجابي بالاستثمار الأجنبي المباشر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى دول الآسيان;
- العمالة الماهرة: تشير النتائج بأنها إيجابية وتؤثر في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الى الآسيان وتأثرت بحجم الدول المتلقية;
- حرية الاستثمار في دول الآسيان تشير نتائج الدراسة أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الى دول الآسيان آخذة في الازدياد;

¹ - Nguyen ATN, Cieřlik A. Determinants of foreign direct investment from Europe to Asia. World Econ. 2021; 44: 1842-1858.

- حرية التجارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشير الى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من دول المنظمة الى دول الآسيان;
- المسافة: حيث تشير النتائج لوجود آثار سلبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى دول الآسيان;
- اللغة المشتركة: تشير النتائج الى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من دول الأعضاء في المنظمة الى دول الآسيان التي كانت لها استعمال للغة الدول المصدرة للاستثمار;
- الماضي الاستعماري: أظهرت النتائج أن الروابط الاستعمارية ليس لها الأثر الكبير حيث تشير النتائج بالإيجاب.

5-دراسة لـ: (Nicholas Baltas , Mike G. Tsionas, Konstantinos Baltas ،2018)

(نيكولاس بالتاس، مايك ج توناس، كونستانتينوس بالتاس)¹

والتي كانت بعنوان "FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN OECD

COUNTRIES: A SPECIAL FOCUS IN THE CASE OF GRE (الاستثمار الأجنبي

المباشر في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتركيز على حالة اليونان)، حيث عمدت هذه الدراسة لفحص محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لـ: 24 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في الفترة الزمنية (1980-2012)، للبلدان التالية: (أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، المكسيك، هولندا، نيوزلندا، النرويج، البرتغال، اسبانيا، السويد، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)، حيث أشارت هذه الورقة لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة للتنمية الاقتصادية، و تمت الدراسة باستعمال دراسة قياسية باستخدام منهجية موحدة في الدراسة لتقدير نموذج اللوحة للآثار الثابتة للبلدان قيد الدراسة من أجل دراسة العوامل المؤثرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر المؤشرات القياسية التالية، إذ يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وتكلفة وحدة العمل والتسجيل في المدرسة،

¹ - Baltas, Nicholas and Tsionas, Efthymios and Baltas, Konstantinos (2018) 'Foreign direct investment in OECD

countries: a special focus in the case of Greece.' Applied Economics, Publis (50). pp. 5579-5591. ISSN 0003-6846
<http://repository.essex.ac.uk/id/eprint/22022>

إضافة إلى المتغيرات وهي التضخم وحصة تكوين رأس المال الإجمالي ومعدل ضريبة الشركات وكذلك العائد على الأصول والعائد على نسب الحقوق الملكية، والمتغيرات المؤسسية بما في ذلك الصوت و المساءلة والاستقرار السياسي، وغياب العنف وفعالية الحكومة والجودة التنظيمية وسيادة القانون ومكافحة الفساد، حيث تم التطرق إلى حالة اليونان إذ أدى انضمام اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية سنة 1981، حيث أدى ذلك إلى زيادة الاستثمارات في البلاد بعد ما كان منخفض ونظام الضرائب معقد والبيروقراطية والفساد في القطاع العام بالإشارة إلى أن اليونان لا تجذب استثمارات كثيفة العمالة و الدولة لها مستوى عالي من الموظفين، حيث تفتقر اليونان إلى سياسة طويلة المدى فيما يخص جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث كانت النتائج كالتالي:

- يعد كل من حجم السوق والانفتاح التجاري وتكلفة وحدة العمل والتعليم والضرائب وتكوين رأس المال الإجمالي والمتغيرات المؤسسية والعائد على الأصول والعائد على الحقوق الملكية من العوامل الهامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل؛

- عند استخدام نموذج اللوحة الديناميكية أظهرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ليس موحد بالنسبة لجميع البلدان عينة الدراسة.

6 -دراسة ل: (Adrian Blundell-Wignall, Caroline Roulet، 2017) أديان بلونديل، وبنال كارولين روليه)¹

والتي كانت بعنوان " OECD WORKING PAPERS ON INTERNATIONAL

INVESTMENT" (الاستثمار الأجنبي المباشر الفساد ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. اتفاقية مكافحة الرشوة)، حيث تدرس هذه الورقة تأثير الفساد بشكل عام واتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل خاص، الى تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشرة في دول المنظمة، باستخدام دراسة قياسية للفترة الممتدة بين (1997-2012) عن طريق نموذج الجاذبية وذلك باستخدام المتغيرات التفسيرية التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر ويقاس على أنه المتغير الطبيعي لوغاريتم التدفقات من بلد المنشأ الى بلد المقصد في وقت معين بالمليارات الدولارات

¹ - Adrian Blundell-Wignall & Caroline Roulet, 2017. "Foreign direct investment, corruption and the OECD Anti-

Bribery Convention," OECD Working Papers on International Investment 2017/1, OECD Publishing.
<https://EconPapers.repec.org/RePEc:oec:dafaaa:2017/1-en>

الأمريكية والناتج المحلي الإجمالي والانفتاح المالي في بلد المقصد والانفتاح التجاري في بلد المقصد، ومعدل الضريبة وسعر الصرف ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إجمالي المنتج المحلي لبلد المقصد، ومستوى الفساد في بلد المقصد، ومؤشرات الحوكمة، حيث كانت النتائج كالتالي:

- تشير النتائج إلى أن الفساد في البلدان المضيفة بشكل عام إيجابي؛
- يؤثر مؤشر أسعار المستهلكين سلباً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الدول المضيفة وخاصة الدول التي انضمت إلى اتفاقية مكافحة الرشوة والفساد؛
- بالنسبة لمؤشرات الحوكمة فتتمثل فيما يلي:
 - زيادة الثقة في السياسة والحد من تحويل الأموال العامة ويتمثل ذلك مثلاً في تحسين القطاع العام؛
 - تحسين تدابير النزاهة والضوابط المالية العامة؛
 - تنظيم سلطة الدول وخفض مستوى الفساد البسيط بين الإدارة والمواطنين وبين الإدارات والشركات المحلية والأجنبية.

7-دراسة لـ: (Konstantinos Dellis, David Sondermann, Isabel Vansteenkiste) (2017), (كونستانتينوس ديليس، ديفيد لوندرومان، إيزابيل فانستينكيستي)¹

والتي كانت بعنوان " economies: Determinants of FDI inflows in advanced Does the quality of economic structures matter?)محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة هل نوعية الهياكل الاقتصادية مهمة؟)، حيث تبحث هذه الورقة في دور الهياكل الاقتصادية كمحددات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حيث تم التركيز على الاقتصاديات المتقدمة لـ: 21 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة (2005-2014) باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على لوحة البيانات بدءاً بنماذج الألواح القياسية، التأثيرات الثابتة والعشوائية والمربعات الصغرى OLS المجمعة، وقد اعتمدت الدراسة على المتغيرات الاقتصادية التالية: الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للبلد المضيف وتكاليف

¹ - Dellis, Konstantinos, Sondermann, David and Vansteenkiste, Isabel, (2017), Determinants of FDI inflows in advanced economies: Does the quality of economic structures matter?, No 2066, Working Paper Series, European Central Bank, <https://EconPapers.repec.org/RePEc:ecb:ecbwp:20172066>.

العمالة ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل الضريبة في البلد المضيف ثم نضيف مقاييس مختلفة لجودة المؤسسات والهيكل الاقتصادية، حيث كانت النتائج كالتالي:

- لاتزال الاقتصاديات المتقدمة ومن بينها بلدان اليورو وجهة مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر;
- تشير النتائج الى أهمية الجودة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة مثل مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر الحرية الاقتصادية;
- سيادة القانون وحقوق الملكية أو الكفاءة التنظيمية مهمة للقرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر;
- تكاليف العمالة وحجم السوق المستهدفة والانفتاح التجاري لها تأثير إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المتقدمة.

8-دراسة لـ: (Fotini Economou, Christis Hassapis, Nikolaos Philippas, and Mike Tsionas, 2017) (فونتينى إنكومو، كريستيس هاسابيس، نيكولاس فيلياس، مايك تسيوناس)¹

والتي كانت بعنوان "Foreign Direct Investment Determinants in OECD and Developing Countries" (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الدول النامية)، حيث تقوم هذه الورقة بفحص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لـ: 24 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و22 دولة نامية غير عضو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في الفترة الممتدة من (1980-2012)، باستخدام دراسة قياسية عن طريق التأثيرات القياسية الثابتة بالإضافة الى نهج اللوحة الديناميكية وقد تم اختيار عينة الدول النامية قيد الدراسة من قاعدة بيانات الانكساد على أساس متوسط الاستثمار الأجنبي لديها وقد تمت الدراسة القياسية باستخدام المؤشرات القياسية التالية وهي: حجم السوق، الانفتاح التجاري، و تكلفة العمالة، وكذلك رأس المال البشري باستخدام الالتحاق بالتعليم الثانوي كمعبر عن المؤشر، إضافة الى التأثيرات عدم استقرار السوق الناتج عن التضخم وإجمالي تكوين رأس المال وضرائب الشركات والناتج المحلي الإجمالي وأخيرا المتغيرات المؤسسية بما في ذلك الصوت والمساءلة والاستقرار السياسي وغياب العنف وفعالية الحكومة

¹ - Economou, Fotini and Hassapis, Christis and Philippas, Nikolaos and Tsionas, Efthymios G., **Foreign Direct Investment Determinants in OECD and Developing Countries** (August 2017). Review of Development Economics, Vol. 21, Issue 3, pp. 527-542, 2017, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2998403>
<http://dx.doi.org/10.1111/rode.12269>

والجودة التنظيمية وحكم القانون والسيطرة عن الفساد، فانه تبين بوضوح أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ليس لها تأثير موحد لكل من مجموعة بلدان دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول النامية قيد الدراسة، حيث كانت النتائج كالتالي:

- بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: حجم السوق واجمالي رأس المال وتكوين الشركات وفرض الضرائب يؤثرون تأثيرا كبيرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- بالنسبة للدول النامية: يتأخر الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب حجم السوق وتكلفة اليد العاملة والمتغيرات المؤسسية وينبغي على الاقتصاديات المضيفة بصرف النظر عن حجم السوق، وتؤثر معدلات الضرائب على الشركات بشكل واضح أو على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر مما يشير الى خطط ضريبية استراتيجية أكثر ملائمة للمستثمرين؛
- التركيز على نوعية المؤسسات والاستقرار السياسي لأن المؤسسات الضعيفة قد تجلب مخاطر وتكاليف تجارية إضافية؛
- تكلفة العمالة تعد كواحدة من أقوى المحددات الى جانب تأخر الاستثمار الأجنبي المباشر وحجم السوق المضيف؛
- تواجه البلدان التي تعتمد على المهارات المنخفضة والعمالة منخفضة التكلفة في صعوبة جذب الاستثمار الاجنبي المباشر ذي القيمة المضافة.

9-دراسة لـ: (Duong, Nguyen Minh Huy, 2015) (دونغ، نجوين مينه هوي)¹

والتي كانت بعنوان "An Investigation of the Determinants of US FDI in Developed Countries 2010-1982" (تحقيق في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة 2010-1982)، حيث تبحث هذه الورقة في خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المتقدمة في الولايات المتحدة الامريكية نحو عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تبحث هذه الورقة في تأثير البلد المضيف للفترة ما بين (2010-1982) باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على البيانات المجمعة للوحة،

¹ - Duong, Nguyen Minh Huy, 2015. "An Investigation of the Determinants of US FDI in Developed Countries, 1982-2010," MPRA Paper

66518, University Library of Munich, Germany.
<https://mpa.ub.uni-muenchen.de/66518/>

حيث اعتمدت الدراسة على المتغيرات التفسيرية التالية: حجم السوق وتكاليف النقل ومعدلات الضرائب وتكاليف العمالة الماهرة وتقلبات أسعار الصرف وتكاليف التجارة والشؤون السياسية حيث كانت النتائج كالتالي:

- تقلبات سعر الصرف وتكاليف العمالة النسبية والمخاطر السياسية للبلد المضيف له تأثير كبير على مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية;
- حجم السوق في بلد المضيف له تأثير كبير على مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر للولايات المتحدة الامريكية;
- معدلات الضرائب النسبية بين الدولة المضيضة والولايات المتحدة الامريكية لها تأثير سلبي;
- المهارة النسبية والانفتاح التجاري في البلد المضيف وتكاليف النقل لها تأثير على مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الامريكية;
- تشير النتائج الى أن المخاطر السياسية لها تأثير كبير في البلد المضيف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر;
- تؤثر تكاليف التجارة على مخزون الاستثمار الاجنبي المباشر.

10-دراسة ل: (Viktorija Igošina, 2015) (فيكتوريا إيجوسينا)¹

والتي كانت بعنوان " FDI TO EU15 AND NEW MEMBER STATES :

"COMPARATIVE ANALYSIS OF INFLOW DETERMINANTS" (الاستثمار

الأجنبي المباشر الى دول الاتحاد الأوربي EU15 والدول الأعضاء الجديدة: تحليل مقارن لمحددات التدفق الداخلي)، حيث تهدف هذه الورقة الى تصنيف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الأوربي وذلك على افتراض ان هناك اختلاف بين مجموعتين الجديدة والقديمة "الدول الأعضاء"، حيث كانت الدراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية باعتباره الأنسب منهجيا لتحليل مجموعة بيانات اللوحة، حيث يعتمد ادخال البيانات للنموذج على لوحة متوازنة ثنائية الابعاد، أزواج من الدول بين المستثمرين في العالم الأكثر أهمية "خارج الاتحاد الأوربي"، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي في فترة زمنية الممتدة من (2000-2008)، حيث كانت عينة المستثمرين خارج الاتحاد الأوربي متكونين من 9 بلدان وهي: الولايات المتحدة الامريكية، اليابان، سويسرا، الاتحاد

¹ -Viktorija Igošina, 2015. "FDI to EU15 and New Member States: Comparative Analysis of Inflow Determinants,"

Prague Economic Papers, Prague University of Economics and Business, vol. 2015(3), pages 260-273
<https://econpapers.repec.org/RePEc:ids:ijpubp:v:5:y:2010:i:4:p:409-429>

الروسي، الهند، الصين، هونكونج، البرازيل، كندا، بالاعتماد على المتغيرات الاقتصادية التالية: بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بالسوق: الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي، المتغيرات المتعلقة بالمسافة " المسافة الاقتصادية"، الأداء التجاري، انفتاح الموانئ الخارجية، المخاطر السياسية والاقتصادية، المتغيرات المتعلقة بالموارد" تكاليف وحدة العمل في البلد المضيف دخل الفرد"، حيث كانت النتائج كالتالي:

- من أثر النتائج أهمية متغير الناتج المحلي الإجمالي نسبة الى نصيب الفرد التي لها تأثير معاكس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التجمعات محل البحث وهذه تعزز الفرضية القائلة بأن منظمة الاتحاد الأوروبي هي مصدر للمهارات ومؤهلات وقوى شرائية عالية للعملاء والموظفين بحيث ينمو دخل الفرد، حيث يعتبر محددًا إيجابيًا؛
- يعتبر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً هاماً في تحديد التدفقات وخاصة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي وهذا نتيجة للتعاون الطويل المدى؛
- تكاليف العمالة: تشير النتائج الى أن الزيادة في تكاليف العمالة تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

11-دراسة ل: (Nikolaos Antonakakis , Gabriele Tondl , 2015) (نيكولاس أنتونا كاكيس،

غابرييل تونبل)¹

والتي كانت بعنوان، " Robust determinants of OECD FDI in developing

countries: Insights from Bayesian model averaging" (محددات قوية للاستثمار الأجنبي

المباشر في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية- رؤى من متوسط نموذج بايزي)، حيث تدرس هذه الورقة

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج من أربع بلدان رئيسية لمستثمرين في منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية وهم: الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، فرنسا وهولندا، إلى 120 دولة، مصنفة وفقاً لتصنيف البنك الدولي

تحت المناطق الخمسة التالية: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا (28 دولة) وشرق جنوب آسيا (22 دولة) ودول أمريكا

¹ - Nikolaos Antonakakis & Gabriele Tondl | (2015) Robust determinants of OECD FDI in developing countries:

Insights from Bayesian model averaging, Cogent Economics & Finance, 3:1, 1095851

<https://doi.org/10.1080/23322039.2015.1095851>

اللاتينية (20 دولة) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (18 دولة من دول MINA)، وإفريقيا جنوب الصحراء (14 دولة)، خلال الفترة الزمنية (1995-2008)، وكان الهدف من الدراسة معرفة ما إذا كان الدافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف بين هؤلاء المستثمرين في التنمية بدلا من الاعتماد على نظريات محددة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم هذه الدراسة بفحصها في وقت واحد باستخدام نموذج قياسي بالاعتماد على نموذج بايزي (BMA)، وهذا لاختيار النموذج الأنسب أو مجموعة النماذج التي تحكم تخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر والتميز بين المحددات القوية للاستثمار الأجنبي المباشر حيث خلصت الدراسة إلى أنه لا توجد نظرية واحدة تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالاعتماد على المؤشرات التالية وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الصادر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وحجم السوق في بلد المتلقي ونمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وإنتاجية العمالة واختلاف الأجور وإنتاج النفط والغاز والانفتاح التجاري والتجارة الحرة والمعاهدات الثنائية والازدواج الضريبي، وأسعار الصرف ومعدل التضخم ومعدل الدين الخارجي، حيث كانت النتائج كالتالي:

- محددات الاستثمار الأجنبي لا تندرج تحت نظرية واحدة ولكنها مزيج من النظريات المقدمة;
- يفضل جميع المستثمرين الفرادى في البلدان النامية التي تجمعهم علاقات تجارية راسخة، حيث تتبع إستراتيجيتين رئيسيتين، الأولى: إستراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الكفاءة اذ تختار وجهات منخفضة الأجور ومعدلات الضرائب الجاذبة، الإستراتيجية الثانية: تسعى إلى السوق وتبحث عن أسواق متقدمة وارتفاع للإنتاجية والأجور وتفضيل بعض الاقتصاديات الكبيرة;
- يظهر المستثمرون بعض المتطلبات الفردية بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الانفتاح والعلاقات الاقتصادية أكثر أهمية من غيرها، وفرنسا تفضل الأسواق ذات الروابط اللغوية، وألمانيا تفضل الجودة المؤسسية والاستقرار الاقتصادي، وتبذل هولندا المستثمرون ذات الوفرة النفطية;
- ينبغي للبلدان النامية التي ترغب في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستثمر في تأهيل قوتها العاملة وإقامة علاقات اقتصادية مع المستثمرين المحتملين ويجب تخفيض الضرائب والأجور لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

12-دراسة ل: (Lena Malešević Perović , Silvia Golem, 2013) (لينا مالميسيفيتش بيروفيتش، سيلفا جولم)¹

والتي كانت بعنوان " THE DETERMINANTS OF SECTORAL INWARD FDI PERFORMANCE INDEX IN OECD COUNTRIES (محددات الأداء القطاعي

للاستثمار الأجنبي المباشر مؤشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية)، حيث كان الهدف الرئيسي لهاته الورقة هو التحقيق في الجانب القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث قارن الاونكتاد UNCTAD حسب الدراسة منذ فترة طويلة المطلق من التدفقات إلى البلدان المضيفة والتي لا تأخذ في الاعتبار حجم الاقتصاد المضيف لأن من المعقول أن تحصل الاقتصاديات الكبيرة مزيدا من الاستثمار الأجنبي المباشر ولذلك وجب البحث عن مقياس أكثر ملائمة للنجاح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد ظهر في عام 2002 مقياس جديد للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل وهو مؤشر الأداء الذي يرصد النجاح النسبي لبلد ما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بإتباع نهج الاونكتاد قام الباحث بإنشاء القطاع الداخلي وهو مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تتكون العينة من 34 دولة من دول المنظمة في فترة زمنية من (2005-2014) باستخدام دراسة قياسية وهي تحليل بيانات اللوحة للاستفادة من التباين الأكبر في البيانات باستخدام المؤشرات التالية: تكاليف العمالة والحوافز التجارية ومعدل النمو والانفتاح التجاري والعجز التجاري وأسعار الصرف والضرائب، حيث كانت النتائج كالتالي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل يرتفع بارتفاع تكاليف العمالة في الوحدة؛
- تكشف الدراسة أن محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتفاوت فيما بينها في القطاعات وتكاليف العمالة مرتفعة للوحدة تثبط الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي وكذلك في تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق لأن هذه القطاعات كثيفة العمالة؛
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي له أثر إيجابي على صعيد قطاع النقل والتخزين والاتصالات، لذلك من الضروري أن تكون الحكومات المحلية مساهمة في تمويل هذا الاستثمار؛

¹ - Lena Malešević Perović, 2014. "Investigating sectoral aspect of FDI in OECD countries," Romanian Economic Journal, Department of International Business and Economics from the Academy of Economic Studies Bucharest, vol. 17(51), pages 25-46, March.

- الضرائب لها تأثير ومغزى في قطاع النقل والخدمات لما يمكن أن تختلف تأثير الضرائب على حسب نوع ضرائب النشاط الاستثماري؛
- التعريفات هي أحد المحددات الهامة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة والصيد والتشبيد والتعدين والتصنيع، حيث تميل الشركات إلى الاستثمار في بلد أجنبي من أجل تجنب التعريفات الجمركية؛
- يؤثر سعر الصرف الحقيقي تأثير سلبيًا وهامًا على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين والتصنيع وتجارة الجملة والتجزئة؛
- الانفتاح التجاري مهم وإيجابي فقط في البناء في حين أن العجز في الحساب الجاري يشجع قطاع البناء والنقل والتخزين والاتصالات.

13-دراسة ل: (Abdullah Alam, Syed Zulfiqar Ali Shah, 2011) (عبد الله علام، سيد ذي الفقار علي شاه)¹

والتي كانت بعنوان "Determinants of foreign direct investment in OECD member countries" (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، حيث تهدف هذه الدراسة إلى الحصول على نظرة ثاقبة عن المحددات المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لفريق من 10 بلدان أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة ما بين (1985-2009)، حيث اعتمدت على دراسة قياسية وهي اختبارات سببية جرانجر "Granger's causal tests" لتحديد الأسباب في الأجلين القصير والطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات أثناء تحليل الانحدار للفترة الممتدة من (1985-2009) في البلدان التالية: استراليا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا وكندا واليابان و النرويج واسبانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، باستخدام المؤشرات التالية: حجم السوق وتكلفة العمل وإنتاجية العمل ومعدل ضريبة الشركات والانفتاح التجاري والاستقرار السياسي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي والتضخم ونوعية الهياكل الأساسية وحجم السوق ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونوعية البنية التحتية وتحدد الأسباب في الأجلين القصير والطويل باستخدام الإدارة البيئية الأوروبية الا أنه لا يوجد دليل على وجود علاقة سببية قصيرة

¹ - Alam, Abdullah and Shah, Syed Zulfiqar Ali, (2013), *Determinants of foreign direct investment in OECD member countries*, Journal of Economic Studies, 40, issue 4, p. 515-527.

<https://EconPapers.repec.org/RePEc:eme:jespps:v:40:y:2013:i:4:p:515-527>

الأجل بين المتغيرات ومع ذلك فإن معامل النمو في مرحلة الطوارئ في الأجل الطويل يشير الى تقارب التوازن في الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك للمتغيرات الثلاثة (حجم السوق وتكاليف العمالة ونوعية البنية التحتية) حيث كانت النتائج كالتالي :

- يوجد تأثير لحجم السوق وتكلفة العمالة وجودة البنية التحتية هام وإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول قيد الدراسة؛

- تم تقدير علاقة قصيرة المدى ثنائية الاتجاه بين حجم السوق والعمالة والتكاليف في حين أن جودة البنية التحتية تسبب في اتساع حجم السوق وتكاليف العمالة على المدى القصير والمدى الطويل.

14-دراسة ل: (Lilia Cavallari, Stefano D'Addona, 2011) (ليليا كارفالاي، ستيفانو ديدونا)¹

والتي كانت بعنوان "Nominal and real volatility as determinants of FDI"

(التقلبات الاسمية والحقيقية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر)، حيث تدرس هذه الورقة التحديد الحقيقي للتقلبات الاسمية والحقيقية لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر الثنائية ل: 24 بلد من اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (1980-2007) باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الجاذبية، بمجموع 552 زوج قطري و7832 عملية رصد وهذا عن طريق المؤشرات القياسية التالية: تقلب أسعار الفائدة، وهي معامل التباين في أسعار الفائدة الشهرية قصيرة الأجل، وأسعار الصرف هو معامل تغير في أسعار الصرف الاسمية الشهرية بالعملة المحلية مقابل حقوق السحب الخاصة، الناتج المحلي الإجمالي، وأيضا اللغة المشتركة والحدود المشتركة، ووضع المستعمرات السابقة، حيث كانت النتائج كالتالي:

- الناتج المحلي الإجمالي في بلد المصدر والمضيف: تؤدي زيادة التقلبات في النتائج الى خفض تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الخارج بالإضافة الى أنه يقلل من المواد المتاحة للمستثمرين وأيضا تقلبات البلد المضيف هامة وإيجابية بالنسبة لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر؛

¹ - Cavallari, Lilia and Cavallari, Lilia and d'Addona, Stefano, **Nominal and Real Volatility as Determinants of FDI**

(November 25, 2011). Available at SSRN:

<https://ssrn.com/abstract=1761998> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1761998>

- تقلبات أسعار الفائدة: ان تقلبات أسعار الفائدة في البلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى النقيض من ذلك فإن تقلبات سعر الفائدة المحلية له تأثير ضعيف وإيجابي على الاستثمارات الأجنبية;

- تقلبات سعر الصرف: إن تقلب معدل سعر الصرف أينما نشأ في بلد المضيف أو المصدر يؤدي إلى حدوث انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التقلب في أسعار الصرف يقلل من الأرباح المتوقعة.

15-دراسة ل: (Burcu TürkcanI, Hakan Yetkiner ,2010) (بوركو توركان،هاكان يتكينر)¹

والتي كانت بعنوان " Endogenous determination of FDI growt and

economic growth: the OECD case) (التحديد الداخلي لنمو الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: حالة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، تختبر هذه الورقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في 25 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي: "أستراليا، ألمانيا، وإيسلندا، الدانمرك، فرنسا، فنلندا، كندا، النمسا، اليونان، إسبانيا، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، المكسيك، النرويج، نيوزلندا، هولندا، اليابان، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، لوكسمبورغ"، للفترة الممتدة من (1975-2004) باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج GMM وهي بمثابة تقدير معلمات النماذج الاحصائية وذلك عن طريق المتغيرات التالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر أسعار المستهلك، مؤشر نمو الصادرات، رأس المال البشري والمتكونة من مستوى التعليم ما بعد الثانوي للبالغين، حيث كانت النتائج كالتالي:

- تشير النتائج بأن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على معدل النمو الاقتصادي;
- تشير النتائج أيضاً أن معدل النمو الاقتصادي يؤثر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر;
- تشير النتائج إلى أن معامل تأثير النمو الاقتصادي لزيادة الاستثمار الأجنبي أكبر من تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي;
- تشير الدراسة إلى أن الاقتصاد يحتاج إلى ناتج محلي إجمالي أقوى بغية جذب مستويات أعلى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

¹ -Burcu Türkcan & I. Hakan Yetkiner, 2008. "Endogenous Determination of FDI Growth and Economic Growth:The

OECD Case," Working Papers 0807, Izmir University of Economics.
<https://EconPapers.repec.org/RePEc:ids:ijpubp:v:5:y:2010:i:4:p:409-429>

16-دراسة ل: (Dorothee J. Feils , Manzur Rahman, 2010) (دروش ج، فيلس، منصور رحمان)¹

والتي كانت بعنوان " The Impact of Regional Integration on Insider and Outsider FDI"

تقوم هذه الدراسة بالتدقيق السنوي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الداخل، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتشمل العينة 24 بلد من داخل المنظمة في الفترة الزمنية (1980-2003)، باستخدام دراسة قياسية عن طريق بيانات السلاسل الزمنية المجمعة والمقطعية لاختبار فرضيات باستخدام المتغيرات المستقلة التالية: الناتج المحلي الاجمالي للبلد المضيف مقاسا بالدولار الأمريكي الحالي، المسافة الجغرافية مقاسة بالكيلومترات، وإذا كانت الدولة المضيضة عضو في RIA، الانفتاح التجاري، حجم السوق، العمالة، الجودة المؤسسية، سعر الصرف، المشاركة في اتفاقيات نافذة واتفاقيات ANZECERTA، والانضمام الى الاتحاد الأوروبي، والتشابه الثقافي، حيث تجري مجموعتين منفصلتين من اختبارات الانحدارات المجموعة المقطعية، واحدة مقصورة على الدول التي انضمت الى RIA خلال فترة العينة والأخرى للعينة بأكملها، حيث تركز المجموعة الأولى فيما اذا كان الانضمام الى RIA أولا له تأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الداخل وتركز المجموعة الثانية ما اذا كانت RIA شائعة، وللعضوية تأثير إضافي على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه الى الداخل حيث كانت النتائج كالتالي:

- حجم سوق البلد المضيف وانعدام التقارب الثقافي هما محددات أقل أهمية، مما يشير الى أن الشركات تقدر الوصول الى السوق الأكبر حجما الذي ينضم الى RIA، إذ نجد انه بعد انضمام الدولة الى RIA تصبح الكفاءة المؤسسية عاملا محددًا أكثر أهمية؛
- الكفاءة المؤسسية: تصبح أكثر أهمية بمجرد انضمام الدولة المعنية الى RIA حيث تصبح الشركات المتعددة الجنسيات أكثر استعدادا للمقايضة للوصول الى هاته الاسواق؛
- تكاليف العمالة: ارتفاع تكاليف العمالة تقلل من امكانيات السوق الاكبر؛

¹ - Dorothee J. Feils & Manzur Rahman, 2011. "The Impact of Regional Integration on Insider and Outsider

FDI," Management International Review, Springer, vol. 51(1), pages 41-63, February.
<https://doi.org/10.1007/s11575-010-0062-z>

- بالتركيز على العلاقات البينية نجد عضوية RIA المشتركة تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة حيث تعتبر الزيادة في الاستثمار بين أعضاء RIA أكبر بالنسبة للاقتصاديات الكبيرة وهذا ما يتوافق مع النتائج السابقة بشأن الاتحاد الاوربي ونافتا.

17-دراسة ل: (Michael Gast، 2005) (جاست مايكل)¹

والتي كانت بعنوان "Determinants of Foreign Direct Investment of OECD Countries 1991-2001"

"(محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Countries 1991-2001)، تستخدم هذه الدراسة نهج بيانات لمعرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في 22 بلد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة (1991-2001) للدول الداخلة في الاتحاد الأوروبي EU25 والبلدان التي لا تنتمي الى EU25 باستخدام دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الجاذبية للمتغير التابع من أجل التقاط التأثيرات المتباينة للتدفقات التجارية، حيث اعتمدت على المتغيرات التفسيرية التالية: الاستثمار الأجنبي المباشر خارج لدول المنظمة ومؤشر سوق الأسهم وحرية التجارة وأسعار الصرف والنتائج المحلي الاجمالي والمعاهدات الاقتصادية والحرية الاقتصادية ومؤشر المخاطر القطرية، حيث كانت النتائج كالتالي:

- تشير النتائج أن الزيادة في حجم السوق الاجمالي والتقارب في الحجم النسبي للبلدان من العوامل الرئيسية التي تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات;
- العمالة الماهرة مقاسة بالاختلافات المطلقة وفي ناحية أخرى ليس لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات;
- ازدهار سوق الاسهم يزيد من حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر;
- المخاطر السياسية والحرية الاقتصادية للبلد المصدر لها آثار ملحوظة على الصادرات بينما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر يبقى دون تغيير;
- تقلبات أسعار الصرف في البلدان الشريكة فيما يتعلق بالدولار على الاستثمار الاجنبي المباشر والصادرات;
- المسافة بمرور الوقت لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

1

- Suggested Citation: Gast, Michael (2005) : **Determinants of Foreign Direct Investment of OECD Countries 1991-2001**, Discussion Paper, No. 27, Justus-Liebig-Universität Gießen, Zentrum für Internationale Entwicklungs- und Umweltforschung (ZEU), Giessen <http://hdl.handle.net/10419/21922>

18- دراسة ل: (Papathoma، Asteriou، Agiomirgianakis، 2003) (أجيومير جياناكس، أستريو. بابا ثوما)¹

والتي كانت بعنوان "This version of the publication may differ from the final published Version" (محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بيانات جماعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، حيث تبحث هذه الدراسة في بيانات اللوحة المتعلقة بالعلاقة التجريبية بين جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الحاسمة إذ أن في الواقع أن الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر هو من بين البلدان المتقدمة، ربما تكون دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي المجموعة الأكثر قياما بالاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 95% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر بينما في المتوسط تم توجيه 75% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى بلدان المنظمة حيث تقدم هذه الدراسة تحليل النتائج النظرية والتجريبية حول الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم ركزت على تقييم الأهمية النسبية للعوامل التي قد تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة قياسية "بانل"، بيانات اللوحة لعينة تتكون من 20 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمدة 23 سنة (1975-2007)، باستخدام المؤشرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي وحجم السوق، النفقات الحكومية والانفتاح التجاري والبنية التحتية، حيث كان العدد الإجمالي للملاحظات 440 ملاحظة حيث كانت النتائج كالتالي:

- رأس المال البشري ونظام التجارة والبنية التحتية لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تأثير السياسات الحكومية لا يوجد لها تأثير بسبب تجانس العينة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المطبقة والتي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة

من خلال الاطلاع على التراث العلمي الذي بحث موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة وتحليل ما تم انتقاؤه من دراسات سابقة، رصدنا مواطن للتباين وأخرى للتشابه بينها وبين الدراسة الحالية، وعلى ضوءها نناقش النقاط التالية:

¹ - Agiomirgianakis, G. M. & Asteriou, D. & Papathoma, K., 2003. "The determinants of foreign direct investment: a panel data study

for the OECD countries," Working Papers 03/06, Department of Economics, City University London.
https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=https%3A%2F%2Fopenaccess.city.ac.uk%2Fid%2Fprint%2F1420%2F1%2F0306_agiomirgianakis-et-al.pdf;h=repec:cty:dpaper:03/06

أولاً: نقاط التقاطع وأوجه التشابه مع الدراسة الحالية:

اهتمت الدراسات التي تم عرضها بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فتشابهت الدراسة الحالية في:

1- الطريقة المستخدمة:

التحليل الكمي والقياسي: وهو ما اتفقت فيه الدراسة مع كل الدراسات السابقة التي تمت مناقشتها باستثناء دراسة " أجيو مير جياناكس، أستريو. بابا ثوما " ومثل أوجه الشبه دراسة " أدريان بلونديل، وينال كارولين روليه " و " دونغ، نجوين مينه هوي " و " ليليا كارفالاي، ستيفانو ديدونا " و " جاست مايكل " بالاعتماد على نموذج الجاذبية.

2- عينة الدراسة:

اتفقت الدراسة مع كل دراسة من الدراسات السابقة حيث كانت دراستنا حول دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تطرقت الدراسات السابقة لدراسة المحددات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر لهاته الدول باستثناء دراسة كل من " خليفة معروز، جيفري وود، شوكسينغ بين، ماوجانغ " و التي تقارن تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادر من 32 بلد من بلدان المنظمة و 13 بلد من بلدان أمريكا اللاتينية، و دراسة " أندريه سيليك، نغوين ثي نجوك آنه " و التي تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 31 بلد من بلدان المنظمة نحو 10 دول من دول جنوب شرق آسيا، و دراسة " فونتينو إنكومو، كريستيس هاسبيس، نيكولاس فيلياس، مايك تسيوناس " و التي تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 24 بلد من بلدان المنظمة الى 22 بلد من البلدان النامية الغير عضو في المنظمة و دراسة " نيكولاس أنتونا كاكيس، غابرييل تونبل " و التي تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى 28 بلد افريقية و 22 بلد من آسيا و 20 بلد من بلدان الشرق الأوسط.

3- متغيرات الدراسة:

ركزت الدراسة الحالية في بحثها عن المحددات الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مما شكل وجه التشابه مع كل من " أندريه سيليك، نغوين ثي نجوك آنه " و " نيكولاس بالتاس، مايك ج توناس، كونستانتينوس بالتاس " و " نيكولاس أنتونا كاكيس، غابرييل تونبل " و " عبد الله علام، سيد ذي الفقار علي شاه " و " بوركو توركان، هاكان يتكينر " والتضخم مما شكل وجه التشابه مع كل

من "سارة ماينجاندو، أنجشيد، فيند يلافوك" و "نيكولاس بالتاس، مايك ج توناس، كونستانتينوس بالتاس" و "نيكولاس أنتونا كاكيس، غابرييل تونيل"، و "عبد الله علام، سيد ذي الفقار علي شاه" و الانفاق الحكومي مما شكل وجه التشابه مع كل من "أجيومير جياناكس، أستريو. بابا ثوما" و الجودة التنظيمية مما شكل وجه تشابه مع كل من "نيكولاس بالتاس، مايك ج توناس، كونستانتينوس بالتاس" و "أدريان بلونديل، وينال كارولين روليه" و السيطرة على الفساد مما شكل وجه تشابه مع كل من "نيكولاس بالتاس، مايك ج توناس، كونستانتينوس بالتاس" و "دروش ج، فيلس، منصور رحمان" و الحرية التجارية مما شكل وجه تشابه مع كل من "خليفة معزوز، جيفري وود، شوكسينغ بين، ماوجانغ" و "سارة ماينجاندو، أنجشيد، فيند يلافوك" و "نيكولاس بالتاس، مايك ج توناس، كونستانتينوس بالتاس" و "كونستانتينوس ديليس، ديفيد لوندلمان، إيزابيل فانستيتيكستي" و "فونتيي إنكومو، كريستيس هاسبيس، نيكولاس فيلياس، مايك تسيوناس" و "نيكولاس أنتونا كاكيس، غابرييل تونيل" و "لينا مالميسيفيتش بيروفيتش، سيلفا جولم" و "عبد الله علام، سيد ذي الفقار علي شاه" و "دروش ج، فيلس، منصور رحمان" و "أدريان بلونديل، وينال كارولين روليه" و "جاست مايكل" و "حرية الاستثمار" مما شكل وجه تشابه مع "أندرية سيليك، نغوين ثي نجوك أنه" و "جاست مايكل"، ومؤشر الحرية المالية مما شكل وجه تشابه مع "أدريان بلونديل، وينال كارولين روليه" و "جاست مايكل" و فاعلية الحكومة مما شكل وجه تشابه مع "نيكولاس بالتاس، مايك ج توناس، كونستانتينوس بالتاس" و "دروش ج، فيلس، منصور رحمان" و المعاهدات التجارية الإقليمية مما شكل وجه تشابه مع "دروش ج، فيلس، منصور رحمان" و "جاست مايكل" و المسافة الجغرافية مما شكل وجه تشابه مع "أندرية سيسليك" و "دروش ج، فيلس، منصور رحمان".

4- الإطار الزمني للدراسة:

الفترة الزمنية للدراسة الحالية امتدت من (2005-2021)، وتشابهت من حيث طول الفترة الطويلة مع دراسة "أندرية سيليك، نغوين ثي نجوك أنه 2019" بين (1995-2012).

ثانيا: مواضيع الارتكاز ومواطن التميز وأوجه التباين مع الدراسة الحالية:

1- الطريقة المستخدمة:

تميزت الدراسة الحالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والاستقرائي والتجريبي القياسي الكمي باستخدام برنامج "ستاتا 17"، حيث تم استخدام مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات.

1- عينة الدراسة:

اختلفت دراستنا على الدراسات السابقة من حيث العينة، إذ اعتمدت دراستنا في اختيار العينة على عدة معايير اقتصادية هامة جعلت منها عينة متكاملة معبرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

2- متغيرات الدراسة:

تميزت الدراسة الحالية بمتغير fta_wto_raw وهو متغير الانخراط في اتفاقيات تجارية اقليمية، ومتغير Inr_d أسعار الفائدة طويلة الأجل في بلد المستضيف، ومتغير eu_o عضوية الاتحاد الأوروبي للبلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، ومتغير eu_d عضوية الاتحاد الأوروبي للبلد المستضيف للاستثمار.

3- الإطار الزمني للدراسة:

تميزت الدراسة الحالية بجدائة بياناتها وفترة الدراسة الممتدة الى سنة 2021 في حين تعتبر أحدث دراسة من الدراسات السابقة كانت " سارة ماينجاندو، أنجشيد، فيند يلافوك "، حيث كانت الدراسة في الفترة الممتدة (1999-2017).

4- جوانب أخرى ارتكزت عليها الدراسة واختلفت وتميزت بها الدراسة الحالية:

هناك نقاط أخرى ارتكزت عليها الدراسة أو اختلفت وتميزت بها الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أبرزها.

- استفادت الدراسة الحالية من دراسة " خليفة معروز، جيفري وود، شوكسينغ بين، ماوجانغ "، حيث تسلط هاته الدراسة الضوء على التدفقات الصادرة من 32 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الى 13 بلد من بلدان أمريكا اللاتينية، حيث استفادت الدراسة من معرفة حجم و نوعية الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق و المحددات الفعلية التي تضبطه و تميزه لما يكون الاستثمار الأجنبي المتدفق لغير دول المنظمة ;

- استفادت الدراسة الحالية من دراسة " فونتينى إنكومو، كريستيس هاسبيس، نيكولاس فيليبس، مايك تسيوناس "والتي تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من 24 بلد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و24 بلد من البلدان النامية، اذ استفادت الدراسة من فهم المحددات الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عندما يكون التدفق للدول النامية ومقارنتها مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلدان النامية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

- استفادت الدراسة الحالية من دراسة " جاست مايكل "، والتي تدرس المحددات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان المنظمة والتي تنتمي للاتحاد الأوروبي EU25 والبلدان الغير منتمية، حيث تمثلت الاستفادة في الدور الذي يلعبه الانضمام الى الاتحاد الأوروبي في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث المحددات الاقتصادية والسياسية؛ - استفادت الدراسة الحالية من دراسة " دروش ج، فيلس، منصور رحمان "، والتي تدرس، تأثير التكامل الإقليمي على تدفقات الاستثمار الأجنبي من خلال الاتفاقيات التجارية الإقليمية "RIA" و"ANZECERTA" و "NAFTA" و "EU"، حيث سلطت هذه الدراسة أهمية الاتفاقيات الإقليمية التجارية وأثرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر للبلدان التي تنتمي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنخرطة في أحد الاتفاقيات المذكورة.

- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، بتسليطها الضوء عن التدفقات البينية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل حصر وفهم أدق لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلية؛

- اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة وخاصة القياسية منها باستخدام البعد الثالث حيث اعتمدت دراستنا القياسية ثلاثة أبعاد وهي البعد الأول "السلسلة الزمنية"، والبعد الثاني "متغيرات الدراسة"، وبعد الثالث "البلد المصدر والمستضيف"، وهي طريقة قياسية حديثة، إضافة الى حادثة البيانات.

خلاصة الفصل

ارتكازا على المعارف السابقة وتحديدًا للفجوة البحثية وما يمكن أن تضيفه دراستنا تم مراجعة أبحاث ذات صلة قوية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ سلطت دراستنا الضوء بداية على الأدبيات التي تعرضت لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان غير بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهذا بهدف معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة في بلدان عدة النامية منها و المتقدمة، و إقليميا مثل دول المينا و دول جنوب آسيا و الدول العربية و عبر منظمات أخرى مثل دول البريكس، ثم سلطت دراستنا الضوء على الأدبيات التي تعرضت لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، إذ كانت معظم هاته الأدبيات تدرس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من هاته البلدان الى دول مختلفة من العالم، دول نامية و دول في مناطق جغرافية متعددة في العالم مثل افريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية.

ثم تطرقنا الى الجوانب التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث عينة الدراسة و ربط المتغيرات و الاطار الزمني، و مجال الدراسة و الطريقة المستخدمة و المؤشرات المعتمد عليها، حيث وجدنا أن كل الدراسات التي تناولناها لم تتطرق أي منها للاستثمار الأجنبي المباشر البيئي، و خاصة التي تناولت دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، كما تميزت دراستنا خاصة عن الدراسات التي استخدمت الأسلوب القياسي و بالأخص التي استخدمت نموذج الجاذبية، استخدام نموذج ستاتا 17 باستخدام تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE، و استخدام البعد الثالث حيث اعتمدت دراستنا القياسية ثلاثة أبعاد وهي البعد الأول "السلسلة الزمنية"، والبعد الثاني "متغيرات الدراسة"، وبعد الثالث "البلد المصدر والمستضيف"، وهي طريقة قياسية حديثة، إضافة الى حادثة البيانات.

الفصل الثالث

"دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي
المباشر لدول منظمة التعاون الاقتصادي
والتنمية (2005-2021)"

تمهيد

إن معرفة المحددات الحقيقية المؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ينطلق من فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية من جهة و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية من جهة أخرى، حيث تطرقنا سابقا الى الدراسة النظرية للاستثمار الأجنبي ومحدداته، وسوف نحاول في هذا الفصل توضيح العلاقة بين هاته المحددات و تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية و ترجمتها في صور نماذج رياضية تسهل عملية القياس الكمي، و لا يتم ذلك الا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي الذي يهتم بالأسس القياسية و الاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية.

فالاقتصاد القياسي علم يجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية من أجل تحديد مكونات النظرية الاقتصادية وصياغتها في شكل نماذج قياسية تساعد على إعطائها تقديرات عددية تقرها من الواقع بغرض استخدامها في دراسة الظواهر الاقتصادية، إضافة الى المساهمة في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات الاقتصادية المختلفة.

و تماشيا مع التوجهات الحديثة لأساليب نماذج الاقتصاد القياسي، فإننا سنقوم بقياس تأثير مختلف المحددات المختارة على الاستثمار الاجنبي المباشر و ذلك باستخدام أدق تلك الأساليب إستعمالا ألا وهو نموذج الجاذبية، الذي يعتمد على تحديد مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين
المبحث الأول: الطريقة و متغيرات الدراسة.
المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة و تحليل النتائج.

المبحث الأول: الطريقة و متغيرات الدراسة.

لتحديد طريقة الدراسة القياسية فاننا اعتمدنا على نموذج الجاذبية فيجب أولا التطرق لماهية نموذج الجاذبية وذلك يستلزم التطرق الى المفهوم الفيزيائي و كيفية صياغته و مضمونه الاقتصادي بالإضافة الى تطوره التاريخي و المتغيرات المؤثرة من أجل التحليل الاقتصادي.

المطلب الأول: نموذج الجاذبية

أولا: الإطار النظري لنموذج الجاذبية

يعتبر نموذج الجاذبية من أهم النماذج الشائعة في التحليل الاحصائي و في قياس التدفقات سواء التجارية أو الاستثمارية أو السياحية بين بيئتين جغرافيتين (Head.2003) و قد وضع نيوتن (Newton.1687) قانونه حول الجاذبية في الفيزياء الذي يعبر عن قوة الجذب بين جسمين (j,i) و بين محتوى القانون أن قوة الجذب بين أي جسمين تتناسب طرديا مع حجم كل منهما و عكسيا مع مربع المسافة بينهما، و قد ساغ هذه العلاقة القائمة بين هذين الجسمين، و المعبر عنه بالمعادلة الآتية¹.

$$F_{ij} = G \frac{M_i M_j}{D_{ij}^2}$$

F_{ij}: مقدار الجذب؛

M_i, M_j: الحجم؛

D_{ij}: المسافة بين الجسمين؛

G: ثابت الجاذبية يعتمد على وحدات قياس القوة و مجالها.

ثانيا: مفهوم الجاذبية

لم يقتصر نموذج الجاذبية على الفيزياء فقط بل أستخدم في مختلف العلوم و طبق أيضا في العلوم الاقتصادية. لقد ظهرت نماذج الجاذبية (Les modèles gravitaires) سنة 1860م من قبل الاقتصادي كاري (h.carrey) الذي طبق لأول مرة قانون نيوتن الفيزيائي في مجال العلوم الاجتماعية و لقي تطبيقا واسعا خاصة بعد الحرب العالمية الأولى حيث ظهرت العديد من الدراسات التي تهتم بتحديد وقياس أهم المحددات التي يتركز عليها التبادل التجاري بين دول العالم كنتيجة طبيعية للنمو المتسارع في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الغير مباشرة بين هذه الدول و التي تؤثر على معدلات التجارة الدولية .

و ترجع أول محاولة لتطبيق هذا القانون في أغراض تحليل التجارة الدولية إلى كل من تينبرجن (Tinbergen) سنة 1862 وفيهونين (Phoyhone) سنة 1963، حيث أنه إستخلص أن العوامل الأساسية التي تقف وراء

¹ - سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة حسب نموذج الجاذبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2016، ص 108

تدفق التجارة السلعية بين الدول حول العالم إلى كتلة النظام الاقتصادي للدول معبرا عنها بالنتائج المحلي لكل دولة و المنافسة بين هذه الدول كمؤشر لكلفة النقل حيث تعود إدراج تكاليف التنقل كونها تزداد مع كبر الكتلة الاقتصادية.

ونظرا لما يستخدمه هذا النموذج من بساطة الذي عرف في مجال الاقتصاد، فقد تحول هذا النموذج من البساطة الذي عرف بها في مجال الاقتصاد، فقد تحول هذا النموذج إلى أحد أهم النماذج المستخدمة في تفسير التجارة الدولية نظرا لنجاحه التجريبي في تقسيم تدفقات الاستثمار و التدفقات التجارية و التدفقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي حيث يصف "ليمر" (Leamer) و "لينفسون" (Evinson) نموذج الجاذبية بأنه من أوضح و أدق ما توصل إليه علم الاقتصاد فهو يركز على أهمية تحليلية كبيرة كأداة الربط الوظيفي بين مؤشرات التدفقات السلعية بين الأقطار و تقديرات عوامل التطور التاريخي للبلدان، وقد تركز العمل في السنوات الأخيرة على تحسين تقييم معالم هذا النموذج اعتماد على منهجيات الاقتصاد القياسي الحديثة و توسيع نطاقها لتشمل مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على تدفقات التجارة، و أخيرا ربط نموذج الجاذبية بالأسس النظرية للتجارة الدولية.¹

ثالثا: معادلة الجاذبية

كانت معادلة الجاذبية واحدة من أكثر المعادلات التجريبية شيوعاً التي تم استخدامها بنجاح لتحليل مجموعة واسعة من التفاعلات في الاقتصاد الدولي، تفترض معادلة الجاذبية أن كمية التدفق بين موقعين تزداد في أحجامها الاقتصادية وتنخفض في تكلفة النقل بينهما كما تقاس بالمسافة بين المراكز الاقتصادية للمواقع، ومع ذلك ، هناك العديد من المتغيرات التي يمكن أن تجسد الكتل الاقتصادية للمواقع، في دراسات التجارة الثنائية وتدفقات الاستثمار المباشر ، عادة ما يقاس الحجم الاقتصادي للبلدان المصدرة والمستوردة بالنتائج المحلي الإجمالي، ومع ذلك يمكن قياس الحجم الاقتصادي أيضاً من خلال: الناتج القومي الإجمالي ، والناتج المحلي الإجمالي والسكان ، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو قيمة عوامل الإنتاج (القيمة المطلقة أو نصيب الفرد)، لذلك هناك عدد من الطرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي: بالأسعار الجارية ، بالأسعار الثابتة أو في تعادل القوة الشرائية.

رابعا: معادلة الجاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر

تم مؤخرا تطبيق معادلة الجاذبية على الاستثمار الأجنبي من طرف " برينارد" (Brenard) سنة 1997 و براكوني نورباك (Bracconi Norback) و" إربن (Urbain) " سنة 2005، و "برجستناد (Bergstnad) " سنة 2008، حيث كان هدف هؤلاء الاقتصاديين في أبحاثهم هو إسقاط متغيرات معادلة الجاذبية الخاصة بالتجارة الدولية على معادلة الجاذبية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: كالاتحادات الخاصة بالعملة، اتفاقيات الاستثمارات البينية، التكامل الاقتصادي، التي يمكن أن تضع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل

¹ - سي عفيف البشير، مرجع سابق، ص 109

عن التجارة الدولية، و اتفاقية التجارة الحرة كبديل عنها اتفاقية الاستثمارات البينية، ثم يصبح الانحدار هو نفسه في التجارة الدولية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر¹

و سنستعرض الشكل الأساسي لمعدلة الجاذبية لقياس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول

$$FDI_{ij} = A \left(\frac{GDPPF_i GDPPD_j}{DIST_{ij}} \right)$$

FDI_{ij} : تدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين، ij ؛

$GDPPF_i$: هو دخل البلد i مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر؛

$GDPPD_j$: هو دخل البلد j مستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر؛

$DIST_{ij}$: هي المسافة الجغرافية بين المصدر والدولة المضيفة.

A : هو الثابت بين البلدين.

و يمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لتحقيق أغراض الاقتصاد القياسي، من خلال توظيف اللوغاريتم، حيث تتحول المعادلة السابقة في شكلها الخطي كما يلي

$$\ln(F_{ijt}) = \alpha_0 + \alpha_1 \ln(M_{it}) + \alpha_2 \ln(M_{jt}) + \alpha_3 \ln(D_{ij})$$

يلاحظ في هذه المعادلة الخطية تفسير لوغاريتم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمادا على ثلاث

متغيرات تابعة و المتمثلة في "حجم اقتصاد الدولة الأم" و "لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المضيفة" و "لوغاريتم المسافة بينهما"، و يمكن استخدام معلمات النموذج $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$ كمقياس لمرونة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتفسير مستوى أحجام اقتصادات الدول و المسافة بينهما.

تزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على وجه التحديد بمعدل α_1 % إذا زاد حجم اقتصاد الدولة i

بنسبة 1 %، في حين تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي بين الدولتين i و j إذا زادت المسافة بينهما بنسبة

1 %، و تشير النتائج التطبيقية إلى أن متغيرات النموذج تشير إلى جزء بسيط من التغيرات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

♦ المعادلة الهيكلية لنموذج الجاذبية:

نظرا للطبيعة التعددية لمعادلة الجاذبية الهيكلية، وبافتراض انها تحمل في كل فترة زمنية t ، جزء من الخطأ المعبر

عنه بمصطلح $(\sum_{ij;t})$ والمعادلة الخطية الموسعة توضح شكلها التعددي كما يلي :

$$\ln FDI_{ij;t} = \ln E_{j;t} + \ln y_{i;t} - \ln y_t + (1 - \sigma) \ln \pi_{ij;t} - (1 - \sigma) \ln P_{j;t} - (1 - \sigma) \ln \pi_{i;t} + \varepsilon_{ij;t}$$

حيث يمثل كل من :

FDI_{ij} : الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من البلدان i و j ؛

¹ - مبطوش العلجة ومداني بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة تطبيقية على

الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة مستغانم، 2014، ص 12

$E_{j,t}$: الإنفاق الإجمالي للبلد المضيف للاستثمار j ؛

$Y_{i,t}$: الإنفاق الإجمالي في البلد المصدر للاستثمار؛

t_{ij} : مجموع تكاليف الاستثمار بين البلدين i و j ؛

P_j : تمثل المقاومة متعددة الأطراف لحصول البلد المضيف على الاستثمار؛

π_i : تمثل المقاومة متعددة الأطراف لحصول البلد المصدر على الاستثمار.

و لتحليل المعادلة أعلاه، نلتزمس بأنها المعادلة التجريبية الأكثر شعبية و التي تستخدم بشكل روتيني في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر لقياس آثار مختلف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث أستخدمت مئات الأوراق التجريبية لمعادلة الجاذبية لدراسة مختلف آثار المتغيرات سواء المسافة، النمو الديموغرافي، إتفاقات التجارة الإقليمية، التعريفات الجمركية، إعانات التصدير، الحظر، العقوبات التجارية، الإتحادات النقدية، الهجرة، العلاقات الثقافية، الإتحادات الاحتكارية.

خامسا: تقديرات نماذج الجاذبية بين التحديات وأفضل الممارسات

لقد شهدت نظرية الجاذبية في أدبيات التجارة الدولية تطورا كبيرا وخاصة في مجال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال معالجة كل التشوهات والانتقادات التي تتعرض لها النماذج المقطرة من قبل الباحثين الاقتصاديين وخاصة إشكالية التحكم في الأصفار والإختلافات القياسية الناتجة عن التقدير والمقاومة متعددة الأطراف عموما سنتطرق إلى معرفة هذه الأداة وكيفية تطويرها ونحاول إسقاط الأدبيات المتعلقة بالتجارة الدولية في هذا المجال على الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

يخضع تقدير نموذج الجاذبية لعدد من قضايا النمذجة والاقتصاد القياسي يستعرض هذا القسم القضايا الرئيسية الثمانية ويناقش الحلول ذات الصلة التي تم اقتراحها في الأدبيات لمعالجتها¹

1- التحدي الأول: المقاومات متعددة الأطراف

$$\ln FDI_{ij,t} = \ln E_{j,t} + \ln y_{i,t} - \ln y_t + (1 - \sigma) \ln t_{ij,t} - (1 - \sigma) \ln P_{j,t} - (1 - \sigma) \ln \pi_{i,t} + \varepsilon_{ij,t}$$

يمثل أحد التحديات الواضحة في تقدير معادلة الجاذبية في أن مصطلحات المقاومة متعددة الأطراف وهي $P_{j,t}$ و $\pi_{i,t}$ هي بيانات نظرية و على هذا النحو لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر من قبل الباحث أو صانع السياسة و يؤكد Baldwin and Taglioni (2006) على أهمية التحكم المناسب لشروط المقاومة المتعددة الأطراف من خلال وصف الدراسات التي تفشل في القيام بذلك بأنها ارتكبت "خطأ الميدالية الذهبية"

¹ -Yotov, Yoto V., Roberta Piermartini, and Mario Larch. *An advanced guide to trade policy analysis: The structural gravity model*. WTO

1-1 حلول التحدي الأول:

أ- تطورت معالجة شروط المقاومة متعددة الأطراف في تقديرات الجاذبية على مر السنين واقترح الباحثون حلولاً مختلفة لهذا التحدي في ورقتهم الأصلية، استخدم Anderson and van Wincoop برمجة المربعات الصغرى غير الخطية المخصصة التكرارية لحساب المقاومة المتعددة الأطراف في بيئة ثابتة، يبدأ هذا القسم بمناقشة التحديات الرئيسية التي يجب معالجتها من أجل الحصول على تقديرات موثوقة مع نموذج الجاذبية الهيكلية بالإضافة إلى ذلك تتم مراجعة الحلول التي تم اقتراحها في الأدبيات لمعالجة كل من هذه التحديات ومناقشتها على وجه التحديد، يقومون أولاً بتقدير معلمات تكلفة الاستثمار الأجنبي المباشر دون التحكم في المقاومات الثلاثية، بعد ذلك يستخدمون تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر المقدرة لإنشاء مجموعة أولية من المقاومات المتعددة الأطراف، ثم يعيدون تقدير نموذج الجاذبية باستخدام المقاومات الأولية متعددة الأطراف في الانحدار للحصول على مجموعة جديدة من تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تُستخدم لبناء مجموعة جديدة من المقاومة متعددة الأطراف، تتكرر العملية حتى التقارب أي حتى تتوقف تقديرات الجاذبية عن التغير.

ب- استخدم العديد من الباحثين نسخة مختصرة من المعالجة المخصصة من حيث يتم تقريب شروط المقاومة المتعددة الأطراف بما يسمى "مؤشرات البعد" التي تم إنشاؤها كوظائف للمسافة الثنائية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية الصادرة و الواردة، ينتقد بعض الباحثين مثل هذه المقاربات المختصرة لأنها تحمل القليل من التشابه مع النظرير النظري للمصطلحات متعددة الأطراف.

ت- نهج آخر دعا إليه Hummels (2010) و Feenstra (2016) قادر على التغلب على الصعوبات الحسابية للبرمجة المخصصة من Anderson and van Wincoop (2003) بينما في نفس الوقت المحاسبة الكاملة لشروط المقاومة المتعددة الأطراف تتمثل في استخدام التأثيرات الاتجاهية للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الصادرة و المتدفقة الى الداخل) الثابتة في تقديرات المقطع العرضي في الآونة الأخيرة ، قام Yotov و Olivero (2012) بتمديد توصيات المقطع العرضي من Hummels (2010) و (2016) Feenstra وأثبت أن شروط المقاومة متعددة الأطراف يجب أن تحسب من خلال التأثيرات الثابتة لوقت الاستثمار الاجنبي الصادر ووقت الاستثمار الاجنبي المتدفق الى الداخل في إطار عمل تقدير الجاذبية الديناميكي مع بيانات اللوحة وتجدد الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى احتساب شروط المقاومة المتعددة الأطراف غير القابلة للملاحظة ، فإن التأثيرات الثابتة لوقت المصدر ووقت المستورد ستستوعب أيضاً متغيرات الحجم E_j و Y_i ، فمن نموذج الجاذبية الهيكلية وكذلك جميع الخصائص الأخرى الخاصة بالبلد التي يمكن ملاحظتها وغير القابلة للرصد والتي تختلف عبر هذه الأبعاد ، بما في ذلك مختلف السياسات والمؤسسات الوطنية وأسعار الصرف.

2- التحدي الثاني: تدفقات الاستثمارات الصفرية

بدءاً من (Tinbergen (2016 كان مقدر المربعات الصغرى العادي (OLS) هو الأسلوب الأكثر استخداماً لتقدير الإصدارات المختلفة من معادلة الجاذبية، ومع ذلك فإن العيب الواضح في نهج (OLS) هو أنه لا يمكن أن يأخذ في الاعتبار المعلومات الواردة في التدفقات الاستثمارية المباشرة الصفرية، لأن هذه الملاحظات يتم إسقاطها ببساطة من عينة التقدير عندما يتم تحويل قيمة الاستثمار المباشر إلى شكل لوغاريتمي تصبح مشكلة الأصفار أكثر وضوحاً كلما كان تباينات الاستثمارات المباشرة أكثر تفصيلاً.

2-1 حلول التحدي الثاني

اقترح الباحثون على مر السنين عدة مناهج للتعامل مع وجود تدفقات الاستثمارات الصفرية. أ- تتمثل إحدى الطرق المطبقة بشكل متكرر والمريحة للغاية ولكنها غير متسقة من الناحية النظرية في إضافة قيمة صغيرة جداً وفي الواقع تعسفية تماماً لتحل محل تدفقات الاستثمار الصفرية كما، ومع ذلك يجب تجنب هذا النهج لأن النتائج تعتمد على وحدات القياس وتفسير معاملات الجاذبية حيث يتم فقد المرونة¹. ب- يقترح (Eaton and Tamura (1995 و (Martin and Pham (2008 استخدام مقياس "Tobit" estimator كحل اقتصادي قياسي لوجود الأصفار، ومع ذلك فإن نظرية الجاذبية صامتة بشأن تحديد عتبات توبيت، مما تسبب في انقطاع الاتصال بين التقدير والنظرية من الناحية العملية، ينطبق نموذج Tobit على حالة يتم فيها تقريب القيم الصغيرة للاستثمارات المباشرة إلى الصفر أو قد تعكس الاستثمارات المباشرة الصفرية الفعلية الاستثمارات المباشرة السلبية المرغوبة.

ت- تم التغلب على الصعوبة المرتبطة بنموذج Tobit بواسطة بعض الباحثين الذين يطرحون عملية اختيار مؤلفة من خطوتين نظرياً حيث يجب على المستثمر الأجنبي استيعاب بعض التكاليف الثابتة لدخول السوق، وبالتالي توفر التكاليف الثابتة تفسيراً اقتصادياً بديها لتدفقات الاستثمارات المباشرة الصفرية لربط النظرية والتجربة، يتم تقدير نموذج Helpman و Melitz و Rubinstein HMR على مرحلتين، مرحلة أولى تقدير: احترازي للمرحلة الأولى، والذي يحدد إمكانية تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الخارج، ومرحلة ثانية: تقدير OLS للمرحلة الثانية بناء على العينة الإيجابية تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الخارج التي تراعي أيضاً الاختيار في الاستثمار في الخارج بسبب التكاليف الثابتة للاستثمار في الخارج، تتمثل بعض التحديات مع تقدير HMR في أنه من الصعب العثور على قيود استبعاد جيدة للمرحلة الأولى من تقدير الاحتمال أو الحاجة إلى برمجة مخصصة عندما يعتمد

¹ - Anderson, J. E. The Gravity Model. Annual Review of Economics 3, (2011), P152

التحديد على شكل وظيفي، تنشأ صعوبات إضافية مع نهج HMR لتقدير بيانات اللوحة وعندما تؤخذ الاعتبار الديناميكية في الاعتبار¹.

ث- يقترح Egger et al (2011) نموذج ثقل من جزئين يمكن من تحليل آثار المتغيرات التوضيحية على الاستثمارات المباشرة الصادرة إلى تأثير على هامش الدولة الواسع، أي قرار الاستثمار في الخارج إلى بلد ما على الإطلاق، وعلى الهامش المكثف أي أن قيمة الاستثمارات المباشرة الصادرة مشروطة بالاستثمارات المباشرة الصادرة الإيجابية، بالإضافة إلى ذلك وخلافاً - هناك من يعني نهمهم أيضاً بالعوامل الانحدارية الداخلية المحتملة مثل اتفاقيات التجارة الإقليمية في معادلة تقدير الهامش الموسع والمكثف.

ج- الحل السهل والمريح لوجود تدفقات استثمارية صفرية هو تقدير نموذج الجاذبية في شكل مضاعف بدلاً من الشكل اللوغاريتمي، هذا النهج الذي دعا إليه Santos Silva و Tenreyro (2006) يتمثل في تطبيق مقدر نموذج (PPML) Poisson Pseudo Maximum Likability لتقدير نموذج الجاذبية، تظهر محاكاة Monte Carlo أن مقدر PPML يعمل جيداً حتى عندما تكون نسبة الأصفار كبيرة.

3- التحدي الثالث: بيانات التجارة غير متجانسة

من المعروف أن البيانات الاستثمار الأجنبي المباشر تعاني من التباين في المرونة المشككة مهمة لأنه، كما أوضح البعض في ظل وجود تباين المرونة ويسبب (عدم مساواة التجانس)، فإن تقديرات آثار تكاليف الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة الاستثمارية ليست متحيزة فحسب بل إنها غير متسقة أيضاً عند تقدير نموذج الجاذبية في شكل لوغاريتمي خطي باستخدام مقدر OLS أو (أي مقدر آخر يتطلب تحويل غير خطي)

3-1 حلول التحدي الثالث

تقترح الأدبيات حلين على الأقل لمعالجة مسألة عدم التجانس في معادلة الجاذبية

أ- يمكن تقدير المعادلة التالية:

$$\ln FDI_{ij,t} = \ln E_{j,t} + \ln y_{i,t} - \ln y_t + (1 - \sigma) \ln t_{ij,t} - (1 - \sigma) \ln P_{j,t} - (1 - \sigma) \ln \pi_{i,t} + \varepsilon_{ij,t}$$

بعد تحويل المتغير التابع إلى استثمار مباشر معدل حسب الحجم، والتي يتم تعريفها على أنها النسبة بين التجارة والمنتج لأحجام السوقين (E_j, y_i) i,j,t الحدس الكامن وراء هذا التعديل هو يمكن القول أن تباين مصطلح الخطأ يتناسب مع منتج الأحجام $\varepsilon_{ij,t}$ الحدس وراء هذا التعديل العيب المحتمل لهذا النهج هو أنه يمثل (من المنتج) حجم البلد باعتباره المصدر الوحيد للتباين المرونة علاوة على ذلك، باستخدام المقترح للاستثمار المعدل حسب الحجم كمتغير تابع لن تلغي مسألة "التدفقات الاستثمارية المباشرة الصفرية" تم تسليط الضوء عليه في التحدي الثاني.

¹ - Anderson, J.E., Borchert, I., Mattoo, A., and Yotov, Y. V. (2015a) 'Modeling Services Trade, Trade

Costs, Borders and Output', Manuscript, P19

ب- نصح بديل وأكثر شمولاً اقترحه Silva and Tenreyro (2006) هو تطبيق مقدر PPML ، كما نوقش أعلاه يتعامل أيضاً بشكل فعال مع وجود تدفقات استثمارية مباشرة صفرية، مما يجعله خياراً جذاباً للغاية لتحليل الجاذبية التجريبية¹.

4- التحدي الرابع: تكاليف التجارة الثنائية

يعد التحديد المناسب لتكاليف الاستثمارات المباشرة الثنائية أمراً حاسماً لتحقيق التوازن الجزئي وكذلك بشكل عام تحليل سياسة الاستثمار المباشر المتوازنة.

4-1 حلول التحدي الرابع

الممارسة القياسية المقترحة في الأدبيات هي تفويض يظهر عن مصطلح تكلفة الاستثمارات المباشرة الثنائية في مواصفة الجاذبية الهيكلية $(1-\sigma) \ln t_{ij}$ ، t ، باستخدام سلسلة من المتغيرات التي يمكن ملاحظتها والتي أصبح معظمها متغيرات مشتركة في الجاذبية التجريبية. المواصفات وهي:

$$(1 - \sigma)nFDI_{ij,t} = \beta_1 DISI_{ij} + \beta_2 CNTG_{ij} + \beta_3 LANG_{ij} + \beta_4 CLNY_{ij} + \beta_5 RTA_{ij} + \beta_6 \tilde{\pi}_{ij}$$

أول متغيرين في المعادلة هما أكثر وكلاء الجاذبية استخداماً وقوة لتكاليف الاستثمارات المباشرة $DISI_{ij}$ و $CNTG_{ij}$ هو لوغاريتم المسافة الثنائية بين الشركاء الاستثماريين $DISI_{ij}$ و المؤشر الذي يلتقط وجود حدود متجاورة بين البلدان $CNTG_{ij}$ و هما البلد I و J ، و $LANG_{ij}$ و $CLNY_{ij}$ هما متغيرات و همية تأخذ قيمة واحد للغة الرسمية المشتركة ووجود روابط استعمارية على التوالي و أخيراً RTA_{ij} و $\tilde{\pi}_{ij}$ كلاهما من متغيرات السياسة الاستثمارية فـ: RTA_{ij} هو متغير وهمي يفسر وجود هيئة الطرق والمواصلات بين الشركاء الاستثماريين I و J في الوقت t ، من خلال أخذ قيمة واحد ، والصفر، بخلاف ذلك يمثل المصطلح $\tilde{\pi}_{ij}$ التعريفات الثنائية ويتم تعريفه $\tilde{\pi}_{ij} = \ln(1 + tariff_{ij,t})$ حيث أن $tariff_{ij,t}$ هي التعريف الجمركية التي يفرضها البلد J على الواردات من البلد I نظراً لأن التعريفات تعمل كمحولات مباشرة للأسعار، فإن المعامل على $\tilde{\pi}_{ij}$ يمكن التعبير عنه فقط من حيث مرونة الاستبدال التجارية، $\beta_6 = -\sigma$ مما يعني أن المرونة التجارية نفسها يمكن استردادها مباشرة من التقدير على $\tilde{\pi}_{ij}$ ².

¹ - Anderson, J. E., Larch, M. and Yotov, Y. V. (2015b), 'Estimating General Equilibrium Trade Policy

Effects: GE PPML', Munich, CESifo, Working Paper No. 5592.P365

² - Anderson, J. E., Larch, M. and Yotov, Y. V. (2015c), 'Growth and Trade With Frictions: a Structural Estimation Framework', Cambridge, MA, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 21377. P22

5- التحدي الخامس: تجانس السياسة التجارية

أحد أكبر التحديات في الحصول على تقديرات موثوقة لتأثيرات السياسة الاستثمارية نموذج الجاذبية هو أن متغيرات السياسة التجارية $RTA_{ij,t}$ و $\pi_{ij,t}$ داخلية المنشأ، لأنه من الممكن أن تكون السياسة الاستثمارية مرتبطة بتكاليف استثمارية غير قابلة للمراقبة عبر القطاعات، على سبيل المثال قد تعاني متغيرات السياسة الاستثمار من «السببية العكسية»، لأنه على قدم المساواة مع بلد معين أكثر عرضة لتحرير استثماراته مع بلد آخر هو بالفعل شريك استثماري مهم.

5-1 حلول التحدي الخامس

مسألة تجانس السياسة الاستثمارية معروفة في أدب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك في المقام الأول بسبب عدم وجود أدوات موثوقة، محاولات مبكرة لحساب التجانس مع المتغير الآلي القياسي العلاجات في المقطع العرضي لم تنجح الإعدادات في معالجة المشكلة.

يلخص بعض الباحثين النتائج المستخلصة من الدراسات الحالية على أنها "مختلطة في أحسن الأحوال" لعزل تأثير الاتفاقات التجارية الإقليمية على التدفقات الاستثمارية، و يقترح نفس المؤلفين تطبيق طرق متوسط تأثير العلاج ATE الموصوفة في (Wooldridge 2010) من أجل معالجة التجانس الداخلي لـ $RTAs$ في بيانات لوحة الاستثمار المباشر على وجه الخصوص، فإن الاختلاف الأول في التدفقات الاستثمارية المباشرة الثنائية أو استخدام التأثيرات الثابتة للزوج القطري يلغي أوفسر على التوالي الروابط غير القابلة للملاحظة بين المتغير المشترك لسياسة الاستثمارية الداخلية ومصطلح الخطأ في انحدارات الجاذبية، وتجدد الإشارة إلى أن مجموعة التأثيرات الثابتة الزوجية سوف تمتص جميع المتغيرات الثنائية غير المتغيرة للوقت (مثل المسافة الثنائية) المستخدمة بشكل قياسي في انحدارات الجاذبية، ومع ذلك فإن التأثيرات الثابتة للزوج لن تمنع تقدير تأثيرات سياسة الاستثمارية الثنائية، لأن السياسات الاستثمارية تتغير بمرور الوقت حسب التعريف بالإضافة إلى ذلك، فإن التأثيرات الثابتة للزوج ستحسب أيضا أي عناصر تكلفة تداول ثابتة غير قابلة للملاحظة و يوضح بعض الباحثين أن التأثيرات الثابتة للزوج هي مقياس أفضل لتكاليف الاستثمارات المباشرة الثنائية من المجموعة القياسية لمتغيرات الجاذبية¹

6- التحدي السادس: سياسة استثمارية غير تمييزية

على الرغم من أهمية السياسات الاستثمارية الأحادية وغير التمييزية، مثل دعم تدفق الاستثمار المباشر الى الخارج أو تعريفات الدولة الأكثر رعاية "MFN" والمصلحة الطبيعية لقياس آثارها على التدفقات الاستثمارات الثنائية، فقد كافح الباحثون وصانعو السياسات لتقدير آثار سياسة الاستثمارية غير التمييزية ضمن نموذج الجاذبية

¹ - Anderson, J. E., Larch, M. and Yotov, Y. V. (2015d) 'On the Growth Effects of the Transatlantic

Trade and Investment Partnership', Manuscript.P56

الهيكلية، تكمن مشكلة المتغيرات المشتركة في سياسة الاستثمار غير التمييزية في أنها خاصة بالاستثمار الى الخارج أو بالاستثمارات المتدفقة من الخارج، وبالتالي سيتم استيعابها ، على التوالي من خلال وقت الاستثمار في الخارج والتأثيرات الثابتة للوقت للمستثمرين نحو الداخل التي يجب استخدامها من أجل التحكم في المقاومة المتعددة الأطراف في نموذج الجاذبية الهيكلية بشكل عام في ظل وجود التأثيرات الثابتة للاستثمار المباشر الداخل و الخارج.

6-1- حلول التحدي السادس

تم اقتراح العديد من الأساليب في الأدبيات لتكون قادرة على تقدير تأثير سياسة الاستثمارية المباشرة غير التمييزية في بيئة الجاذبية.

أ- أحد الحلول الممكنة هو تقريب المقاومة المتعددة الأطراف بـ "مؤشرات البعد" بدلاً من تضمين التأثيرات الثابتة الاتجاهية (الاستثمار المباشر الصادر والوارد) يُمكن التخلي عن التأثيرات الثابتة للاستثمار المباشر الصادر و للاستثمار المباشر الوارد من تحديد تأثيرات السياسات ذات الأهمية الخاصة بكل بلد بشكل منفصل ومع ذلك لا يوصى بهذا النهج لأنه لا يراع ييشكل صحيح شروط المقاومة المتعددة الأطراف وبالتالي من المرجح أن ينتج تقديرات جاذبية متحيزة بما في ذلك آثار السياسة الاستثمارية.

ب- حل آخر هو استخدام تقدير من مرحلتين حيث يتم شرح تقديرات المقاومة المتعددة من المرحلة الأولى من انحدار الجاذبية في الانحدار الإضافي الذي يتضمن المتغير المشترك غير التمييزي

ت- نهج بديل اقترحه بعض الباحثين يتمثل في تقدير نموذج الجاذبية الهيكلية مع التدفقات الاستثمارية المباشرة الدولية والداخلية من خلال الاستفادة من حقيقة أنه في حين أن سياسات الاستثمار غير التمييزية خاصة بكل بلد، تم اقتراح العديد من الأساليب في الأدبيات لتكون قادرة على تقدير تأثير سياسة الاستثمارية غير التمييزية في بيئة الجاذبية، أولاً من غير المحتمل أن تتأثر السياسة الاستثمارية غير التمييزية بأي تدفق استثماري مباشر ثنائي ثانياً حل آخر هو استخدام تقدير من مرحلتين حيث يتم شرح تقديرات المقاومة المتعددة من المرحلة الأولى من انحدار الجاذبية في الانحدار الإضافي الذي يتضمن المتغير المشترك غير التمييزي، ستمتص التأثيرات الثابتة الاتجاهية في نموذج الجاذبية الهيكلية الكثير من الارتباط غير الملحوظ بين المتغيرات المشتركة لسياسة الاستثمار غير التمييزية ومصطلح خطأ الجاذبية.

7- التحدي السابع : التكيف مع تغييرات السياسة الاستثمارية

من الطبيعي أن نتوقع أن تعديل التدفقات الاستثمارات المباشرة استجابة لتغيرات السياسة الاستثمارية لن يكون فوراً لهذا السبب ينتقد التقديرات الاستثمار المباشر المجمع على مدى سنوات متتالية إن التحدي المتمثل في التعديل أكثر وضوحاً في الموصفات الاقتصادية القياسية ذات التأثيرات الثابتة، يتم أحياناً انتقاد تقديراً لآثار الثابتة المطبق على البيانات المجمع على مدار سنوات متتالية على أساس أن المتغيرات التابعة والمستقلة لا يمكن تعديلها بالكامل في غضون عام واحد.

7-1 حلول التحدي السابع

من أجل تجنب هذا النقد استخدم الباحثون بيانات لوحة بفواصل زمنية بدلاً من البيانات المجمعة على مدار سنوات متتالية، على سبيل المثال يستخدم البعض فترات زمنية مدتها 3 سنوات ويستخدم Anderson و Yotov (2016) فواصل زمنية مدتها 4 سنوات، ويستخدم آخرون فواصل زمنية مدتها 5 سنوات. إذ يقدم الباحثون دليلاً تجريبياً على أن تقديرات الجاذبية التي تم الحصول عليها من بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الفاصلة لمدة 3 سنوات و 5 سنوات متشابهة جداً في حين أن التقديرات التي يتم إجراؤها باستخدام عينات اللوحة المجمعة على مدار سنوات متتالية تنتج تقديرات مشبوهة لمعايير مرونة تكلفة الاستثمار المباشر¹

8- التحدي الثامن: الجاذبية مع البيانات المصنفة

يتم التفاوض على العديد من السياسات الاستثمارية وتطبيقها على المستوى القطاعي، مثل التعريفات الجمركية، في حين أنه من الممكن من حيث المبدأ تجميع السياسة التجارية مع الاستمرار في استخدام نموذج الثقل الكلي، يجب تجنب ممارسات التجميع هذه، وحيثما أمكن يجب تقدير الجاذبية على مستوى التجميع الذي هو هدف السياسة المحددة، علاوة على ذلك، حتى بالنسبة للسياسات التي يتم التفاوض عليها على المستوى الإجمالي مثل بعض اتفاقيات التجارة الإقليمية قد يكون من المرغوب أيضاً الحصول على تأثيرات قطاعية لأن تأثيرات هذه السياسات غير التمييزية قد تكون في الواقع غير متجانسة تماماً عبر القطاعات

8-1 حلول التحدي الثامن:

لحسن الحظ من أكثر الخصائص جاذبية لنظرية الجاذبية الهيكلية أن النموذج قابل للفصل، بعبارة أخرى يمكن فصل النفقات الثنائية عبر البلدان على المستويين الإجمالي والقطاعي عن الناتج والنفقات على المستوى القطري (Larch and Yotov (2006)، كما أوضح Anderson and van Wincoop (2004) فإن أحد الآثار الجيدة لقابلية الفصل هو أنه بالنسبة لمجموعة معينة من قيم الاستثمار المحلي على مستوى الدولة $(Y_{i,t}^K)$ ، والنفقات العامة $(E_{i,t}^K)$ ، حيث تشير k إلى فئة السلع من القطاع العام، تقدم النظرية معادلة الجاذبية القطاعية المألوفة:

$$X_{ij,t}^k \frac{Y_{i,t}^k Y_{j,t}^k E_{i,t}^k}{Y_t^k} \left(\frac{f_{ij,t}^k}{P_{j,t}^k \pi_{i,t}^k} \right)^{1-\sigma_k}$$

خاصياتان للمعادلة ستحقان ملاحظة أولاً بحكم التعريف فإن تكاليف الاستثمارات المباشرة الثنائية $f_{ij,t}^k$ بما في ذلك آثار السياسة الاستثمارية هي تكاليف قطاعية محددة، ثانياً المقاومات متعددة الأطراف خاصة

¹ - Anderson, J.E., Borchert, I., Mattoo, A., and Yotov, Y. V. (2015a) 'Modeling Services Trade, Trade Costs, Borders and Output', Manuscript. P 23

بقطاعات محددة أيضا من منظور تجريبي، تعني إمكانية الفصل الاستثماري أن المعادلة يمكن تقديرها لكل قطاع كما لو كانت البيانات مجمعة، وبدلاً من ذلك، يمكن تقدير نموذج الجاذبية بالبيانات المجمعة عبر القطاعات وفي هذه الحالة تتطلب المعالجة المناسبة لمقاومة متعددة الأطراف آثاراً ثابتة لوقت المستثمر المحلي ووقت المستثمر الأجنبي، وينبغي السماح لتأثيرات السياسة الاستثمارية بالتنوع حسب القطاع اعتماداً على مسألة الاهتمام، يمكن أن تكون تقديرات متغيرات السياسة الاستثمارية في تقديرات الجاذبية المجمعة عبر القطاعات خاصة بقطاع معين أو مقيدة لتكون مشتركة عبر القطاعات.

سادساً: مجتمع الدراسة وطرق اختيار العينة وفترة الدراسة

عموماً قبل البداية في تقدير النموذج القياسي، سنتطرق لمجتمع و لعينة الدراسة و هي منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)

1- ملحة تعريفية عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):

1-1 تعريف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD):

هي منظمة دولية تعمل على بناء سياسات أفضل من أجل حياة أفضل، هدفها هو تشكيل السياسات التي تعزز الرخاء والمساواة والفرص والرفاهية للجميع، تستفيد من 60 عاماً من الخبرة والرؤى لتحضير عالم الغد بشكل أفضل جنباً إلى جنب مع الحكومات وصانعي السياسات والمواطنين، تعمل على وضع معايير دولية قائمة على الأدلة وإيجاد حلول لمجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية من تحسين الأداء الاقتصادي وخلق فرص العمل إلى تعزيز التعليم القوي ومكافحة التهرب الضريبي الدولي، تقدم منتدى فريداً ومركزاً للمعرفة للبيانات والتحليل، وتبادل الخبرات، ومشاركة أفضل الممارسات، وتقديم المشورة بشأن السياسات العامة ووضع المعايير الدولية¹.

تأسست منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في 30 سبتمبر 1961م بمقتضى معاهدة التعاون الاقتصادي الإنمائي الموقعة في باريس في 14 ديسمبر 1960م.

وتعتبر هذه المنظمة خليفة المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي أنشأت في سنة 1948 للمساعدة على إدارة خطة مارشال لإعادة اعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، إن زوال كلمة أوروبية من تسمية المنظمة يبين أو يعبر عن إرادة الانفتاح على الدول الغير أوروبية، فهي تتكون من ثمانية عشرة دولة من المنظمة القديمة وهي

¹ - OECD, <https://www.oecd.org/about>, accessed. July 2023

"المانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمرك، اسبانيا، فرنسا، اليونان، ايسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، النرويج، هولندا ، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا، تركيا"¹.

2-1 الدول الأعضاء:

تمتد دول الأعضاء البالغ عددهم 38 دولة حول العالم ، من أمريكا الشمالية والجنوبية إلى أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، ويمثلهم سفراء في مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الذي يحدد عملها ويشرف عليه على النحو المنصوص عليه في اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تتفاعل الدول الأعضاء مع خبراء المنظمة ، وتستخدم بيانات وتحليلات لإبلاغ قرارات السياسة ، ولعب دور رئيسي في مراجعات الدول الخاصة للمنظمة ، والتي تم تصميمها لتشجيع الأداء الأفضل، تشارك المفوضية الأوروبية في عمل المنظمة ، لكن ليس لها الحق في التصويت، إنضمت للدول الأوروبية 18 المذكورة سابقا كندا في 10 أفريل 1961 والولايات المتحدة الأمريكية في 12 أفريل، 1961 ثم انضمت دول أخرى مثل اليابان في 28 أفريل 1964، وفنلندا في 28 جانفي 1969، أستراليا في 7 جوان 1971، نيوزيلندا في 29 ماي 1973، المكسيك في 18 ماي 1994، الجمهورية التشيكية في 21 ديسمبر 1995، المجر في 7 ماي 1996، بولونيا في 22 نوفمبر 1996، كوريا الجنوبية في 12 ديسمبر 1996، جمهورية سلوفاكيا في 14 ديسمبر 2000، وفي 2010 انضمت إليها أستراليا وتشيلي وسلوفاكيا... إلخ وتعتبر كوستاريكا الدولة العضو الثامنة والثلاثين في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و التي إنضمت سنة 2021.

3-1 الشركاء الرئيسيين لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:

تعمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل وثيق مع بعض أكبر الاقتصادات في العالم: "البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا" ، وهم شركاء أساسيون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يشاركون في العمل اليومي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ويقدمون وجهات نظر مفيدة ويزيدون من أهمية المناقشات السياسية، يشارك الشركاء الرئيسيون في مناقشات السياسات في هيئات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويشاركون في استطلاعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنتظمة ويتم تضمينهم في قواعد البيانات

¹ - زهية عطاية، المساهمة التشريعية لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث العلمية، العدد 11، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة الجزائر،

الإحصائية، تم تطوير برامج عمل مشتركة مع البرازيل والصين وإندونيسيا - بدءاً من عام 2014، وتجري مؤخراً مناقشة برامج مماثلة مع الهند وجنوب إفريقيا، تساهم برامج العمل المشتركة في تعزيز التعاون وتقريب الشركاء الرئيسيين تدريجياً من معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

4-1 أهداف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:

نلخص أهم أهداف المنظمة في النقاط التالية:

- أ- تقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات التي تدعم النمو المرن والشامل والمستدام.
 - ب- تحليل السياسات القائمة على الأدلة والتوصيات والمعايير وشبكات السياسة العالمية، بما في ذلك التعاون الوثيق مع مجموعة السبع ومجموعة العشرين.
 - ت- توسيع التجارة على قاعدة متعددة الأطراف.
- من بين هذه الأهداف يتبين لنا دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (الإعلان حول الاستثمار الدولي والمبادئ الموجهة للشركات المتعددة الجنسيات)، والذي انعقد يوم 21 جوان 1976، حيث اتفقت حكومات الدول الأعضاء باستثناء تركيا، اذ ينص الإعلان على المبادئ التي يتعين أن تلتزم بها الشركات المتعددة الجنسيات وبالمقابل الالتزامات التي يمكن أن تنتظرها هذه الشركات من حكومات الدول التي تعمل فيها ويمكن تلخيص بعض النقاط الهامة في هذا الإعلان:

***تحديد السياسات العامة:** وتعلق بالسلوك العام للشركات ومراعاة أهداف الدول التي تستثمر فيها وألوية التقدم الاقتصادي والاجتماعي وحماية البيئة وخلق فرص عمل ونقل التكنولوجيا.

***المعلومات:** أوجب الإعلان ضرورة قيام الشركات بنشر وإتاحة الاطلاع على المعلومات المطلوبة على الأقل مرة كل سنة من بينها نتائج العمليات والمبيعات في كل الوحدات ورأس مال المستثمر ومتوسط العاملين والإنفاق الكلي للمشروعات أيضاً قواعد المحاسبة المتبعة من جانب الشركات.

***المنافسة:** حيث احتوى الإعلان على قواعد تهدف إلى القضاء على المنافسة غير المشروعة التي بدورها تضر بالاستثمارات.

***التمويل:** إلزام الشركات المستثمرة باحترام أهداف البلد المضيف في مجال ميزان المدفوعات وسياسة الائتمان.

***الضرائب:** بالنسبة للضرائب يلزم الإعلان الشركات مسؤولية إعلام السلطات المختصة عن عملياتها ليتسنى لها تحديد الضرائب وعدم التهرب الضريبي.

***العمالة وعلاقة العمل:** ينص الإعلان عن حريات العمالية واحترام قواعد العمل وحل النزاعات المتعلقة، وعلى حق إنشاء المنضمات العمالية.

***العلم والتكنولوجيا:** ينص الإعلان على وجوب احترام الشركات المستثمرة للسياسات العامة التكنولوجية للبلدان المستقبلية وعمل خطة لهاته الشركات تتماشى مع سياسة مساهمة في تطوير قدرات البلد المستقبل في الميادين.

***الضمانات:** ويتمثل في مراقبة واحترام الشركات للتنظيم وتمكين هذه الأخيرة من التعبير عن ارادتها وضمانات تتمثل في تمتع تلك الشركات بالمعاملة الوطنية

2- إقتصاد منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية:

يظهر الإقتصاد العالمي بوادر تحسن، لكن الاتجاه التصاعدي لا يزال ضعيفاً وسط مخاطر هبوط كبيرة، يساعد انخفاض أسعار الطاقة في خفض التضخم العام وتخفيف الضغوط على ميزانيات الأسر، كما أن إعادة فتح الصين في وقت أبكر مما كان متوقعا قد أعطى دفعة للنشاط العالمي، ومع ذلك فإن التضخم الأساسي يثبت أنه مستمر ويتزايد تأثير ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء الإقتصاد، وفي ما يلي موجز عن أهم المحطات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية.

2-1 الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2023 إلى 2.7٪، وهو أدنى معدل سنوي منذ الأزمة المالية العالمية، باستثناء فترة الوباء عام 2020، من المتوقع حدوث تحسن طفيف إلى 2.9٪ في عام 2024، ومن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل من الاتجاه في كل من 2023 و 2024، على الرغم من أنه سيرتفع تدريجياً حتى عام 2024 مع اعتدال التضخم وزيادة الدخل الحقيقي¹، وفي ما يلي جدول يبين توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعامي 2023 و 2024 بالنسبة المؤوية للدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD).

¹ - OECD, [OECD Economic Outlook, June 2023](#), accessed August 2023

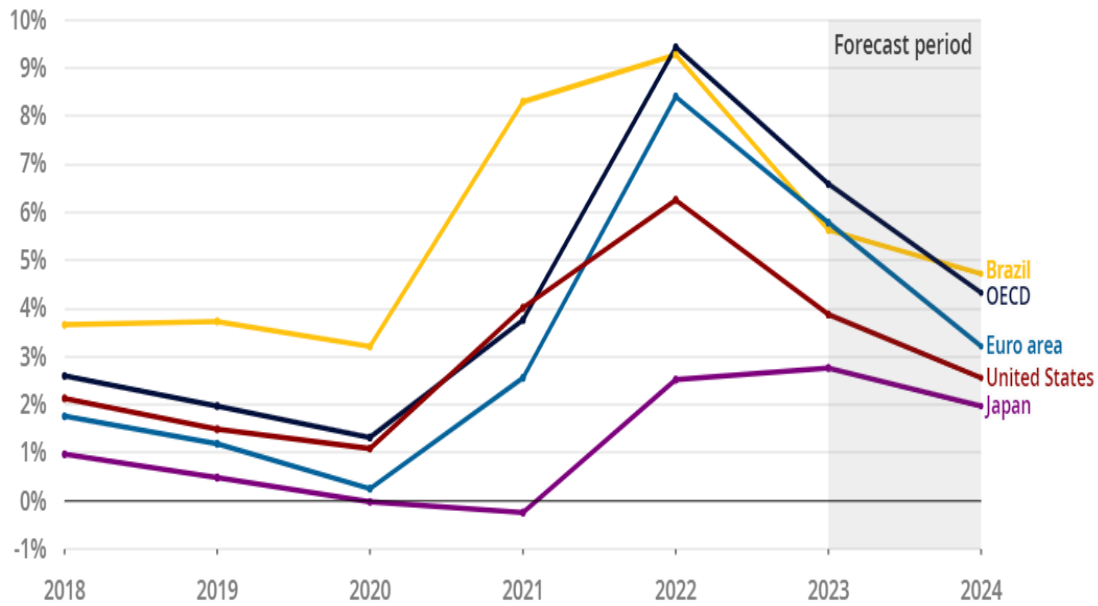
جدول رقم (3-1) توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعامي 2023 و 2024 بالنسبة المئوية لـ: (OECD)

الدولة	2022	2023	2024
السويد	2.9	-0.6	1.9
التشيلي	1.9	-0.5	2.6
المملكة المتحدة	4.4	-0.4	0.2
ألمانيا	1.8	-0.3	1.5
فلندا	2.2	-0.3	1.1
التشيك	2.4	-0.1	2.4
النمسا	4.5	0.1	1.2
الدنمارك	3.1	0.1	1.1
إيطاليا	3.7	0.2	1
بلجيكا	2.9	0.5	1.1
سلوفينيا	5	0.5	2
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	0.5	1
سلوفاكيا	1.6	0.5	2.1
سويسرا	2.1	0.6	1.4
فرنسا	2.6	0.6	1.2
هولندا	4.3	0.8	1.1
بولندا	4.5	0.9	2.4
برتغال	6.7	1	1.2
نيوزيلاند	2.1	1	1.2
كندا	3.2	1	1.3
كولومبيا	8.1	1.2	1.7
اسبانيا	4.7	1.3	1.7
المجر	6	1.5	2.1
ليتوانيا	2.5	1.6	2
اليونان	6.7	1.6	1.6
المكسيك	2.5	1.6	2.1
كوريا	2.7	1.8	1.9
اليابان	1.6	1.8	0.9
النرويج	2.5	1.8	1.6
استراليا	4	1.9	1.6
كوستاريكا	4.3	2.3	3.7
ايسلندا	6.4	2.5	2.3
تركيا	5.3	3	3.4

المصدر: OECD Economic Outlook, June 2023

2-2 التضخم:

انخفض معدل التضخم الرئيسي في معظم الاقتصادات في الأشهر الأخيرة بسبب تراجع أسعار الطاقة، على الرغم من استمرار أسعار المواد الغذائية والخدمات في الارتفاع بسرعة، التضخم الأساسي لا يزال مرتفعاً بعناد، ومن المتوقع انخفاض التضخم العام من 6.4% إلى 4.3% لسنتي 2023 و 2024 على التوالي، والرسم البياني التالي يوضح توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التضخم الرئيسي في عامي 2023 و 2024 بالنسبة المئوية . رسم بياني رقم (3-1) يوضح التضخم الحقيقي و التوقعات لعامي 2023 و 2024 بالنسبة المئوية لـ (OECD)



المصدر: OECD Economic Outlook, June 2023

3- طريقة اختيار عينة الدراسة:

إن أسلوب اختيار العينة و الحجم الذي يمثل المجتمع الذي سحبت منه و إمكانية تعميم نتائجها على المجتمع من المجالات المهمة في الدراسة، ولكي تصلح النتائج التي نحصل عليها للتعبير عن المجتمع، لابد أن تكون العينة ممثلة للمجتمع (أي جميع المشاهدات المراد بحثها)

3-1 تعريف العينة : هي جزء من المجتمع الأصلي أو مجموعة فرعية أو جزئية من عناصره، له خصائص مشتركة وبها يمكن دراسة الكل بدراسة الجزء¹.

¹ - عيسى يونس و آخرون، العينة و أسس المعاينة في البحوث الاجتماعية، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة زيانا، غليزان، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 530

3-2 معايير اختيار العينة:

إعتمدنا في إختيارنا للعينة على العينة القصدية و التي تستخدم عموما في الدراسات الاستطلاعية التي تتطلب القياس أو اختبار فرضيات محددة، وبخاصة إذا كان مجتمع البحث غير مضبوط الأبعاد ، وبالتالي فلا يوجد إطار دقيق يمكن من اختيار العينة العشوائية ففي مثل هذه البحوث يلجأ الباحث لاختيار مجموعة من الوحدات التي تلائم أغراض بحثه، والتي تتناسب مع مدخلات بحثنا من حيث نوع الدراسة (قياسية)، حيث تتطلب الدراسة توافر البيانات عن أفراد العينة للحصول على أفضل النتائج و لقد حددت ثلاث محاور رئيسية من خلالها يتم إختيار العينة.

3-2-1 توافر البيانات:

يعتبر توفر البيانات من أهم شروط إجراء دراسة قياسية، فبعد تحديد كافة المؤشرات التي نأستخدمها في الدراسة القياسية و تنزيلها وفقا للدول المنظمة، قمنا بالتخلي عن الدول التي تفتقر الى تواجد كامل البيانات ونذكر منها (استونيا، سلوفاكيا، كوستاريكا، كولومبيا، لايفيا، ليتوانيا).

3-2-2 تشابه الاقتصاديات:

يوجد العديد من الاقتصادات العينة متشابهة من حيث التموقع و المكانة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، حيث اخترنا من بينهم من حقق الشرط الأول من حيث كمالية البيانات.

3-2-3 مستوى الدخل:

لقد قمنا بتقسيم دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على أساس الدخل وفقا لتقسيم صندوق النقد الدولي، دول ذات دخل مرتفع، ودول ذات دخل متوسط، ودول ذات دخل منخفض، حيث إختيارنا من كل قسم مجموعة من الدول، حيث استقرت عملية اختيار العينة على 19 دولة وهي. (النمسا، بلجيكا، كندا، التشيك، الدنمارك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، المجر، إيطاليا، اليابان، كوريا، المكسيك، هولندا، البرتغال، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية).

3- طريقة إختيار فترة الدراسة:

لقد قمت بإختيار فترة الدراسة الممتدة من (2005-2021)، و ذلك بناء على توفر البيانات خلال هذه الفترة، بالنسبة لأقل سنة "2005" أقدم سنة تتوفر للبيانات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر و أحدث سنة "2021" لتوقف البيانات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني لدول المنظمة عند هاته السنة، إضافة الى ذلك مرور

2- طريقة نموذج الدراسة:

تشمل هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات و منهجيات متسلسلة للوصول إلى التقدير المناسب و الأدق لهاته الدراسة، والتي سنستعرض أهمها كما يلي:

♦ منهجية (Pseudo Poisson Maximum Likelihood (PPML*)

وهي تقنية تقدير للبيانات المستعرضة التي تتميز بوجود مرونة غير متجانسة باعتبارها الأفضل لدراسة نماذج ثلاثية الأبعاد ذات الحجم الكبير للدول و العدد القليل من الفترات الزمنية و تعرف كما يلي:

* مفهوم منهجية مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (PPML):¹

هي من الطرق الممكنة للحصول على تقدير أكثر كفاءة دون اللجوء إلى إنحدار غير الباراميتري، استنادا إلى افتراض الشكل الوظيفي لـ :

$$var(y_i/x_i)$$

و من الموصفات المحتملة، و بافتراض أن التباين الشرطي يتناسب مع الوسط الشرطي كما في الشكل التالي:

$$E[y_i/x_i] = e^{x_i^t B_i} \alpha \quad var(y_i/x_i)$$

حيث B يتم تقديرها عن طريق حل المجموعة التالية من شروط الدرجة الأولى:

$$\sum_{i=0}^n [y_i - e^{x_i^t \hat{B}}] x_i = 0$$

إن المقدر المحدد أدناه يساوي رقميا "مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (PPML) و هو يستخدم غالبا لحساب عدد البيانات، وصيغة المعادلة تعني أن الموصفات الصحيحة للمتوسط الشرطي:

$$E[y_i/x_i] = e^{x_i^t B_i}$$

لذلك ليس من الضروري أن يكون توزيع بواسون (عدد البيانات) و y_i عددا صحيحا بالترتيب بالنسبة إلى المقدر الذي يستند إلى دالة احتمالية بواسون، حيث يتم تقدير الحد الأقصى وفق منهجية (PPML) حتى عندما لا يكون المتغير التابع عدد صحيحا، لأن الافتراض المتمثل في:

$$E(y_i/x_i) \propto E\{y_i/x_i\}$$

و من المحتمل أن يحتفظ بهذا المقدر، فهو لا يحتاج إلى أقصى ما يمكن حساب المرونة غير متجانسة في النموذج، و نتيجة لهذا فالإستنتاج لابد أن يستند إلى تقدير التباين المشترك لـ White robust Eicker، و عموما يتم تعريف نموذج الانحدار لـ poisson بواسطة:

* PPML: و أيضا هي حالة خاصة لتسمية النموذج الخطي المعمم (GLM)، و الذي يفترض فيه أن يكون التباين متناسب مع الوسط.

¹ - Victor Motta, Estimating Poisson pseudo maximum-likelihood rather than log-linear model of a log transformed dependent variable, Published article in the RAUSP Management Journal, Vol, 54 No,4,(8 August 2019), PP.510-511 <https://doi.org/10.1108/RAUSP-05-2019-0110>

$$p_r(y_i = j/x_i) = \frac{e^{-\sigma} \sigma^j}{j!}, j = 1, 2, 3, \dots$$

بحيث يتم تحديد $\sigma = e^{x_i' B_1} = e^{B_0 + B_1 x_{j1}}$ و يمكن تقدير B بواسطة اللوغاريتم الإمكان الأعظم كمايلي:

$$\ln L(\beta) = \sum_{i=1}^n [-e^{x_i' \beta} + (x_i' B) y_i - \ln(y_i!)]$$

و لا يعد انحدار بواسون هو النموذج الأكثر استخداما لتعدد البيانات، و لكنه أصبح أكثر شعبية في تقدير النماذج المصاعفة، و يمكن فهم الأسباب التي جعلت هذا التقدير أكثر شعبية إلى تطابق اتجاه الدرجات و مصفوفة Hessian على التوالي أدناه:

$$S(\beta) = \sum_{i=1}^n [y_i - e^{x_i' \beta}] x_i \text{ and } H(\beta) = - \sum_{i=1}^n e^{x_i' \beta} x_i x_i'$$

إن شكل اتجاه الدرجات يجعل من الممكن ان يتم تقدير B باستمرار لفترة طويلة، على سبيل المثال الشرط الوحيد المطلوب للاتساق هو تصحيح المواصفات الشرطية، بما أن مقدر مصفوفة التباين المشترك، أين لا يفترض المساواة Huber-Whaite-sandwich، حيث يعتبر تقدير التباين الخطي بديل مسموح به لانحدار اللوغاريتم الخطي.

♦ خصائص منهجية (PPLM):

- * تسمح بإقامة فترات الثقة للتنبؤات المعاكسة التي تفسر التغيرات في المقاومة متعددة الأطراف
- * تقدير PPML يأتي دائما مع النظرية، حتى لو كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مفقودة بشكل عشوائي

- * منهجية PPML يكون تقديرها أفضل من المتغيرات الوهمية¹

♦ اختبار إحصائية ستودنت t:

كما تمت الاستعانة باختبار إحصائية (t-statistics) و الذي يستخدم للتعرف على معنوية معالم المقدرة b, b_1 من خلال قسمة المعلمة على خطئها المعياري كالآتي:

$$tb = \frac{b}{sb}$$

وعليه هنا نختبر الفرضية التالية:

¹ - Michael Pfaffermayr. **Constrained Poisson pseudo maximum likelihood estimation of structural gravity models.** International Economics. Vol161. 10.1016/j.inteco.2019, P2
https://doi.org/10.1016/j.inteco.2019.11.014

* فرضية العدم:

$$H_0: B_j = 0 \text{ ضد}$$

* الفرضية البديلة:

$$H_1: B_j \neq 0 \text{ ثم نقارن قيمة } t \text{ المحسوبة مع قيمة } t \text{ الجدولية بدرجة حرية } n - k, \text{ إذا كانت}$$

• t^* المحسوبة $t(n - k) \geq$ الجدولية نقبل الفرض العدمي أي عدم وجود علاقة تأثير معنوية للمتغير

المستقل على المتغير التابع، أما إذا كانت:

• t^* المحسوبة $t(n - k) \leq$ نقبل الفرضية البديلة أي وجود علاقة أو تأثير معنوي للمتغير المستقل على

المتغير التابع¹

♦ اختبار معنوية معالم النموذج F:

و هو يهدف إلى اختبار الفرضية الآتية:

* فرضية العدم:

$$H_0: B_j = 0, \text{ و التي تنص على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات المستقلة و بين المتغير التابع}$$

* الفرضية البديلة:

$$H_1: B_j \neq 0, \text{ و التي تنص على وجود علاقة بين كل المتغيرات المستقلة وبين قيمة المتغير التابع، و تحسب}$$

قيمة F وفق الصيغة التالية

$$F = \frac{R^2 - (K - 1)}{1 - R^2(n - k)}$$

حيث أن:

R^2 : يمثل معامل الارتباط الجزئي

K: تمثل عدد المشاهدات

n: تمثل حجم العينة، ثم يتم مقارنة بين قيمة F المحسوبة و بين F الجدولية بدرجة الحرية K-1 للبسط و n-k

للمقام و بمستوى معنوية α أي 0.05 أو 0.01

• إذا كانت $F(K - 1)n - k\alpha \geq F$ يعني قبول فرضية العدم أي أن أي العلاقة الخطية غير

معنوية بمعنى أن المتغير العشوائي هو المصدر الوحيد لإنحرافات المتغير التابع، و أن قيمة y_i لا تتأثر قيمته

بقيمة المتغيرات المستقلة

¹ - حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار الكتب، العراق، 2018، ص 119.

- إذا كانت $F(K - 1)n - k\alpha \leq F$ نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على وجود تأثير أو علاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و بالتالي فإن العلاقة الخطية معنوية.¹

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة:

أولاً: متغير النموذج التابع

1- الاستثمار الأجنبي المباشر البيئي

هي الاستثمارات التي تغطي التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة والمخزون الوارد والمخزون الصادر حسب المنطقة أو الدولة، والتي مصدرها أشخاص طبيعيين أو معنويين من الدولة المصدرة إلى الدولة المضيفة والتي توظف مشاريع خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية، حيث يمثل الجدول التالي الاستثمارات البيئية بين الدول محل الدراسة خلال الفترة المحددة، و في مايلي جدول يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البيئية بين 07 دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسنتي 2005 و 2021 .

¹ - حميد عبيد، نفس المرجع، ص 120.

الجدول رقم (3-2): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البيئية بالمليون دولار بين 07 دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنتي 2005 و 2021

السنوات	الدولة المضيفية	النمسا	فرنسا	بلجيكا	هولندا	كندا	المملكة المتحدة
2005	إيطاليا	2078.63	35013.50	2063.30	42797.16	823.43	28144.11
2021		5419.68	87359.85	11902.11	119290.17	674.90	31264.57
السنوات	د-المضيفية	إيطاليا	فرنسا	بلجيكا	هولندا	كندا	المملكة المتحدة
2005	النمسا	2179.40	1971.70	896.04	6730.78	181.70	5659.83
2021		12018.69	5049.67	910.60	6728.95	5074.50	10473.04
السنوات	د-المضيفية	إيطاليا	النمسا	بلجيكا	هولندا	كندا	المملكة المتحدة
2005	فرنسا	14184.72	1530.07	25888.52	57845.42	5226.07	66732.10
2021		26280.75	4686.61	65618.50	125056.76	11849.57	120650.43
السنوات	د-المضيفية	إيطاليا	النمسا	فرنسا	هولندا	كندا	المملكة المتحدة
2005	بلجيكا	324.42	319.70	11598.81	2539.90	63.70	336.22
2021		7919.82	4234.86	163703.88	127916.27	1227.53	12807.47
السنوات	د-المضيفية	إيطاليا	النمسا	فرنسا	بلجيكا	كندا	المملكة المتحدة
2005	هولندا	2156.49	2725.11	31908.53	42122.38	1638.60	62815.50
2021		61835.38	3560.79	105193.95	185476.59	31108.09	478731.08
السنوات	د-المضيفية	إيطاليا	النمسا	فرنسا	بلجيكا	هولندا	المملكة المتحدة
2005	كندا	843.24	184.62	24423.15	2366.58	18664.70	25664.83
2021		4502.68	469.54	5441.19	3651.00	117636.78	58674.23
السنوات	د-المضيفية	إيطاليا	النمسا	فرنسا	بلجيكا	هولندا	كندا
2005	المملكة المتحدة	10541.47	965.99	96958.44	7715.83	164577.43	26839.25
2021	المتحدة	15930.58	6455.77	127961.75	170520.46	174215.44	29504.03

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات [/https://stats.oecd.org](https://stats.oecd.org)

بالنسبة لإيطاليا فإننا نلاحظ أن أكبر قيمة للتدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2005 كانت من طرف دولة هولندا بقيمة 42.79716 مليون دولار و أقل قيمة كانت من طرف دولة كندا بقيمة 823.43 مليون دولار، و في سنة 2021 سجلت إيطاليا أكبر قيمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف دولة هولندا أيضا بقيمة 119.29017 مليون دولار، أما بالنسبة لدولة النمسا فلقد كانت أكبر قيمة للتدفق سنة 2005 كانت من نصيب هولندا بقيمة 673078 و اقل قيمة كانت من نصيب كندا بقيمة 181.70 مليون دولار، بينما في سنة 2021 فان أعلى قيمة للتدفق قد كانت من نصيب إيطاليا بقيمة 12.018.69 مليون دولار و أقل قيمة من نصيب بلجيكا 910.60 مليون دولار، و في دولة فرنسا في سنة 2005 فلقد كانت حصة

الأسد من نصيب المملكة المتحدة بقيمة قدرها 66.732.10 مليون دولار و أقل قيمة لكندا بقدر 5.226.07 مليون دولار ، و في سنة 2021 كان أكبر تدفق من نصيب هولندا بقدر 125.056.76 مليون دولار، و في دولة بلجيكا سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2005 أعلى قيمة لها 11.598.81 و ذلك عن طريق فرنسا و أقل قيمة من نصيب كندا بقيمة 63.70 مليون دولار، بينما في سنة 2021 سجلت أعلى قيمة للتدفق من طرف فرنسا أيضا بقيمة 163.703.88 مليون دولار ، أما في باقي الدول فلقد سجلت أعلى قيمة للتدفق سنة 2021 من طرف المملكة المتحدة الى هولندا بقيمة 478.731.08 مليون دولار و أقل قيمة كانت من نصيب كندا من طرف النمسا سنة 2005.

ثانيا المتغيرات الكمية المستقلة

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

حيث يعد هذا الأخير مؤش على الطلب الجاري و بالتالي للإحتمالات المستقبلية كما أوضحت دراسات علمية أن هناك علاقة قوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره مقياس لحجم السوق في الدولة المصيفة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر لأن إرتفاع هذا المعدل يعني إرتفاع فرص التقدم و التحسن في الإقتصاد المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإشباع رغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و الجدول التالي يبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي لبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من سنة 2016 الى غاية 2022.

الجدول رقم (3-3): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي لبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من سنة 2016 الى غاية 2022.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي							
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
النمسا	52,665	54,188	56,956	59,720	57,259	59,991	67,743
بلجيكا	48,599	50,443	52,531	55,805	54,544	58,846	64,896
كندا	46,472	48,317	49,993	49,832	47,226	53,023	58,348
التشيك	36,101	38,843	41,157	44,223	42,818	44,813	49,122
الدنمارك	51,967	55,356	57,479	59,884	60,768	66,118	74,859
فنلندا	44,934	47,570	49,573	51,812	52,294	54,773	59,463
فرنسا	42,856	44,446	46,337	50,222	47,829	51,012	55,043
ألمانيا	50,579	53,071	55,196	57,397	56,482	58,799	63,409
المجر	27,942	29,496	31,909	34,646	34,170	36,773	41,907
إيطاليا	40,267	41,951	43,428	45,800	43,144	46,686	51,790
اليابان	40,643	41,531	42,265	42,427	41,867	42,895	45,638
كوريا	39,575	40,957	43,044	43,410	44,695	46,875	49,895
المكسيك	19,791	20,202	20,561	20,245	18,466	19,439	21,332
هولندا	52,289	55,090	57,825	60,208	59,821	64,489	70,861
البرتغال	31,608	33,045	34,929	37,299	34,956	36,770	41,873
إسبانيا	37,333	39,601	40,777	43,136	37,996	40,734	45,825
تركيا	26,696	28,193	28,281	28,011	27,974	30,680	37,300
المملكة المتحدة	44,231	46,117	47,219	49,318	45,872	49,682	53,942
الولايات المتحدة الأمريكية	57,593	59,589	62,450	64,690	63,481	70,181	76,360

المصدر: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=SNA_TABLE1#

من الجدول يتضح لنا أن أكبر نصيب فرد من الدخل الإجمالي كان من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2016 بقدر 57.593 دولار أمريكي تليه 52.665 دولار ثم دولة هولندا ب 52.289 دولار، وكانت أقل قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت للمكسيك بقدر 19.791 دولار، بينما في سنة 2022 بقت الولايات المتحدة الأمريكية متصدرة بنصيب فرد قدره 76.360 دولار و تليها الدنمارك ب 74.859 دولار، و أقل قيمة كانت بقت للمكسيك بقيمة 21.332 دولار.

2- التضخم:

يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارات من قبل المستثمرين و هذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير و حجم الأرباح و الأجور و التكاليف العملية الإنتاجية، و بالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية و ربما يكون الارتفاع في الأسعار أعلى من الإرتفاع في التكاليف الإنتاج و يصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، و بالإضافة الى ذلك فإن إرتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة البلد المحلي، تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية و كلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري.

فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية أي تتجه إلى انتاج السلع و الخدمات التي ترفع أسعارها و ذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في أنشطة قصيرة الأجل و يتبعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، و هذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية، عموما لا تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تعدى إلى رؤوس الأموال المحلية¹، و في مايلي جدول يبين نسبة التضخم بالمئة للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2005 و 2016 و 2021

الجدول رقم (3-4): نسبة التضخم بالمئة للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2005 و 2016 و 2021

نسبة التضخم بالمئة للدول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2005 و 2016 و 2021							
السنوات	2005	2016	2017	2018	2019	2020	2021
النمسا	2.3	0.9	2.1	2.0	1.5	1.4	2.8
بلجيكا	2.8	2.0	2.1	2.1	1.4	0.7	2.4
كندا	2.2	1.4	1.6	2.3	1.9	0.7	3.4
النشيك	1.9	0.7	2.5	2.1	2.8	3.2	3.8
الدنمارك	1.8	0.3	1.1	0.8	0.8	0.4	1.9
فلندا	0.6	0.4	0.8	1.1	1.0	0.3	2.2
فرنسا	1.7	0.2	1.0	1.9	1.1	0.5	1.6
ألمانيا	1.5	0.5	1.5	1.7	1.4	0.5	3.1
المجر	3.6	0.4	2.3	2.9	3.3	3.3	5.1
إيطاليا	2.0	-0.1	1.2	1.1	0.6	-0.1	1.9
اليابان	-0.3	-0.1	0.5	1.0	0.5	0.0	-0.3
كوريا	2.8	1.0	1.9	1.5	0.4	0.5	2.5
المكسيك	4.0	2.8	6.0	4.9	3.6	3.4	5.7
هولندا	1.7	0.3	1.4	1.7	2.6	1.3	2.7
البرتغال	2.3	0.6	1.4	1.0	0.3	0.0	1.3
اسبانيا	3.4	-0.2	2.0	1.7	0.7	-0.3	3.1
تركيا	8.2	7.8	11.1	16.3	15.2	12.3	19.6
المملكة المتحدة	2.1	1.0	2.6	2.3	1.7	1.0	2.5
الولايات المتحدة الأمريكية	3.4	1.3	2.1	2.4	1.8	1.2	4.7

المصدر: https://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=MEI_PRICES

من الجدول نلاحظ أنه في سنة 2005 أكبر قيمة للتضخم كانت في دولة تركيا بمعدل 8.2 بالمئة و تليها المكسيك بنسبة 4.0 بالمئة و أقل قيمة كانت في اليابان بنسبة -0.3 بالمئة، أما في سنة 2021 كان أكبر معدل للتضخم و بصورة كبيرة في دولة تركيا بقيمة 19.6 بالمئة و أقل قيمة كانت من نصيب اليابان و بنفس معدل سنة 2005.

¹ - كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2000، ص 283

3- الحرية الاقتصادية:

تسهم الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة عن مناخ الاستثمار في البلد المضيف لكونها تأخذ بعين الاعتبار التطورات المتعلقة بالعوائق المالية و النقدية و الاستثمارية والتجارية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة، إذ ازدادت أهمية الحرية الاقتصادية وتبعها من قبل المستثمرين بالدرجة الأولى، وكذلك أصحاب القرار والمسؤولين وذلك من أجل خلق انطباع إيجابي عن البلد ودعم عمليات الترويج للاستثمار لاستقطاب حصة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اتفق العديد من الاقتصاديين على أن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في مواقع محددة بشكل رئيسي بسبب الأسس الاقتصادية القوية للدول المضيفة، حيث تعرب بيئة الأعمال عن بيئة معينة أو منظومة متكاملة تتفاعل فيها كافة العناصر الاقتصادية المالية و النقدية والاستثمارية و التجارية ، كما أنها تتفاعل مع غيرها من النظم والبيئات الأخرى المتباعدة والمتجاورة بحيث تكون في مجملها البيئة الاستثمارية أو المناخ الاستثماري، وفي ما يلي جدول يبين بيانات الحرية النقدية وحرية التجارة و حرية الاستثمار لنمسا وكندا وفرنسا لسنوات 2005-2021.

الجدول رقم (3-5): بيانات الحرية النقدية وحرية التجارة و حرية الاستثمار لنمسا وكندا وفرنسا لسنوات 2005-2021.

القياس من 1-100 نقطة

بيانات الحرية النقدية وحرية التجارة وحرية الاستثمار لنمسا وكندا وفرنسا لسنوات 2005-2021									
السنوات	النمسا			كندا			فرنسا		
	الحرية النقدية	الحرية التجارية	الحرية الاستثمار	الحرية النقدية	الحرية التجارية	الحرية الاستثمار	الحرية النقدية	الحرية التجارية	الحرية الاستثمار
2005	87	80.2	70	84.7	82.8	50	86.00	80.2	70
2006	86.4	82.4	70	85.9	83.2	50	85.60	82.4	50
2007	86	86.6	70	80.7	88.2	60	81.00	81.6	50
2008	81.4	86	70	81	87	70	81.19	81	60
2009	80.9	85.8	70	80.8	88.2	70	71.73	80.8	60
2010	79.3	87.5	75	75.4	88.1	75	79.70	82.5	50
2011	82.9	87.6	80	78.80	88.1	75	83.70	82.6	55
2012	82.2	87.2	80	77.3	87.9	75	82.30	82.1	55
2013	79.3	86.8	85	75.2	88.2	75	81.10	81.8	65
2017	79.5	87.8	90	76.3	88.3	80	76.10	82.8	70
2018	80.3	88	90	77.9	88.4	80	77.50	83	70
2019	81.7	88	90	76.9	87	80	79.10	83	70
2020	83.4	87	90	77.8	88.4	80	81.60	82	70
2021	83.7	86.9	90	77.5	88.1	80	81.60	81.9	75

المصدر: <https://www.heritage.org/index/explore>

من خلال الجدول ومن خلال البيانات لسنة 2005 نلاحظ أن النمسا بها أعلى معدل بالنسبة للحرية النقدية بـ: 87 نقطة و تليها فرنسا بـ: 86 نقطة أما أخيراً كندا بـ: 84.7، أما فيما يخص الحرية التجارية فاحتلت كندا المركز الأول بـ: 82.8 نقطة وتقاسمت كل من النمسا وفرنسا المركز الثاني بـ: 80.2 نقطة، و فيما يخص الحرية

الاستثمارية فقد احتلت المركز الأول كل من النمسا وفرنسا بـ: 70 نقطة و في المركز الأخير كندا بـ: 50 نقطة، بينما في سنة 2021 ففي ما يخص الحرية النقدية فقد احتلت النمسا المركز الأول كذلك بـ: 83.7 حيث تراجعت عندما كانت عليه في سنة 2005 و تليها فرنسا بـ: 81.60 نقطة، و أخيراً كندا بـ: 77.5 نقطة، وبالنسبة لحرية التجارة فقد كانت في المرتبة الأولى كندا بـ: 88.1 نقطة و تليها النمسا بـ: 68.9 نقطة، وفي الأخير فرنسا بـ: 81.9 نقطة، أما فيما يخص حرية الاستثمار فقد احتلت النمسا المركز الأول بـ: 90 نقطة ثم تليها كندا بـ: 88.1 نقطة و في المركز الأخير فرنسا بـ: 75 نقطة.

4- التجارة البينية:

إن اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي، معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج الأمر الذي يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، و عدم وجود اختلالات في هذه الأسواق فكلما كانت درجة الانفتاح مرتفعة دلّ ذلك على تحسن أكثر في المناخ الاستثماري و العكس صحيح.¹ أظهرت العديد من الدراسات كيف يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة مكملين لبعضهما البعض ، ومن المعتقد على نطاق واسع أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد له تأثير إيجابي صاف على صادرات بلد ما، ويرجع ذلك إلى نقل التكنولوجيا والمنتجات الجديدة للتصدير، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة رأس المال المحلي، وتوفير التدريب للقوى العاملة المحلية، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهل نقل الأصول غير الملموسة مثل المهارات والمعرفة التكنولوجية التي لا تستطيع التجارة القيام بها، يمكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد تأثير سلبي على صادرات بلد ما إذا كانت التقنيات المنقولة منخفضة المستوى، أو إذا أعاق نمو الشركات المحلية التي تعتبر مصدراً محتملاً، أو إذا كان الاستثمار يستهدف السوق المحلية فقط، و في مايلي جدول يبين التجارة البينية بالمليون دولار بين فلندا و التشيك و الدنمارك و بعض من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسنتي 2005 و 2021.

¹ - مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، نوفمبر 1988، ص 97.

الجدول رقم (3-6): التجارة البينية بالمليون دولار بين فلندا و التشيك و الدنمارك و بعض من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسنتي 2005 و 2021

التجارة البينية بالمليون دولار بين فلندا و التشيك و الدنمارك و دول من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسنتي 2005 و 2021					
فلندا		التشيك		الدنمارك	
2021	2005	2021	2005	2021	2005
السنوات					
البلد					
النمسا	619.74	860.20	3,672.30	7,171.47	821.30
بلجيكا	1,898.70	2,919.94	2,128.79	5,215.55	2,667.10
كندا	358.40	549.28	116.49	180.90	240.17
التشيك	432.64	1,209.04	*****	*****	592.77
الدنمارك	2,352.66	2,758.14	620.14	1,372.40	*****
فلندا	*****	*****	275.13	516.12	1,545.28
فرنسا	2,129.31	2,101.88	3,225.90	5,949.05	3,277.78
ألمانيا	10,047.36	14,192.52	23,662.20	55,914.58	15,297.29
المجر	116.49	209.06	1,914.66	5,980.69	501.99
إيطاليا	654.65	549.69	3,634.34	8,603.53	3,257.57
اليابان	1,926.47	2,317.48	1,435.61	2,178.01	868.41
كوريا	1,882.85	473.06	338.79	2,953.83	620.60
المكسيك	2,011.90	530.88	29.12	309.52	71.14
هولندا	68.99	237.67	5,056.58	14,128.59	6,204.61
البرتغال	4,415.31	7,645.19	111.54	561.63	316.12
إسبانيا	292.07	510.71	1,233.33	3,555.55	1,360.06
تركيا	799.94	1,609.01	290.11	1,649.03	733.23
المملكة المتحدة	296.56	510.13	1,934.72	2,565.64	4,089.74
الولايات المتحدة الأمريكية	2,705.34	1,391.60	1,051.50	3,660.96	1,913.30

المصدر: من اعداد الباحث بناء على بيانات <https://data.imf.org>

من خلال الجدول يتبين بالنسبة لفلندا و في سنة 2005 أن أكبر تجارة بينية كانت مع ألمانيا بقيمة 10.047.36 مليون دولار و في سنة 2021 أكبر تجارة بينية كانت مع ألمانيا بقيمة 14.192.52 مليون دولار، و نفس الحالة بالنسبة للتشيك و الدنمارك، حيث بلغت حجم التجارة البينية للتشيك و ألمانيا سنة 2005 قيمة 23.662.20 مليون دولار بينما في 2021 بلغت 55.914.58 مليون دولار، أما بالنسبة للدنمارك بلغت حجم التجارة البينية بين الدنمارك و ألمانيا سنة 2005 قيمة 15.297.29 مليون دولار و سنة 2021 بلغت قيمة 24.730.02 مليون دولار، بينما بلغ أقل حجم للتجارة البينية بين هاته الدول الثلاثة و باقي دول المنظمة كان بين التشيك و المكسيك سنة 2005 بقيمة 29.12 مليون دولار.

5- الانفاق الحكومي:

إن الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر يدعمان أهداف النمو للاقتصاديات في جميع أنحاء العالم، حيث أن الإنفاق الحكومي هو أحد الاستراتيجيات التدخلية التي تقوم بها الحكومة للتعويض عن فشل السوق التنافسية وتأمين العدالة في التوزيع ويصر العديد من السياسيين، وخبراء الاقتصاد على أن البلد الذي يعجز

عن كبح الإنفاق الحكومي سيفقد مكانته التنافسية ضمن مجموعة الدول المستقطبة للاستثمارات على اعتبار أن القطاع الحكومي الكبير يعد بمثابة منافس غير مشجع للمستثمرين الأجانب، و قد يحدث زيادة الإنفاق الحكومي عند بعض الدول تحسباً في بيئة الاستثمار وجعلها أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الإنفاق الحكومي على البنية التحتية إلى تحسين البنية التحتية العامة للدولة، مما قد يزيد من جاذبية الدولة كوجهة استثمارية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم السياسات الحكومية الداعمة للأعمال والتنمية الاقتصادية في خلق بيئة إيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، و في مايلي جدول يبين الانفاق الحكومي بالمليون دولار في دول من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لسنوات 2005 و 2016-2021 بالنسبة المئوية نسبة للنتائج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (3-7): الانفاق الحكومي بالمليون دولار في بعض دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات

2005 و 2016 - 2021 بالنسبة المئوية نسبة للنتائج المحلي الاجمالي

السنوات	المانيا	كندا	اليابان	كوريا	المكسيك	هولندا	اسبانيا	تركيا	بريطانيا	أمريكا
2005	28.6	50.8	57.6	81.5	83.7	28	53	54.4	43.5	60
2006	31.7	53.4	58.3	81.3	82.1	29.1	50.5	68.1	43.5	61.1
2007	33.7	52.2	58.3	77.1	83.4	34.9	54.8	62.4	42.7	60.3
2008	34.01	53.6653	56.22	76.14	83.71	38.16	56.22	68.31	40.05	59.81
2009	38.16	53.6653	61.12	74.94	81.84	36.24	55.30	83.43	40.32	59.59
2010	41.4	54.1	61.1	80.2	85.2	38.4	54.8	82.9	41.9	58
2011	42.7	52.7	58.7	74.2	83.1	36.8	49.3	83.6	32.9	54.6
2012	32.2	41.7	47	66.5	78.3	20.9	37.1	58.5	21.5	46.7
2013	37.3	44.8	45	56.4	79.4	24.7	43	64.9	27.7	47.8
2014	38.2	47.3	47.1	60.2	78.9	25.6	38.7	63.5	29.5	48.1
2015	40.1	48.3	47.1	53.2	78	23.8	39.8	57.6	30.3	51.8
2016	41.3	50.4	46.2	56.3	76.4	34.4	41.1	55.6	39	54.7
2017	41.4	52.3	52.3	55.2	76.7	37	41.4	57.7	41.9	55.9
2018	41.3	52.3	54.1	58.2	78.1	39.1	42.8	68.1	44.4	56.5
2019	42.3	51.3	55	54.2	78.2	42.9	46.2	65.1	48.2	57.1
2020	42.2	50.9	55.8	58.5	79.3	45.2	48.3	64.1	49.5	56.5
2021	40.3	49.8	57.8	63.8	79.8	47.7	48.1	64.5	54.8	62.2

المصدر: <https://www.heritage.org/index/explore>

من الجدول نلاحظ أنه في سنة 2005 أكبر نسبة للإنفاق الحكومي كانت بالمكسيك بنسبة 83.7 بالمئة ثم تليها كوريا بنسبة 81.5 بالمئة و أقل نسبة سجلت في هولندا بنسبة 28 بالمئة، أما في سنة 2021 فلقد كانت أعلى نسبة في الإنفاق الحكومي في المكسيك بـ: 79.8 بالمئة و تليها تركيا بـ: 64.5 بالمئة أما في المرتبة الأخيرة كانت من نصيب ألمانيا بـ: 40.3 بالمئة.

6- معدل البطالة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الدولية المهمة لتنمية البلدان المضيفة ومصدر دخل للدول المصدرة والتي تقوده الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي

والتي تعالج بدورها معظم مشاكل النمو كمشكلة البطالة والتي تعتبر من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تسعى الدول لمعالجتها ومن بين الأدوات التي تستعملها هاته الدول فتح المجال امام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير فرص العمل ورفع الضغط عن الدولة والمؤسسات المحلية الخاصة وأيضا رفع مستوى التشغيل والتقليل من معدلات البطالة، وفي ما يلي جدول يبين معدل البطالة في دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و 2016 - 2021 بالنسبة المئوية.

بالنسبة المئوية

الجدول رقم (3-8): معدل البطالة في دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و

2016 - 2021 بالنسبة المئوية

معدل البطالة بالمئة للدول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2005 و 2016-2021							
السنوات	2005	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البلد							
النمسا	6.0	6.5	5.9	5.2	4.8	6.0	6.2
بلجيكا	8.4	7.9	7.1	6.0	5.4	5.5	6.3
كندا	6.8	7.0	6.4	5.8	5.7	9.7	7.5
التشيك	7.9	4.0	2.9	2.3	2.0	2.6	2.8
الدنمارك	4.8	6.0	5.8	5.2	5.0	5.6	5.1
فنلندا	8.4	8.9	8.8	7.4	6.7	7.7	7.7
فرنسا	8.9	10.1	9.4	9.0	8.4	8.0	7.9
ألمانيا	11.3	3.9	3.6	3.2	3.0	3.6	3.6
المجر	7.2	5.0	4.1	3.6	3.3	4.1	4.1
إيطاليا	7.8	11.8	11.3	10.6	9.9	9.3	9.6
اليابان	4.4	3.1	2.8	2.4	2.4	2.8	2.8
كوريا	3.8	3.7	3.7	3.8	3.8	3.9	3.7
المكسيك	3.6	3.9	3.4	3.3	3.5	4.4	4.1
هولندا	7.0	7.0	5.9	4.9	4.4	4.9	4.2
البرتغال	9.2	11.5	9.2	7.2	6.7	7.1	6.6
إسبانيا	9.2	19.7	17.2	15.3	14.1	15.5	14.8
تركيا	9.5	10.9	10.9	10.9	13.7	13.1	12.0
المملكة المتحدة	4.8	4.9	4.4	4.1	3.8	4.6	4.5
الولايات المتحدة الأمريكية	5.1	4.9	4.4	3.9	3.7	8.1	5.4

المصدر: <https://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=STLABOUR>

من الجدول نلاحظ أنه في سنة 2005 أكبر معدل للبطالة كان في دولة ألمانيا بمعدل 11.3 بالمئة و تليها تركيا بمعدل 9.5 بالمئة و أقل قيمة كانت في المكسيك بمعدل 3.6 بالمئة، أما في سنة 2021 كان أكبر معدل للبطالة في دولة إسبانيا بمعدل 14.8 بالمئة و أقل قيمة كانت من نصيب كل من التشيك و اليابان و بمعدل 2.8 بالمئة لكل منهما.

7- معدلات الفائدة طويلة الاجل:

يعرف سعر الفائدة على أنه السعر الذي يدفعه البنك المركزي على ايداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة يوم واحد أو لمدة شهر أو أكثر، وبه يتم التحكم في نسب السيولة، إضافة أن رفعها من أهم السياسات التي تلجأ إليها السلطات النقدية لمعالجة التضخم عن طريق تخفيض الكتلة النقدية¹، تلجأ الشركات المتعددة الجنسيات في بعض الأحيان الى الاقتراض من البلد المضيف في حالة توفر السيولة، ويتأثر هذا القرض بمعدل سعر الفائدة الذي تحدده الدولة وتفرضه على رأس المال فكلما كان هذا المعدل مرتفعا أدى ذلك الى تخفيض الأرباح المرجوة من قبل الشركات المستثمرة، وفيما يلي جدول يبين معدل طويل الأجل للفائدة لبعض من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للسنوات 2005 و2016-2021 مقاسة بالنسبة المئوية.

الجدول رقم (3-9): معدل الفائدة طويل الأجل لبعض دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات

2005 و2016-2021 بالنسبة المئوية

معدل الفائدة طويل الأجل بالمئة للدول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سنة 2005 و2016-2021							
السنوات	2005	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البلد							
النمسا	3.39	0.38	0.58	0.69	0.06	-0.22	-0.09
بلجيكا	3.43	0.48	0.72	0.80	0.19	-0.15	-0.01
كندا	4.07	1.25	1.78	2.28	1.59	0.75	1.36
التشيك	3.54	0.43	0.98	1.98	1.55	1.13	1.90
الدنمارك	3.35	0.37	0.55	0.66	0.07	-0.22	-0.10
فلندا	3.41	0.47	0.81	0.78	0.13	-0.15	0.01
فرنسا	3.35	0.09	0.32	0.40	-0.25	-0.51	-0.37
ألمانيا	6.60	3.14	2.96	3.06	2.47	2.23	3.06
المجر	3.56	1.49	2.11	2.61	1.95	1.17	0.81
إيطاليا	1.35	-0.07	0.05	0.07	-0.11	-0.01	0.07
اليابان	4.95	1.75	2.28	2.50	1.70	1.50	2.06
كوريا	3.37	0.29	0.52	0.58	-0.07	-0.38	-0.33
هولندا	3.44	3.17	3.05	1.84	0.76	0.42	0.30
البرتغال	3.81	1.15	0.96	0.93	0.28	0.08	0.07
إسبانيا	3.39	1.39	1.56	1.42	0.66	0.38	0.35
المملكة المتحدة	4.41	1.31	1.24	1.46	0.94	0.37	0.79
الولايات المتحدة الأمريكية	4.29	1.84	2.33	2.91	2.14	0.89	1.44

المصدر: <https://stats.oecd.org/Index.aspx?QueryId=21762>

من الملاحظ من الجدول أن أسعار الفائدة طويلة الأجل لسنة 2005 كانت مرتفعة بمعدل 6.60 بالمئة لتحل الصدارة في هاته الدول بينما كانت إيطاليا أقل معدل بقيمة قدرها 1.35 بالمئة، بينما احتلت التشيك المركز الأول في هاته الدول بمعدل 1.90 بالمئة أما المركز الأخير فكان لفرنسا بمعدل فائدة طويل الاجل -0.37 بالمئة.

¹ - مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص82.

8- الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل وصيانتها:

تعتبر البنية التحتية للنقل شريان الحياة الاقتصادية وركيزة أساسية في النشاط الاقتصادي حيث تساهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية كما تلعب دور في غاية الأهمية في زيادة جاذبية التدفقات الاستثمارية المباشرة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن قطاع النقل سيكون له دور فعال ومساهمة أكبر في استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة إذا ما تم العمل على أتمتة هذا القطاع واستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية ما يضيفي جاذبية أكبر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي مايلي جدول يبين الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية لبعض من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005-2021 بالمليون أورو.

الجدول رقم (3-10): الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل لبعض من دول منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية لسنوات 2005-2021 بالمليون أورو

السنوات	النمسا	بلجيكا	فلندا	فرنسا	ألمانيا	المجر	المكسيك	إسبانيا	تركيا	أمريكا
2005	687	156	595	12402	10200	1703	2857	8580	1818	54708
2006	802	169	650	12915	10730	584	2550	8411	2297	59091
2007	870	166	802	13883	10845	646	2165	8077	2239	57201
2008	875	156	973	14036	11410	978	2551	8522	3350	54332
2009	665	175	922	14278	12620	1565	3021	9422	3455	59068
2010	390	348	890	14497	12250	840	3938	7851	5135	62104
2011	303	248	973	12604	12290	298	3917	5966	5205	59424
2012	327	553	1128	13174	11120	153	3985	5316	4802	64639
2013	363	587	1148	12866	11390	401	4180	4646	6225	61286
2014	453	417	1238	10807	11810	1238	4883	4358	6649	62763
2015	455	778	1243	10011	11430	1248	4296	4259	9060	80299
2016	444	810	1178	9216	12090	803	3383	3880	7333	83951
2017	515	656	1235	9080	13520	1280	2161	3690	6143	85540
2018	463	681	1526	9884	15810	1780	2305	3518	8705	86585
2019	562	735	1522	10413	16750	2289	2277	3445	6290	96195
2020	548	607	1444	9631	17090	1820	1533	3927	5442	93139
2021	480	1311	1375	10153	16450	1894	1631	3959	4247	91762

المصدر: <https://stats.oecd.org/Index.aspx?QueryId=79950#>

من خلال الجدول يتضح أن أكبر دولة استثمرت في البنية التحتية من بين دول المنظمة المذكورين في الجدول سنة 2005 هي الولايات المتحدة الأمريكية بـ: 12402 مليون أورو، وتليها فرنسا بـ: 12402 مليون أورو، بينما تذيّل ترتيب هاته الدول بلجيكا بـ: 156 مليون أورو، وفي سنة 2021 بقيت الصدارة للولايات المتحدة الأمريكية بـ: 91762 مليون أورو، وتليها ألمانيا بـ: 16450 مليون أورو، أما أقل إنفاقاً كان في دولة النمسا بمقدار 480 مليون أورو.

9- مؤشر الحوكمة الرشيدة:

تعتبر الحوكمة الرشيدة عاملاً مهماً للمستثمرين الأجانب لأنها توفر للإستثمار الأجنبي الجو الملائم والراحة التامة للقيام باستثماراته في راحة تامة فيستفيد ويفيد الدولة المضيفة من خلال جلب العملة الصعبة ، والاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً من الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الأفراد قصد الإستفادة وتحقيق الإمتيازات وذلك في دولة أخرى غير البلد الأم، تبذل الدول كل الجهود لتوليد بيئة استثمارية ملائمة من خلال تطبيق نظام حوكمة يجذب المستثمرين الأجانب و رؤوس أموالهم بهدف تأهيل اقتصادياتها الوطنية مع متطلبات العولمة¹، وفيما يلي جدول يبين ثلاث من مؤشرات الحوكمة الرشيدة وهم "فاعلية الحكومة" و"الجودة التنظيمية" و"السيطرة على الفساد" لبعض منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و(2020-2021).

الجدول رقم (3-11): مؤشر فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية والسيطرة على الفساد لبعض دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و(2020-2021)

تقدير (2.5+/2.5-) نقطة

بيانات الحوكمة للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنوات 2005 و2020-2021									
السيطرة على الفساد			الجودة التنظيمية			فاعلية الحكومة			السنوات
2021	2020	2005	2021	2020	2005	2021	2020	2005	
1.27	1.51	1.91	1.35	1.41	1.60	1.57	1.65	1.68	النمسا
1.48	1.48	1.38	1.34	1.35	1.27	1.13	1.12	1.71	بلجيكا
1.65	1.59	1.87	1.62	1.60	1.57	1.60	1.64	1.88	كندا
2.37	2.27	2.28	1.81	1.80	1.65	2.00	1.88	2.11	الدنمارك
2.27	2.20	2.31	1.90	1.86	1.66	1.96	1.94	2.12	فنلندا
1.31	1.15	1.36	1.24	1.20	1.24	1.27	1.24	1.67	فرنسا
1.81	1.86	1.88	1.63	1.59	1.52	1.33	1.35	1.50	ألمانيا
0.54	0.54	0.40	0.55	0.50	1.00	0.36	0.39	0.56	إيطاليا
1.57	1.49	1.21	1.38	1.36	1.26	1.40	1.59	1.29	اليابان
0.76	0.72	0.59	1.10	1.04	0.81	1.41	1.41	0.93	كوريا
-1.00	-0.90	-0.34	-0.23	0.00	0.16	-0.31	-0.24	0.03	المكسيك
2.04	2.03	1.96	1.75	1.76	1.65	1.77	1.84	1.94	هولندا
-0.39	-0.34	-0.04	-0.08	-0.01	0.27	-0.09	-0.13	0.14	تركيا
1.67	1.69	1.89	1.47	1.49	1.61	1.28	1.37	1.76	المملكة المتحدة
1.05	1.07	1.54	1.45	1.25	1.61	1.34	1.31	1.53	الولايات المتحدة

المصدر: <http://info.worldbank.org/governance/wgi/>

من خلال الجدول يتضح لنا فيما يخص فاعلية الحكومة سنة 2005 أن أعلى قيمة كانت في دولة فنلندا بقيمة 2.12 و تليها الدنمارك 2.11 أما في المركز الأخير من نصيب المكسيك بـ: 0.03، أما في سنة 2021 فكانت الصدارة لدولة الدنمارك بـ: 2.00 نقطة ثم تليها فنلندا بـ: 1.96 نقطة، و في المركز الأخير المكسيك بـ: -0.30 نقطة، و تصدرت فنلندا سنة 2005 بالنسبة لمؤشر الجودة التنظيمية بـ: 1.66 نقطة ثم تليها الدنمارك

¹ - Worldbank. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Documents#doc-intro>

وهولندا بـ: 1.65 نقطة، و في المركز الأخير المكسيك بـ: 0.16 نقطة، أما في سنة 2021 فإن المركز الأول كان لفنلندا بـ: 1.90 نقطة ثم تليها الدنمارك بـ: 1.81 نقطة و في المركز الأخير المكسيك بـ: -0.23 نقطة، و نلاحظ أيضا في سنة 2005 بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد فإن المركز الأول كان من نصيب فنلندا بـ: 2.31 نقطة و في المركز الثاني كل من الدنمارك بـ: 2.28 نقطة، أما في المركز الأخير فكان من نصيب المكسيك بـ: -0.34 نقطة أما في سنة 2021 فكانت الدنمارك متصدرة بـ: 2.37 نقطة، تليها فنلندا بـ: 2.27 نقطة، و في المركز الأخير المكسيك بـ: -1.00 نقطة.

10- مؤشر المسافة الجغرافية:

لقد أكدت بعض الدراسات التطبيقية أن المسافة بين الدولتين تتناسب عكسيا مع حجم التبادلات، أي أنه كلما كانت المسافة كبيرة أدى إلى ضعف حجم التبادل، و بإسقاطنا لدراسة تأثير المسافة على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فوجد أنه توجد علاقة عكسية بين تدفق رأس المال و بين المسافة بين الدول و يمكن إدراج عامل المسافة في التأثير على تكلفة النقل و عامل الوقت الذي يعد هام جدا في ظل المنافسة الدولية.

ثالثا المتغيرات الوهمية المستقلة

1- مؤشر الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

تؤدي الاتفاقيات الإقليمية الى خلق الاستثمار الأجنبي وتحويل اتجاهه أحيانا، من خلال إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة، وتفضي جهود الاتفاقيات الإقليمية عموما الى زيادة الاستثمار الأجنبي بفتح قطاعات أمام الاستثمار و تنسيق السياسات المتعلقة بمعاملة المستثمرين الأجانب، و يتحقق ذلك نتيجة للأثر الغير مباشر المترتب عن تحرير التجارة و تكامل الأسواق، و الجهود الرامية الى تنسيق الأطر السياسية العامة في البلدان المشاركة، بما فيها الأطر الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر (الحماية، التحرير)، و التعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية.

2- مؤشر عضوية الاتحاد الأوروبي:

عضوية الاتحاد الأوروبي لها تأثير كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بفضل سوقها الموحدة وحجمها الاقتصادي الكبير، يعتبر الاتحاد الأوروبي وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي، وتتلخص آثارها في حرية التنقل اذ تعزز عضوية الاتحاد الأوروبي حرية التنقل للأفراد والشركات داخل المنطقة، هذا يسهل التعامل مع الأعمال التجارية عبر الحدود ويشجع على زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم القوانين والتنظيم اذ يوجد تنظيم قانوني واحد ينطبق على جميع الدول الأعضاء، هذا يخفض التعقيدات والمخاطر التشريعية للشركات العابرة للحدود ويسهم في جاذبية الاستثمار، والسوق الموحدة، اذ تشكل السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي مساحة تجارية كبيرة بحجم السوق الداخلي، هذا يتيح للشركات الوصول إلى قاعدة عملاء كبيرة وتوسيع نطاق أعمالها، بشكل عام فإن عضوية الاتحاد الأوروبي تعد عاملاً مهماً في جعل المنطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز التكامل.

وسوف أعرض فيما يلي جدول يوضح المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادرها.

الجدول رقم (3-12): عرض متغيرات الدراسة القياسية

المتغير	المفهوم	المصدر
المتغير التابع		
fdi	الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات/مخزونات من البلد الأصلي o إلى البلد المضيف d في سنة معينة.	UNCTAD FDI/TNC database
المتغيرات المستقلة		
gdpcap_o	هو عبارة عن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للبلد المستثمر.	http://www.cepii.fr/CE_PII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
gdpcap_d	هو عبارة عن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للدول المستضيفة.	
Ltrad_intra	وهو عبارة عن التجارة البينية بين البلد o والبلد d	https://data.imf.org/?sk=9d6028d4-f14a-464c-a2f2-59b2cd424b85
cpi_d	مؤشر أسعار المستهلك في البلد d	https://stats.oecd.org/In dex.aspx?DataSetCode=PRICES_CPI
distw	وهي تعكس المسافة الجغرافية المرجحة والتي تحسب بين أكبر مدينتين لدولتين متبادلتين وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer سنة 2002	http://www.cepii.fr/CE_PII/en/bdd_modele/download.asp?id=8
fta_wto_raw	إذا كان البلدين منخرطين في اتفاقية تجارة إقليمية	
eu_o	إذا كانت الدولة o عضوًا في الاتحاد الأوروبي	
eu_d	إذا كانت الدولة d عضوًا في الاتحاد الأوروبي	
Inr_d	أسعار الفائدة طويلة الأجل في البلد d	https://stats.oecd.org/In dex.aspx?DataSetCode=MEI_PRICES
Govf_d	فاعلية الحكومة في البلد d	http://info.worldbank.org/governance/wgi/
Rqt_d	الجودة التنظيمية في البلد d	
CCor_d	السيطرة على الفساد في البلد d	
LLunem_d	معدل البطالة في البلد d	https://stats.oecd.org/In dex.aspx?DataSetCode=STLABOUR
LTinvms_d	الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل وصيانتها في البلد d	https://stats.oecd.org/In dex.aspx?DataSetCode=SOCX_AGG
GoSp_d	الانفاق الحكومي في البلد d	https://www.heritage.org/index/explore
LMonfre_d	الحرية النقدية في البلد d	
LTrafre_d	حرية التجارة في البلد d	
LInvfre_d	حرية الاستثمار في البلد d	
LFinfre_d	الحرية المالية في البلد d	

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني: التقدير الكمي لنموذج الدراسة وتحليل النتائج.

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير المحددات الفعلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وسوف نعتمد على نموذج الجاذبية باستخدام نموذج PPML مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون باستخدام ستاتا 17 "STATA17"، ثم نقوم بتحليل النتائج قياسيا واقتصاديا.

المطلب الأول: التقدير الاحصائي للدراسة

أولاً: النموذج الاحصائي للدراسة

تستمد نماذج الجاذبية للتجارة (كما تم تطبيقها في الأصل) مباشرة من قانون الجاذبية لنيوتن، حيث تستخدم الأحجام الاقتصادية والمسافة بين الشركاء التجاريين كمتغيرات تحكم رئيسية، وعلى الرغم من أن غالبية دراسات الجاذبية تحلل العلاقات التجارية، فقد أثبت هذا النهج أنه مفيد لباحثي الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً، بل إنه يجد تطبيقاً في الهجرة واقتصاديات العمل.¹ يتم بناء نموذج الدراسة انطلاقاً من الإشكالية المرتبطة بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك باستخدام متغيرات وهمية وسوف تعتمد دراستنا النموذج التالي:

$$\begin{aligned} Lfd_{ij} = & \beta_0 + \beta_1 Lgdpcap_o_i + \beta_2 Lgdpcap_d_j + \beta_3 Ldistw_{ij} + \beta_4 Ltrad_intra_{ij} \\ & + \beta_5 LTinvms_d_j + \beta_6 LLunem_d_j + \beta_7 LMonfre_d_j + \beta_8 LTrafre_d_j \\ & + \beta_9 Llnvfre_d_j + \beta_{10} LFinfre_d_j + \beta_{11} cpi_d_i + \beta_{12} Inr_d_j \\ & + \beta_{13} gGovf_d_j + \beta_{14} Rqt_d_j + \beta_{15} CCor_d_j + \beta_{16} GoSp_d_j \\ & + \beta_{17} fta_wto_raw_{ij} + \beta_{18} eu_o_j + \beta_{19} eu_d_j + \varepsilon_{ij} \end{aligned}$$

احتوى نموذج الدراسة على أكبر عدد ممكن من المتغيرات المفسرة لطبيعة العلاقة المحددة لحجم الاستثمار البيني بين مجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفقاً لتوفر المعطيات اللازمة وديناميكية الاستثمارات البينية لمجموع دول المنظمة، وقد تم التعامل مع البيانات المفقودة لبعض المتغيرات باستخدام الأساليب الإحصائية بواسطة برمجية stata17.

ثانياً: تقدير النموذج وفق مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون (The Poisson Pseudo-Maximum Likelihood Estimator)

يتطلب وجود عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) في ظل افتراض حد الخطأ المضاعف في مواصفات نموذج الجاذبية غير الخطي الأصلي، اعتماد منهجية تقدير مختلفة تماماً عن طريقة OLS التقليدية، يقدم

¹ Fabian J. Baier, Foreign Direct Investment and Tax: OECD Gravity Modelling in a World with International Financial Institutions, Athens Journal of Business & Economics - Volume 6, Issue 1 – Pages 45-72.

(Santos Silva and Tenreyro (2006)¹ طريقة بسيطة للتعامل مع هذه المشكلة. حيث أوضح أنه في ظل الافتراضات الضعيفة - بشكل أساسي فقط حينما يحتوي نموذج الجاذبية على المجموعة الصحيحة من المتغيرات التفسيرية - يقدم مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون تقديرات متسقة للنموذج الأصلي غير الخطي. ويحتوي مقدر بواسون على عدد من الخصائص الإضافية المرغوبة في نماذج الجاذبية، أولاً: هو متسق في وجود التأثيرات الثابتة، والتي يمكن إدخالها كمتغيرات وهمية كما في OLS، ثانياً: مقدر بواسون يشمل بشكل طبيعي الملاحظات التي تبلغ قيمة التجارة فيها صفراً، ثالثاً: تفسير معاملات نموذج بواسون واضح، ويتبع نفس النمط تماماً كما في نموذج OLS. ويستخدم مقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون طريقة Santos Silva and Tenreyro (2010)² لتحديد وإسقاط المتغير المستقل الذي قد يتسبب في عدم وجود تقديرات الامكان الأعظم، ويوضح الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

¹ Santos Silva & Silvana Tenreyro, 2006. "The Log of Gravity," The Review of Economics and Statistics, MIT Press, vol. 88(4), pages 641-658, November.

² Santos Silva, J.M.C. and Tenreyro, Silvana (2010), "On the Existence of the Maximum Likelihood Estimates in Poisson Regression," Economics Letters, 107(2), pp. 310-312.

الجدول رقم (3-13): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML

Number of parameters: 56

Number of observations: 5814

Pseudo log-likelihood: -40482628

R-squared: .87674895

Option strict is: on

(Std. err. adjusted for 560 clusters in distw)

FDI	Coefficient	Robust std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]
Lgdpcap_o	.6440284	.1678589	3.84	0.000	.3150311 .9730257
Lgdpcap_d	.628083	.1538902	4.08	0.000	.3264638 .9297021
Ldistw	-.5648035	.0406425	-13.90	0.000	-.6444614 -.4851457
Ltrad_intra	.0023425	.0077345	0.30	0.762	-.0128169 .0175018
LTinvms_d	.0388138	.0657186	0.59	0.555	-.0899924 .16762
LLunem_d	-.0569445	.1115542	-0.51	0.610	-.2755867 .1616976
LMonfre_d	-.3674287	.5509422	-0.67	0.505	-1.447256 .7123981
LTrafre_d	.5261073	.741879	0.71	0.478	-.9279489 1.980163
LInvfre_d	.4253536	.2520893	1.69	0.092	-.0687322 .9194395
LFinfre_d	-.290806	.2721742	-1.07	0.285	-.8242577 .2426457
cpi_d	-.0006031	.0167201	-0.04	0.971	-.0333739 .0321676
Inr_d	-.0907928	.0210272	-4.32	0.000	-.1320053 -.0495803
Govf_d	-.0127582	.1568166	-0.08	0.935	-.320113 .2945967
Rqt_d	-.012198	.0127857	-0.95	0.340	-.0372575 .0128615
CCor_d	-.4321156	.1816902	-2.38	0.017	-.7882219 -.0760093
GoSp_d	.0028648	.003517	0.81	0.415	-.0040284 .009758
fta_wto_raw	-.0841536	.0447486	-1.88	0.060	-.1718592 .003552
eu_o	-.100831	.1866622	-0.54	0.589	-.4666822 .2650203
eu_d	-.1139911	.196316	-0.58	0.561	-.4987634 .2707811
exp_dum_1	-.3169312	.29755	-1.07	0.287	-.9001186 .2662561
exp_dum_2	.4161719	.2444396	1.70	0.089	-.062921 .8952647
exp_dum_3	1.06326	.2967674	3.58	0.000	.481607 1.644914
exp_dum_4	-.4896454	.2121319	-2.31	0.021	-.9054163 -.0738745
exp_dum_5	1.430812	.2294355	6.24	0.000	.9811266 1.880497
exp_dum_6	-.8855581	.2672971	-3.31	0.001	-1.409451 -.3616655
exp_dum_7	1.100367	.2179847	5.05	0.000	.6731252 1.52761
exp_dum_8	-1.123245	.2973457	-3.78	0.000	-1.706032 -.5404583
exp_dum_9	1.432729	.2142157	6.69	0.000	1.012874 1.852584
exp_dum_10	2.014829	.2409867	8.36	0.000	1.542503 2.487154
exp_dum_12	.712143	.2387477	2.98	0.003	.244206 1.18008
exp_dum_13	1.736991	.2800941	6.20	0.000	1.188017 2.285965
exp_dum_14	.2061334	.2514089	0.82	0.412	-.286619 .6988859
exp_dum_15	1.514563	.2916702	5.19	0.000	.9429003 2.086226
exp_dum_16	1.81544	.2436653	7.45	0.000	1.337865 2.293016
exp_dum_17	-.2202521	.2582375	-0.85	0.394	-.7263884 .2858842
exp_dum_18	.3338104	.2924239	1.14	0.254	-.2393299 .9069506
exp_dum_19	3.279575	.3163538	10.37	0.000	2.659533 3.899617
imp_dum_1	.2062445	.2716338	0.76	0.448	-.326148 .738637
imp_dum_2	.929627	.2503537	3.71	0.000	.4389427 1.420311
imp_dum_3	1.595386	.2777907	5.74	0.000	1.050926 2.139846
imp_dum_4	-.4238801	.4297753	-0.99	0.324	-1.266224 .4184639
imp_dum_5	1.843206	.2438035	7.56	0.000	1.36536 2.321052
imp_dum_7	1.415748	.3783109	3.74	0.000	.6742718 2.157223
imp_dum_8	-.2632039	.1983849	-1.33	0.185	-.6520312 .1256234
imp_dum_9	1.911169	.2773851	6.89	0.000	1.367504 2.454834
imp_dum_10	2.62309	.2590051	10.13	0.000	2.115449 3.130731
imp_dum_11	.1878056	.5109809	0.37	0.713	-.8136985 1.18931
imp_dum_12	.656819	.4823368	1.36	0.173	-.2885437 1.602182
imp_dum_13	1.937387	.3854859	5.03	0.000	1.181848 2.692925
imp_dum_14	.3011352	.4657333	0.65	0.518	-.6116853 1.213956
imp_dum_15	1.399339	.7304566	1.92	0.055	-.0323292 2.831008
imp_dum_16	2.432598	.1328673	18.31	0.000	2.172183 2.693013
imp_dum_17	.2302175	.4044949	0.57	0.569	-.5625778 1.023013
imp_dum_18	-.1389861	.7056545	-0.20	0.844	-1.522043 1.244071
imp_dum_19	3.568211	.4433695	8.05	0.000	2.699222 4.437199
_cons	6.291322	4.458527	1.41	0.158	-2.44723 15.02987

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 17.

1- التحليل القياسي لنموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML:

نلاحظ من خلال الجدول وجود 56 معلمة و 5814 مشاهدة، تبين نتائج تقدير PPML أن القدرة التفسيرية للنموذج بلغت حوالي 87%، و هو يعبر عن مدى العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة وبعبارة أخرى هو مقياس يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع، وهذه النسبة جيدة وجد مقبولة لدراسة نموذج إحصائي، بينما بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة، نلاحظ أن المتغيرات $lgdpcap_d$, $lgdpcap_o$, $Ldistw$, Inr_d عند مستوى 1%، كما أن المتغير $CCor_d$ ، معنوي عند مستوى 5%، و المتغيرين fta_wto_raw , $LInvfire_d$ معنوي عند مستوى 10%، أما باقي المتغيرات $Ltrad_intra$, $LTinvms_d$, $LLunem_d$, $LMonfire_d$, $LTrafire_d$, $LTrafire_d$, $LFinfire_d$, cpi_d , $Govf_d$, Rqt_d , eu_o , eu_d فلم تكن ذات دلالة إحصائية، و بذلك تكون ثلث المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية و الثلثين الآخرين غير معنويين.

رغم أن مقدر بواسون أصبح أكثر شعبية بشكل مطرد في الأدبيات التطبيقية لنماذج الجاذبية، لكنه لا يخلو من الآراء المتباينة، حيث جرت بعض التطويرات والتحسينات على هذه الطريقة، وسوف نقوم بتقدير PPML بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات، كما وضحتها (Correia, Guimarães, Zylkin (2019a)¹، ويعتبر المقدّر المستخدم قويًا من الجانب الإحصائي وقضايا التقارب، وذلك بسبب الإجراءات التي تم تطويرها من خلال (Correia, Guimarães, Zylkin (2019b)².

ثالثا: نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE

يمكن تنفيذ PPML مع HDFE بنفس سهولة الانحدار الخطي باستخدام HDFE تحقيقا لهذه الغاية، يقدم PPMLHDFE وهو أمر سريع وموثوق مع دعم التأثيرات ثابتة متعددة، علاوة على ذلك، تهتم PPMLHDFE بشدة للتحقق من وجود حل هو أقصى احتمالية وتكييف الابتكارات والأساليب المقترحة الموضحة في Correia, Guimarães, Zylkin و Zylkin 2019 كما يقدم بعض تقنيات التسريع الجديدة المتعلقة بخوارزميات existing للتقدير غير الخطي لـ HDFE التي تقضي على بعض الخطوات غير الضرورية

¹ Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin (March 28, 2019). "ppmlhdf: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects" arXiv:1903.01690v2, Cornell University.

² Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin (April 22, 2019). "Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models" arXiv:1903.01633v4, Cornell University.

وتؤدي إلى حساب أسرع للمعلومات ذات الأهمية، يوضح الجدول التالي نتائج تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE للدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

الجدول رقم (3-14): تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE

HDFE PPML regression	No. of obs	=	5,814		
Absorbing 2 HDFE groups	Residual df	=	5,758		
	Wald chi2(19)	=	2309.81		
Deviance	=	80903925.52	Prob > chi2	=	0.0000
Log pseudolikelihood	=	-40482628.47	Pseudo R2	=	0.8882

FDI	Coefficient	Robust std. err.	z	P> z	[95% conf. interval]
Lgdpcap_o	.6440284	.1056963	6.09	0.000	.4368674 .8511893
Lgdpcap_d	.628083	.0963406	6.52	0.000	.4392589 .816907
Ldistw	-.5648035	.0173666	-32.52	0.000	-.5988414 -.5307657
Ltrad_intra	.0023425	.0086143	0.27	0.786	-.0145413 .0192262
LTinvms_d	.0388138	.0465597	0.83	0.404	-.0524416 .1300692
LLunem_d	-.0569445	.0615508	-0.93	0.355	-.1775818 .0636928
LMonfre_d	-.3674287	.3281342	-1.12	0.263	-1.01056 .2757025
LTrafre_d	.5261073	.5088616	1.03	0.301	-.4712432 1.523458
LInvfre_d	.4253536	.1705567	2.49	0.013	.0910687 .7596386
LFinfre_d	-.290806	.1613924	-1.80	0.072	-.6071293 .0255173
cpi_d	-.0006031	.0139245	-0.04	0.965	-.0278947 .0266885
Inr_d	-.0907928	.0121211	-7.49	0.000	-.1145497 -.0670359
Govf_d	-.0127582	.1221133	-0.10	0.917	-.2520958 .2265794
Rqt_d	-.012198	.0237113	-0.51	0.607	-.0586713 .0342753
CCor_d	-.4321156	.128887	-3.35	0.001	-.6847296 -.1795016
GoSp_d	.0028648	.0025755	1.11	0.266	-.002183 .0079126
fta_wto_raw	-.0841536	.0204181	-4.12	0.000	-.1241722 -.0441349
eu_o	-.100831	.1034929	-0.97	0.330	-.3036734 .1020114
eu_d	-.1139911	.1003792	-1.14	0.256	-.3107308 .0827485
_cons	10.29684	3.117547	3.30	0.001	4.186557 16.40712

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 17

رابعاً. التحليل القياسي لنموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE

بمقارنة نتائج نموذج PPML مع نتائج نموذج PPMLHDFE نلاحظ أن القوة التفسيرية لنموذج PPMLHDFE كانت أكبر من القوة التفسيرية لنموذج PPML حيث انتقلت من حوالي 88% إلى أكثر من 87%، وهذا رغم أن نموذج PPMLHDFE لا يتضمن متغيرات وهمية لجميع وحدات البيانات المقطعية (19 مستضيف و19 مصدر) للاستثمار الأجنبي المباشر كما هو الحال في نموذج PPML.

بالنسبة لمعنوية المعلمات المقدرة، نلاحظ أن المتغيرات $Lgdpcap_o$, $Lgdpcap_d$, $Ldistw$, Inr_d , $CCor_d$, Inr_d , fta_wto_raw معنوية عند مستوى 1%، كما أن المتغير $LInvfre_d$ معنوي عند مستوى 5%، بينما المتغير $LFinfre_d$ معنوي عند مستوى 10%. أما باقي المتغيرات فلم تكن ذات دلالة إحصائية.

وبناء على كل ما سبق، واضح أن نموذج PPMLHDFE هو الأفضل، وبالتركيز على إشكالية البحث والمتعلقة بمحددات الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن نتائج تقدير النموذج تشير إلى معنوية $Lgdpcap_o$, $Lgdpcap_d$, $Ldistw$, Inr_d , $CCor_d$, Inr_d , $LInvfre_d$, $LFinfre_d$, fta_wto_raw و عدم معنوية باقي المتغيرات.

المطلب الثاني: التحليل الاقتصادي لنموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون PPMLHDFE:

أولاً: التحليل الاقتصادي للمتغيرات ذو المعنوية الإحصائية للدراسة:

1- نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للبلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر:

بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للدولة المصدرة و الذي يمثل الناتج المحلي للبلد $lgdpcap_o$ فقد كانت العلاقة معنوية موجبة وتطابق النظرية الاقتصادية أي كلما زاد نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع و الخدمات بقيمة واحدة زاد الاستثمار المتدفق بقيمة 0.6440284 حيث أن كلما زاد نصيب الفرد بالدولة زاد تدفق الاستثمار حيث أن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة هو عبارة عن مرآة تعكس قوة الاقتصاد في الدولة، نظرًا لأهميته يقوم الاقتصاديين والمحللين والمستثمرين وصانعو السياسة بمتابعة بيانات الناتج المحلي الإجمالي، كما تقوم الشركات باستخدام هذه البيانات عند وضع استراتيجية أعمالهم، بالإضافة إلى ذلك، تستخدم الحكومات الناتج المحلي الإجمالي، وبصفة خاصة معدل النمو، لتحديد السياسات النقدية الواجب تطبيقها، كما يقوم المستثمرون بمتابعة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحديد الدول المناسبة للاستثمار، إذن كلما كان الاقتصاد في الدولة قوي زادت استثماراته الخارجية.

2- نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للبلد المستضيف للاستثمار الأجنبي

المباشر:

بالنسبة لمؤشر نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للدولة المستضيفة و الذي يمثل الناتج المحلي للبلد $lgdpcap_d$ فقد كانت العلاقة معنوية موجبة وتطابق النظرية الاقتصادية أي كلما زاد

نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع و الخدمات بقيمة واحدة زاد الاستثمار المتدفق بقيمة 0.628083 حيث أن كلما زاد نصيب الفرد بالدولة زاد تدفق الاستثمار حيث أن نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة ومن الملاحظ أن القيمة مماثلة لنصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع و الخدمات المنتجة للبلد المصدر و لكن بأفضلية وهذا ما يفسر اهتمام المستثمرين و الشركات المتعددة الجنسيات لأختيار وجهة بالبلد المستضيف الذي يكون فيه قيمة الناتج المحلي قوي و لعل النتائج المسجلة للاستثمار الأجنبي المتدفق الى الولايات المتحدة بـ 367 مليار دولار و المملكة المتحدة بصفة خاصة و دول المنظمة التعاون الاقتصادي بصفة عامة أكبر دليل.

3- المسافة:

بالنسبة للمسافة $Ldistw$ و التي تعكس المسافة الجغرافية المرجحة والتي تحسب بين أكبر مدينتين لدولتين متبادلتين، فقد كانت العلاقة معنوية سالبة عكسية وتطابق النظرية الاقتصادية ، أي كلما زادت المسافة بقيمة واحدة نقص الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى البلد بقيمة -0.5648035 المسافة يمكن أن تؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعدة طرق وتعتبر أحد الأسباب الرئيسية هي تكاليف النقل والشحن التي تزيد بزيادة المسافة بين الدولتين فكلما زادت المسافة زادت تكاليف شحن السلع والمواد اللازمة لإقامة الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك المسافة يمكن أن تؤثر على التواصل والمراقبة اليومية للمشروعات الاستثمارية، فعندما يكون هناك بُعد زمني كبير بين المستثمر والمشروع، يصعب التواصل المباشر واتخاذ القرارات السريعة في حالة حدوث أي تحديات أو مشاكل في المشروع أيضاً المسافة تؤثر على الاستجابة السريعة للاستثمار في حالات الطوارئ أو التغيرات السريعة في السوق، فعندما يكون هناك بُعد جغرافي بين المستثمر والسوق المستهدفة، يكون من الصعب التكيف بسرعة مع التحولات الاقتصادية والسياسية، بشكل عام، المسافة تعتبر عاملاً مؤثراً سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك عادةً ما يُفضل المستثمرون الخارجيون الاستثمار في الدول التي تكون قريبة جغرافياً منهم لتقليل التكاليف وتسهيل عمليات الإدارة والمراقبة

4- أسعار الفائدة طويلة الأجل في البلد المستضيف:

بالنسبة للمتغير: Inr_d ، و الذي يعبر عن أسعار الفائدة طويلة الأجل في البلد المستضيف، كانت العلاقة معنوية سالبة عكسية، أي أنه كلما زادت المسافة بقيمة واحدة نقصت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المستضيف بقيمة -0.0907928، و هذا يتلائم مع النظرية الاقتصادية، كون معدل الفائدة يعتبر بالنسبة للمستثمر الأجنبي كتكلفة إضافية وبالتالي فكلما زادت أسعار الفائدة الحقيقية فهذا يبدل على زيادة تكاليف الاقتراض وهذا ما يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي، إذ يعد سعر الفائدة أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة، والتي تمتلك دوراً رئيساً في تحريك النشاط الاقتصادي، وتمارس التقلبات التي تحدث في سعر الفائدة تأثيراً

مهما في تدفق الاستثمارات من اقتصاد إلى اقتصاد آخر، وذلك لسعي المستثمرين دائما إلى البحث عن الربح الأعلى.

5- السيطرة على الفساد في بلد المستضيف

بالنسبة لمتغير السيطرة على الفساد في البلد المستضيف CCor_d فإن علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر معنوية ذات الإشارة السالبة و هذا عكس النظرية الاقتصادية، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.4321156- و هذا يعكس الصورة و الوضعية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية من حيث القطاع العام، فإن أي محاولة للزيادة من إجراءات الحد من الفساد و الإفصاح و الإعلان عن المعاملات و الإجراءات في القطاع العام و المسؤولين سوف يقابلها نقص في تدفق الاستثمار من الدول المصدرة له حيث يميل معظم أصحاب المشاريع و الاستثمارات المتدفقة لعدم الإفصاح والاعلان عن ما تدفعه للحكومات في كل دولة التي تستثمر بها .

6- حرية الاستثمار في البلد المستضيف:

بالنسبة لحرية الاستثمار في البلد المستضيف LInvfre_d فقد كانت العلاقة معنوية موجبة وتطابق النظرية الاقتصادية أي كلما زادت حرية الاستثمار في بلد المضيف بنقطة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بقيمة 0.4253536 اذ أن تكريس مبدأ حرية الاستثمار والتجارة من المبادئ الأساسية التي اعتمدتها دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في سبيل تجسيد الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة، إذ يعد هذا المبدأ من أهم مكونات المناخ الاقتصادي العام لأي دولة وذلك لما يتميز به من رفع القيود والمعوقات المفروضة عن أى ممارسة الأنشطة الاستثمارية وجعلها تخضع لمبدأ الحرية والمساواة، إذ يعد مبدأ حرية الاستثمار جوهر المناخ الاستثماري ، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه في تشجيع وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ أنه من المؤكد أن الأنظمة الاقتصادية التي تتمتع بالحرية الاستثمارية توفر فرصة أكبر لهؤلاء المستثمرين للقيام بأنشطتهم بكل كفاءة في إطار معادلة اقتصادية هامة هي تقليل التكاليف إلى أدنى مستوى وتعظيم الأرباح إلى أعلى مستوى بالإضافة إلى حرية الابتكار والمبادرة الفردية.

7- الحرية المالية في بلد المضيف:

بالنسبة للحرية المالية في بلد المضيف LFinfre_d فإن علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر معنوية ذات الإشارة السالبة و هذا عكس النظرية الاقتصادية، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.290806- الحرية المالية تشير إلى قدرة الأفراد على تحقيق الاستقلال المالي والتحكم في مصيرهم المالي، من الناحية العامة يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابياً للاقتصادات، حيث يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في البلد المضيف، ومع ذلك، قد يؤثر تقلب الحرية المالية سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، عندما يكون هناك قلة في الحرية المالية، مثل فرض قيود على حركة رؤوس الأموال،

فإن ذلك يمكن أن يقلص من رغبة المستثمرين في الاستثمار، قد يشعرون بعدم الثقة في الاستقرار الاقتصادي والقانوني للبلد، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات بعدم الاستثمار أو الانتقال إلى بلدان أخرى ذات بيئة استثمارية أكثر استقرارًا وحرية مالية بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر التقلب في الحرية المالية على استدامة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عندما تكون هناك قوانين وسياسات مالية غير مستقرة، فإن الشركات الأجنبية قد تواجه صعوبة في تطوير وتنفيذ استراتيجياتها على المدى الطويل، مما يؤدي إلى قيود على النمو المستدام والربحية، وبالتالي يمكن القول إن تقلب وانقطاع الحرية المالية قد يؤثر سلبًا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قد تفتقد الاقتصادات إلى فرص الاستثمار والتنمية التي يمكن أن تأتي مع الحرية المالية القوية.

8- الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

بالنسبة للاتفاقيات التجارية الإقليمية fta_wto_raw فإن علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر معنوية ذات الإشارة السالبة و هذا عكس النظرية الاقتصادية، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار -0.0841536، إن تقاطع الاتفاقيات التجارية الإقليمية بين دول المنظمة قد تسهم تأثيرها سلبا فيما بين دول المنظمة ونذكر هنا اتفاقية (NAFTA) و التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك و اتفاقية (RCER) و هي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة و التي تنتمي اليها اليابان و الصين، و (EFTA) و هي رابطة التجارة الحرة الأوروبية و التي تضم دول كثيرة من الدول الأوروبية لمنظمة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، فقد يسهم التقيد بماته الاتفاقيات تدفق السليبي للتجارة و الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على اعتبار انتمائهم لمختلف الاتفاقيات التجارية الإقليمية المختلفة، في بعض الأحيان يمكن أن تصبح الاتفاقيات التجارية عائقا للمستثمرين الأجانب من دخول السوق المحلية بسبب تقيدات التجارب المفتوحة، و هذا يعني أن بعض الدول قد تفرض قيودا على المستثمرين لحماية قطاعاتها الخاصة الحساسة، و هذا يمكن أن يقيد قدرة الشركات الأجنبية على الاستثمار و التوسع في تلك الدول، و قد تواجه الشركات الأجنبية ببعض الأحيان تفضلا في التعامل بسبب الاتفاقيات التجارية الإقليمية و يرتبط ذلك بمنح الامتيازات الحكومية و التفضيلات الضريبية للشركات المحلية و التي يمكن أن تؤثر على تنافسية الشركات الأجنبية، و أيضا قد تسهم الاتفاقيات التجارية الإقليمية في زيادة العدمية (عدم اليقين) بين المستثمرين الأجانب نظرا للتغيرات المحتملة في السياسات التجارية و التنظيمات الحكومية، و قد يتردد المستثمرين في ضخ رأس مال في الدول المتأثرة بالعدمية.

ثانيا: التحليل الاقتصادي للمتغيرات التي لم تكن ذو معنوية في الدراسة:

1- التجارة البينية:

بالنسبة لمتغير التجارة البينية Ltrad_intra ، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة الموجبة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.0023425، و

لقد أتت النتائج مع النظرية الاقتصادية في الإشارة وعكس النظرية الاقتصادية من حيث المعنوية و التي تنص على تأثير التجارة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية عادة مرتبطة ببعضها البعض، وقد يكون هناك تأثير متبادل بينهما، على الرغم من ذلك، فإن تدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر تُعتبر عادة مستقلة بشكل نسبي عن تدفقات التجارة البينية، فتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس عادة استثمار رؤوس المال والتكنولوجيا في بلد ما بشكل مباشر، بينما تدفقات التجارة البينية تشير إلى تداول السلع والخدمات بين البلدان، قد يكون هناك تأثير طفيف للتجارة البينية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن للشركات أن تستخدم التجارة الدولية كوسيلة لتحسين فرص الاستثمار الأجنبي المباشر عبر زيادة الوعي وتوسيع الشبكات التجارية والتعاون التقني وعلى العكس أيضاً، فإن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما قد تؤدي إلى زيادة التجارة البينية بين البلدان المعنية، ومع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أن هذا التأثير يمكن أن يختلف من بلد إلى آخر، وقد يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية لكل بلد على حدى لذلك، يعتمد فهم العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية على السياق الاقتصادي والسياسي لكل بلد على حدى، و من خلال الدراسة لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية فإن السلع المنتجة من الاستثمار الأجنبي المباشر البيني لهاته الدول موجه في الغالب للتصدير لدول غير دول المنظمة بل كانت موجه لدول افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مثل السيارات و الطائرات و العديد من السلع ذات القيمة التكنولوجية.

2- الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل وصيانتها في البلد المستضيف:

بالنسبة لمتغير الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل و صيانتها في البلد المستضيف L_{Tinvms_d} ، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة الموجبة ، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.0388138 ، و لقد أتت النتائج مع النظرية الاقتصادية في الإشارة وغير منطقية من حيث المعنوية التي تنص على تأثير الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، و يفسر ذلك من وجهة نظرنما التطور الكبير للبنية التحتية للطرق للمعظم دول المنظمة، و بما أن نوعية الاستثمار الأجنبي في الدراسة هو استثمار بيني فان البنية التحتية تكون متماثلة تقريبا، أي أن المستثمر عند اختياره للوجهة الاستثمارية لا يعطي أهمية كبرى للإنفاق على البنية التحتية للنقل بل يأخذ عدة محددات أخرى أهم.

3- معدل البطالة في بلد المستضيف:

بالنسبة لمتغير معدل البطالة في بلد المستضيف $LUnem_d$ ، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة السالبة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.0569445، ولقد أتت النتائج مع النظرية من حيث الإشارة وعكس النظرية الاقتصادية من حيث المعنوية والتي تنص على عدم تأثير معدل البطالة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق، ويفسر اقتصادياً ذلك بأن منبع الاستثمار هي دولة من دول منظمة التعاون و مصب هذا الاستثمار الأجنبي المباشر هي أيضاً دولة من دول المنظمة تقريباً معدلات البطالة متعادلة، أذ أن المستثمر حين يريد إختيار الاستثمار في بلد من بلدان المنظمة لا يهتم بمعدل البطالة في بلد الوجهة بل ينصرف الى المحددات الأخرى.

4- الحرية النقدية في بلد المستضيف:

بالنسبة لمتغير الحرية النقدية في بلد المستضيف $LMonfre_d$ ، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة سالبة ولقد أتت النتائج عكس النظرية الاقتصادية في الإشارة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار -0.3674287، ولقد أتت النتائج عكس النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة وعكس النظرية الاقتصادية من حيث المعنوية والتي تنص على تأثير الإيجابي للحرية النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- حرية التجارة في بلد المستضيف:

بالنسبة لمتغير حرية التجارة في البلد المستضيف $LTrafre_d$ ، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة الموجبة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.5261073، ولقد أتت النتائج مع النظرية الاقتصادية في الإشارة وغير منطقية من حيث المعنوية التي تنص على تأثير حرية التجارة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يفسر هذا اقتصادياً عدم اهتمام المستثمرين من دول المنظمة بحرية التجارة في بلد من بلدان المنظمة بعين الاعتبار في حالة اتخاذ قرار الاستثمار.

6- مؤشر أسعار المستهلك في بلد المستضيف:

بالنسبة لمتغير أسعار المستهلك في البلد المستضيف cpi_d ، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة السالبة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.0006031، ولقد أتت النتائج مع النظرية الاقتصادية في الإشارة وغير منطقية من حيث المعنوية التي تنص

على تأثير أسعار المستهلك و التي تعبر عن التضخم في بلد معين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويفسر عدم المعنوية اقتصاديا عدم اهتمام المستثمرين بأسعار المستهلك لتماثله في العديد من عينة دول الدراسة باستثناء تركيا و عدم أخذه بعين الاعتبار في حالة اتخاذ قرار الاستثمار.

7- فاعلية الحكومة في البلد المستضيف:

بالنسبة لمتغير فاعلية الحكومة في البلد المستضيف Govf_d، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة الموجبة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن يزيد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.0127582، و لقد أتت النتائج مع النظرية الاقتصادية في الإشارة، وغير منطقية من حيث المعنوية، والتي تنص على تأثير فاعلية الحكومة و التي تعبر عن السياسات الاقتصادية الحكومية المتسقة والواضحة وهي أحد العوامل المهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن تشمل هذه السياسات التخفيضات الضريبية، وتسهيلات تجارية، وحماية الملكية الفكرية، وتوفير التمويل والدعم للشركات الأجنبية ، وقد يفسر عدم المعنوية اقتصاديا، عدم اهتمام المستثمرين بفاعلية الحكومة و أخذه بعين الاعتبار في حالة اتخاذ قرار الاستثمار في أحد بلدان المنظمة.

8- الجودة التنظيمية:

بالنسبة لمتغير الجودة التنظيمية في بلد المستضيف Rqt_d، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة سالبة و لقد أتت النتائج عكس النظرية الاقتصادية في الإشارة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.012198 ، و لقد أتت النتائج عكس النظرية الاقتصادية من حيث الإشارة وعكس النظرية الاقتصادية من حيث المعنوية و التي تنص على تأثير الإيجابي للجودة التنظيمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

9- الانفاق الحكومي في بلد المستضيف:

. بالنسبة للانفاق الحكومي في بلد المستضيف GoSp_d، فقد كانت العلاقة غير معنوية موجبة وتطابق النظرية الاقتصادية أي كلما الانفاق الحكومي بقيمة واحدة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بقيمة 0.0028648 ، يمكن أن يؤثر إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن طريق تطوير البنية التحتية، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على تطوير البنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ والمطارات، يتم تحسين الظروف الأساسية التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويسهل وصول المستثمرين إلى الأسواق ويقلل من تكاليف النقل والتوزيع، مما يشجع على زيادة التدفقات الاستثمارية، و أيضا تعزيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية من خلال الاستثمار الحكومي في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة

والصناعة والسياحة، يمكن تعزيز فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه القطاعات، ويساهم هذا الاستثمار في توفير فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية، مما يجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق بيئة استثمارية محفزة، إذ يمكن للإنفاق الحكومي تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية أن يرفع من جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، توفر القوانين واللوائح الملائمة بيئة أكثر استقرارًا وشفافية، مما يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب ويشجعهم على الاستثمار في البلاد، وقد يفسر عدم المعنوية اقتصاديًا، عدم اهتمام المستثمرين بالإنفاق الحكومي و أخذه بعين الاعتبار في حالة اتخاذ قرار الاستثمار في أحد بلدان المنظمة.

10- العضوية في الاتحاد الأوروبي في بلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر:

. بالنسبة لمتغير العضوية في الاتحاد الأوروبي في بلد المصدر eu_o، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة سالبة و لقد أتت النتائج عكس النظرية الاقتصادية في الإشارة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق المصادر للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.100831، و قد يفسر عدم المعنوية اقتصاديًا بعدم اهتمام البلد المستضيف للاستثمار الوارد اليهم من إذا كان البلد المصدر له منظم أو غير منظم الى الاتحاد الأوروبي، أما بالنسبة للإشارة السالبة فقد تفسر أن دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لا يفضلون الاستثمار الوارد من الدول التي تنتمي الى الاتحاد الأوروبي.

11- العضوية في الاتحاد الأوروبي في بلد المستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر:

. بالنسبة لمتغير العضوية في الاتحاد الأوروبي في بلد المستضيف eu_d، فقد كانت العلاقة غير معنوية ذات الإشارة سالبة و لقد أتت النتائج عكس النظرية الاقتصادية في الإشارة، إذ أن الزيادة في المؤشر بنقطة واحدة من شأنه أن ينقص تدفق الوارد للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 0.1139911، من الملاحظ أن قيمة التأثير في بلد المستضيف أكبر منها في بلد المصدر، أي التأثير أكثر سلبية من كون البلد المتلقي للاستثمار الأجنبي المباشر هو عضو في الاتحاد الأوروبي، و هذا قد يفسر بالقوانين و السياسات التجارية الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بقياس محددات الفعالية للاستثمار الأجنبي المباشر لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إرتكازا على المتغيرات التي إعتدناها، من خلال تقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج stata 17، حيث قمنا في المبحث الاول بالتوصيف النظري للدراسة القياسية من خلال التعريف بنموذج الجاذبية وتطبيقاته على الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم التعريف بمجتمع الدراسة (دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وتحديد عينة الدراسة والفترة الممتدة لها و المؤشرات التابعة للدراسة، ثم قمنا في المبحث الثاني بالتقدير الكمي لنموذج الدراسة بداية من بناء النموذج القياسي للدراسة و التقدير الاحصائي للدراسة من خلال المقدر شبه الإمكان الأعظم بواسون PPML، ثم تحسين النموذج من خلال تقدير PPML بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE حيث كانت النتائج القياسية كالتالي:

- 1- المعنوية الموجبة لكل من نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للبلد المصدر والمستضيف للاستثمار الأجنبي المباشر وحرية الاستثمار في بلد المستضيف.
 - 2- المعنوية السالبة لكل من المسافة الجغرافية وأسعار الفائدة طويلة الاجل في البلد المستضيف والسيطرة على الفساد والحرية المالية في البلد المستضيف، والاتفاقيات التجارية الإقليمية.
- بينما كانت باقي المتغيرات الأخرى غير معنوية وهي: التضخم، والتجارة البينية والانفاق في البنية التحتية على النقل وصيانتها ومعدل البطالة والحرية النقدية وحرية التجارة وأسعار المستهلك والجودة التنظيمية والانفاق الحكومي في بلد المستضيف وعضوية الاتحاد الأوروبي للبلد المستضيف وعضوية الاتحاد الأوروبي للبلد المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا فاعلية الحكومة.

الخاتمة

الخاتمة

ختاماً ومن خلال دراسة محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نؤكد على حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح من الصيغ التمويلية في العصر الحديث، اذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر انتقال لرؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعدات من بلد المصدر إلى بلد المضيف، حيث سارعت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بخطى الإصلاحات نحو ترقية مناخها الاستثماري بمختلف متغيراته و محدداته الى مستويات جاذبة للمستثمر الأجنبي، و هادفة الى استقطاب المزايا العديدة للاستثمار الأجنبي المباشر و اشراكه في مسارها التنموي.

و بناءً على الدراسة لحالة 19 بلد من بلدان دول المنظمة و هي (النمسا، بلجيكا، كندا، التشيك، الدنمارك، فلندا، ألمانيا، المجر، إيطاليا، اليابان، كوريا، المكسيك، هولندا، البرتغال، إسبانيا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية)، و بناء على تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج الجاذبية، و متغيرات التي استخدمت في بناء نموذج الدراسة، بداية بالمتغير التابع و المتمثل في: الاستثمار الأجنبي المباشر، و المتغيرات المستقلة: نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة لدولة ما خلال فترة زمنية محددة للبلد المستثمر و البلد المستضيف، والتجارة البينية بين البلد المصدر والبلد المستضيف، ومؤشر أسعار المستهلك في البلد المستضيف، و أسعار الفائدة طويلة الأجل في البلد المستضيف، و فاعلية الحكومة في البلد المستضيف، و الجودة التنظيمية في البلد المستضيف، و السيطرة على الفساد في البلد المستضيف، و معدل البطالة في البلد المستضيف، و الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية للنقل وصيانتها في البلد المستضيف، و الإنفاق الحكومي في البلد المستضيف، و الحرية النقدية في البلد المستضيف، و حرية التجارة في البلد المستضيف، و حرية الاستثمار في البلد المستضيف، و الحرية المالية في البلد المستضيف، و المسافة الجغرافية المرجحة والتي تحسب بين أكبر مدينتين لدولتين متبادلتين وفق الصيغة التي وضعها Thierry Mayer سنة 2002، و مؤشر إذا كان البلدين منخرطين في اتفاقية تجارة إقليمية، ومؤشر إذا كانت الدولة المصدرة أو المستضيفة عضواً في الاتحاد الأوروبي، و في مايلي نستعرض أهم النتائج و التوصيات.

استندت الدراسة الى جملة من الفرضيات، حاول الباحث اختبار متنها، و من خلالها اتضح ما يلي:

أولا اختبار فرضيات الدراسة:

1- تم إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المصدرة و المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن هنا فإن زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بلد المصدر و المستضيف يؤثر بشكل ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- لم يتم إثبات وجود علاقة معنوية موجبة بين مؤشر التجارة البينية و الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان العينة على الرغم من الإشارة الموجبة التي تبين أن الزيادة في التجارة البينية في تلك الدول يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

3- لم يتم إثبات وجود علاقة معنوية بين التضخم و الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة على الرغم أن الإشارة سالبة و تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني في الدول المضيفة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

4- فيما يخص مؤشر الحرية الاقتصادية، فقد تم إثبات وجود علاقة معنوية في كل من المتغيرين حرية الاستثمار بإشارة موجبة و الحرية المالية و لكن بإشارة سالبة و لم تثبت وجود علاقة معنوية في المتغيرين حرية التجارة و الذي كان بإشارة موجبة، و الحرية النقدية و الذي كان سالبا، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

5- لم يتم إثبات وجود علاقة معنوية بين الجودة التنظيمية و الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العينة و ايضا كانت الإشارة سالبة، و هذا كان عكس المتوقع كليا، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

6- تم إثبات وجود علاقة معنوية بين مؤشر السيطرة على الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن بإشارة سالبة، اذ أن السيطرة على الفساد في بلد المستضيف من شأنه كبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر البيني، وهذا ما ينفي صحة الفرضية السادسة.

7- لم يتم إثبات وجود علاقة معنوية بين عضوية الاتحاد الأوروبي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المصدرة و المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المنظمة، وأيضا الإشارة سالبة، اذ أن عضوية الاتحاد الأوروبي من شأنها كبح التدفقات البينية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المنظمة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية السابعة.

8- تم إثبات وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المصدرة و المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، و لكن ذو إشارة سالبة، ومن هنا فإن ابرام اتفاقيات

التجارية الإقليمية في بلد المصدر و المستضيف قد يؤثر بشكل سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا ما ينفي الفرضية الثامنة.

9- تم اثبات وجود اختلاف بين محددات الاستثمار الأجنبي المباشرة البينية من جهة و التدفقات الصادرة أو الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و هذا استنادا للأدبيات السابقة و النتائج التجريبية للدراسة الحالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التاسعة.

ثانيا نتائج الدراسة:

1. النتائج النظرية:

1.1- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل صيغ التمويل الخارجي و أهمها بالنسبة لدول العالم أجمع، ويفسر ذلك التنافس الشديد بينها لاجتذابه و استقطابه، حيث تعبر الأرقام القياسية المسجلة في تدفقاته العالمية دليل على شدة تنافس الدول لاجتذابه و استقطابه، مما يساهم في ارتباط و اندماج الاقتصاد العالمي.

1.2- صعوبة التفسير النظري لحركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تعكس التحدي الذي يواجهه الاقتصاديين و المحللين في فهم العوامل التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ تستند هذه العملية على قرارات و استراتيجيات الشركات و المستثمرين الأجانب، و تعتمد أيضا على عوامل اقتصادية و اجتماعية متعددة.

1.3- تعتبر الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 و حرب أوكرانيا من المؤثرات الرئيسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الراهن، عندما تحدث هذه الأزمات، تصبح البيئة الاقتصادية غير مستقرة وتوجد عدة عوامل تؤثر سلبًا على القرارات الاستثمارية، ومن هذه العوامل، عدم اليقين وعدم الاستقرار الاقتصادي، اذ تتسبب الأزمات في التغيرات السريعة في الأسواق المالية وقد تؤثر على قابلية البلدان للاستثمار وتزيد من حدة عدم اليقين الاقتصادي، مما يعني أن المستثمرين الأجانب قد يكونوا أكثر حذرًا في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتراجع النشاط الاقتصادي، بحيث يتراجع النشاط الاقتصادي خلال الأزمات، مما يؤدي إلى تقليل الفرص الاستثمارية والعوائد المحتملة للمستثمرين.

1.4- قرار توطين المشروعات الاستثمارية جغرافيا يتأثر بدرجة كبيرة بمحددات الجذب في الدول المضيفة و أيضا المصدرة له، و المتمثلة في العوامل (الاقتصادية، السياسية، القانونية، التنظيمية و المالية و الثقافية...)، حيث تعتبر هاته العوامل بيئة أو مناخ الاستثمار، و تختلف درجة تأثير هاته العوامل باختلاف الدول و نمط الاستثمار

الأجنبي المباشر المصدر أو المستضيف فيها، اذ تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي في العالم، حيث تشهد هاته الدول تدفقا كبير للاستثمار الأجنبي المباشر عبر قطاعات مختلفة مثل الصناعة و الخدمات و الزراعة والتجارة.

5-تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر البيئية عن الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر أو الوارد داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، و هذا راجع للقوة الاقتصادية للمنظمة و المعايير الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للانضمام الى المنظمة، حيث تعتبر بعض المحددات المهمة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر او الوارد اليها غير مهم عندما يتعلق الأمر بالاستثمارات الأجنبية البيئية، اذ تشير الدراسة الحالية أن كل من التضخم، و التجارة البيئية والانفاق في البنية التحتية على النقل وصيانتها ومعدل البطالة والحرية النقدية وحرية التجارة وأسعار المستهلك والجودة التنظيمية والانفاق الحكومي في بلد المستضيف و عضوية الاتحاد الأوروبي للبلد المستضيف والمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر وأخيرا فاعلية الحكومة غير مهمة للانضمام لمنظمة.

ثالثا. النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة التحليلية و القياسية تبين مايلي.

1- بالنسبة لنموذج PPML:

تشير نتائج الدراسة باستخدام نموذج شبه الامكان الاعظم بواسون (PPML) أن المتغير التابع المتمثل في الاستثمار الاجنبي المباشر له علاقة:

- نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للبلد المصدر له علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
- نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للبلد المستضيف له علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
- المسافة الجغرافية لها علاقة معنوية سالبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
- أسعار الفائدة طويلة الأجل في البلد المستضيف لها علاقة معنوية سالبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
- حرية الاستثمار في بلد المستضيف لها علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
- السيطرة على الفساد في بلد المستضيف لها علاقة معنوية سالبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
- المشاركة في اتفاقيات تجارية اقليمية لها علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.

أما باقي المتغيرات فلم تكن لهم علاقة معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر

2- بالنسبة لنموذج PPMLHDFE:

نتائج تقدير نموذج الجاذبية شبه الإمكان الأعظم بواسون بتأثيرات ثابتة متعددة الاتجاهات PPMLHDFE كانت أكبر من القوة التفسيرية لنموذج PPML حيث انتقلت من حوالي 87% الى أكثر من 88%، حيث كانت كالتالي:

- نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للبلد المصدر له علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
 - نصيب الفرد من القيمة الاجمالية النقدية للسلع والخدمات المنتجة للبلد المستضيف له علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
 - المسافة الجغرافية لها علاقة معنوية سالبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
 - أسعار الفائدة طويلة الأجل في البلد المستضيف لها علاقة معنوية سالبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
 - حرية الاستثمار في بلد المستضيف لها علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
 - حرية المالية في البلد المستضيف لها علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
 - السيطرة على الفساد في بلد المستضيف لها علاقة معنوية سالبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
 - المشاركة في اتفاقيات تجارية إقليمية لها علاقة معنوية موجبة مع الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق.
- أما باقي المتغيرات فلم تكن لهم علاقة معنوية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: التوصيات:

- يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل على تحسين الحرية الاقتصادية، والتأكيد على انخفاض الأعباء الضريبية والإنفاق الحكومي، فضلاً عن زيادة التجارة والاستثمار والحرية المالية، وينبغي تصميم هذه السياسات على أساس الشفافية والعدالة، وتشجيع الابتكار والمنافسة الصحية في السوق وتوفير المزيد من الحوافز للشركات للاحتفاظ بحصة أكبر من دخلها وثرواتها وإدارتها.

- في ظل الأزمات الاقتصادية والصحية، قد يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل عام، ومع ذلك فإنه ممكن أن يكون هناك بعض الخيارات للاستثمار الأجنبي المباشر التي يمكن أن

تظل جاذبة في هذه الأوقات الصعبة، وفي أزمات صحية مثل جائحة COVID-19 تحتاج هاته الدول إلى تعزيز قدرتها على التصدي لمثل هذه الأزمات في المستقبل، لذا يمكن أن يكون الاستثمار في مجال الأدوية والتجهيزات الطبية والأبحاث الطبية وتحسين البنية التحتية الصحية مناسباً، قطاع التكنولوجيا والاتصالات: إذ يمكن لهذا القطاع أن يكون مقاوماً للأزمات الصحية والاقتصادية، فمع الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في حياتنا اليومية، فإن الاستثمار في شركات التكنولوجيا والاتصالات قد يكون مستداماً على المدى الطويل، قطاع الطاقة المتجددة: وهذا رغم تباطؤ الاقتصادات في أوقات الأزمات الاقتصادية والصحية، إلا أن قطاع الطاقة المتجددة مازال يحقق نمواً ملحوظاً، يمكن للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس والرياح أن يكون مثمراً وصديقاً للبيئة في نفس الوقت.

- تعد درجة التزام الشركات المتعددة الجنسيات داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتطبيق المبادئ السليمة لحوكمة الشركات داخلها بمثابة عامل متزايد الأهمية لقرار الاستثمار الأجنبي المباشر، و من الجوانب ذات الصلة الخاصة بذلك، تبرز العلاقة بين جوانب أساليب حوكمة الشركات و بين الطبيعة العالمية المتزايدة لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تمكن الشركات من الحصول على تمويل من جانب عدد أكبر من المستثمرين الأجانب، و ما اذا كان لهاته الدول المتلقية أن تجني المنافع الكاملة لهاته التدفقات، ولذا يجب ان تتسم ترتيبات أساليب حوكمة الشركات داخل دول المنظمة بالمصادقية وفهمها عبر الحدود.

- يحتل الاستثمار الأجنبي جانبا مهما في إقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و شركاتها المستثمرة من حيث تكوينها إذ تعد فرص حقيقية لتحقيق عوائد مرتفعة نظرا لما تملكه من ثروات باطنية و بشرية تجعل منها هدفاً للاستثمار الأجنبي المباشر، و على الرغم من التصنيف الجيد لمعظم دول هاته المنظمة في سلم الفساد إلا أن ذلك لا يمنع من إصدار قوانين جديدة تحد من الفساد و البيروقراطية و تجبر الشركات على إعلان ما تدفعه للحكومات في كل دولة تعمل بها، إلا أن سن القوانين وحده غير كاف في ردع الفساد و المفسدين ما لم تلتزم الحكومات و هاته الشركات بهاته القوانين من خلال تفعيل دور القضاء و سلطة القانون، حيث أن الشركات المدرجة علنا كان أداؤها أفضل من الشركات المملوكة للدولة و شركات القطاع الخاص مما يوضح التأثير الإيجابي لمتطلبات الإفصاح المفروضة على الشركات المتداولة علنا على الشفافية، وعليه فإن "الشركات التي تعمل على نطاق عالمي بدون شفافية تخاطر بالإضرار بعلامتها التجارية و فقدان ثقة المجتمعات المحلية"، وأن الناس لديهم الحق في معرفة ماتدفعه الشركات المتعددة الجنسيات لحكوماتهم و كم الضرائب التي يدفعونها.

رابعاً. آفاق الدراسة:

يعد موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ميدانا خصبا للبحوث والدراسات، ولقد حاولنا في هاته الدراسة التطرق الى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وعلى ضوء ماورد ضمن هاته الدراسة يمكننا تصور آفاق للبحث يمكن أخذها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع والبحث فيه، نوردها فيما يلي:

- أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية على الاستثمار المحلي داخل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- أثر الازمات الصحية العالمية على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- أثر تدابير تيسير التجارة على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
- يمكن اسقاط نفس الدراسة على فترات زمنية مختلفة؛
- يمكن استعمال طرق أخرى لقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
- يمكن ادراج متغيرات أخرى أو ادراج منظمات أخرى أو دول.

وفي الأخير، نأمل أن يكون لجهدنا هذا، إضافة منهجية ومعرفية

ثم إن أي تقصير ورد في متن الدراسة من شأنه أن يكون منطلقا لدراسات أخرى

أكثر عمقا، وأدق تحليلا.

- تم بتوفيق من الله عز وجل-

المراجع

1. حازم حسن جمعة، المشروعات الدولية العامة وقواعد حمايتها في القانون الدولي الخاص، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2005.
2. محمد السيد عرفة، ضمانات الاستثمار الأجنبي وحوافزه في القانون المصري، بحث مقدم الى مؤتمر (قواعد الاستثمار) التاسع، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2009.
3. أنس السيد عطية، الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية والمشروعات التابعة لها، أطروحة دكتوراه، مقدمة الى كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 1996.
4. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة تركيا كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، مصر 2005.
5. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، الطبعة الأولى، دار الغرب، وهران، الجزائر، 2003.
6. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
7. بلقاسم أحمد، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة وهران، السنة الدراسية 2012-2013.
8. دلال بن سميعة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013.
9. فارس فضيل، أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
10. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة بين تركيا وكوريا الجنوبية ومصر، الدار الجامعية، مصر، 2005.
11. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
12. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/ 2008.
13. محي الدين يعقوب أبو الهول، تقييم إهمال البنك الاستثمارية، دار النفائس، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.

14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2020، 2020.
15. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار النفاس، الأردن، 2005.
16. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
17. محمد السيد السعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة، مصر، 1978.
18. حسام الدين عيسى، الشركات متعددة القوميات، بدون سنة النشر.
19. علي ظاهر الطفيلي، السياسة الاقتصادية الدولية وظائفها ومنظمتها، مؤسسة دار الكتاب الحديثة، بيروت، لبنان، 1987.
20. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
21. عبد المطلب عبد المجيد، العولمة الاقتصادية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008.
22. حازم الببلاوي، الاقتصاد العربي في عصر العولمة، ط 1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003.
23. أوشكا مودي وشوكو نجيشي، عمليات الاندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، المجلد 38، مارس 2001.
24. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002.
25. شوقي جباري وحمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية - تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السلكون نموذجين - المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 03، جامعة الجزائر 03، 2012.
26. دلال بن سمينة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة " محدداتها، آثارها وتوجهاتها"، دار الأيام، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2019.
27. هاني محمد علي الدمرداش، اختبار العلاقة غير الخطية بين الموارد الطبيعية وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاجل الطويل باستخدام نموذج ARDL، مجلة التجارة والتمويل (CAF)، المجلد 36، العدد 3، طنطا مصر، 2016.
28. نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، 2007.

29. عبد الحميد قدي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 8-9 أبريل 2002.
30. كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2000.
31. سحنون فاروق، قياس أثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 2010.
32. السعدي رجال وشوقي جباري، تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 14، جامعة واسط، العراق، 2014.
33. شوقي الجباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015.
34. سامية عمار، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي مع التطبيق على مصر، سلسلة أوراق بحثية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد 23، جامعة القاهرة، مارس 2005.
35. دريد محمود السمراي، الاستثمار الأجنبي المعوق والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
36. تقرير الاستثمار العالمي 2022، الأونكتاد، 2022.
37. نسيمه حلاب، محددات الاستثمار في المنطقة المغاربية، جامعة باتنة، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، 2019.
38. جابو سليم، بن الحبيب طه، دراسة قياسية لمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1990-2017)، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر المجلد 10، العدد 2، 2019.
39. سفيان قعلول، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، الصندوق النقد العربي، 2017.
40. العارف خديجة، تراري مجاوي حسين، محددات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 7، العدد 12.
41. مجدي محمود شهاب، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لمحدداته في البيئة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت العاصمة، الكويت، السنة الرابعة، العدد 14، 2016.
42. زرقين عبود، نورة بيري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس والمغرب دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة 1996-2012، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 5، العدد 8، 2014.

43. جابر محمد عبد الجواد. 2013. محددات الميزة التنافسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر: دراسة حالة للمملكة العربية السعودية ومصر. مجلة النهضة، مجلد. 14، العدد. 3.
44. محمد محمود سليمان، عمرو. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة على الدول النامية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قننة السويس، مصر 2016، المجلد: 7، العدد: 3.
45. ممدادي عبد القادر، دراسة تحليلية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع إشارة خاصة للبلدان العربية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2012، المجلد 3، العدد 2.
46. وليد عبد مولا، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل الى الدول العربية، سلسلة الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد 42، 2011.
47. سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة حسب نموذج الجاذبية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2016.
48. مبطوش العليجة ومدايني بن شهرة، تقديرات نموذج الجاذبية المطبقة على التدفقات البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 06، جامعة مستغانم، 2014.
49. زهية عطابة، المساهمة التشريعية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، مجلة البحوث العلمية، العدد 11، المركز الجامعي مرسللي عبد الله - تيبازة الجزائر، 2017.
50. عيسى يونسى و آخرون، العينة و أسس المعاينة في البحوث الاجتماعية، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، جامعة زيانا، غليزان، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2021.
51. حميد عبيد، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، دار الكتب، العراق، 2018.
52. كامل بكري، رمضان محمد مقلد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعية، جامعة الاسكندرية، 2000.
53. مصطفى عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988.
54. مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005.

المراجع باللغة الأجنبية

55. Raymond Bernard, **Economie Financière Internationale**, Éditions PUF, Paris, 1971.

56. Adam Smith, **Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations**, Traduire par Jean-Marie Tremblay, 1776
57. David Ricardo, **On the Principles of Political Economy and Taxation**, Batoche books, Canada, 1871.
- 58.- Vintila Denisia, **Foreign Direct Investment Theories: An Overview of the Main FDI Theories**, European Journal of Interdisciplinary Studies, Volume 2, Issue 2, December 2010.
59. - Annie Tortian. **International Investment Agreements and Their Impact on Foreign Direct Investment: Evidence from Four Emerging Central European Countries**. Economics and Finance. Université Panthéon-Sorbonne - Paris I, 2007.
60. Moukil Sara, Omar Belkhir Djaoued, **Fdi Inflows Determinants In Developing Countries: A Panel Data Analysis For Some African Countries**, AL-RIYADA FOR BUSINESS ECONOMICS JOURNAL, University of Hassiba Benbouali -Chlef - Algeria, Volume 6, Numéro 1, 2020.
- 61.- Prince Jaiblai & Vijay Shenai, 2019. "The Determinants of FDI in Sub-Saharan Economies : A Study of Data from 1990–2017," IJFS, MDPI, vol. 7(3).
- 62.- Fernando Mistura & Caroline Roulet, 2019. "The determinants of Foreign Direct Investment : Do statutory restrictions matter?," OECD Working Papers on International Investment 2019/01, OECD Publishing.
- 63.- Dimitrova, A., Rogmans, T. and Triki, D. (2020), "Country-specific determinants of FDI inflows to the MENA region: A systematic review and future research directions", Multinational Business Review, Vol. 28 No. 1, pp. 1-38.
<https://doi.org/10.1108/MBR-01-2019>.
64. Asongu, Simplice, Akpan, Uduak and Isihak, Salisu, (2018), Determinants of Foreign Direct Investment in Fast-Growing Economies: Evidence from the BRICS and MINT Countries, No 18/032, AFEA Working Papers, African Finance and Economic Association (AFEA),
65. Olawumi D Awolusi & Theuns G Pelsers & Adedeji Saidi Adelekan, 2016. "Determinants of Foreign Direct Investment: New Granger Causality Evidence from Asian and African

- Economies**," Journal of Economics and Behavioral Studies, AMH International, vol. 8(1).
66. Omar G. Aziz & Anil V. Mishra (2016) **Determinants of FDI inflows to Arab economies**, The Journal of International Trade & Economic Development, 25:3, 325-356, DOI: 10.1080/09638199.2015.1057610.
67. Reenu Kumari, Anil Kumar Sharma, (2017) "**Determinants of foreign direct investment in developing countries: a panel data study**", International Journal of Emerging Markets, Vol. 12 Issue: 4.
68. Sufian Eltayeb Mohamed & Moise G. Sidiropoulos, 2010. "**Another Look At The Determinants Of Foreign Direct Investment In Mena Countries : An Empirical Investigation**," Journal of Economic Development, Chung-Ang University, Department of Economics, vol. 35(2).
69. <https://EconPapers.repec.org/RePEc:jed:journl:v:35:y:2010:i:2>.
70. Philipp Harms & Pierre-Guillaume Méon, 2013. "**The Composition of FDI in the MENA Region and Other Countries: Econometric Investigation and Implications for MENA Countries**," Working Papers 793, Economic Research Forum, revised Nov 2013.
71. Osmail Çevi_ & Burak Çamurdan, 2007. "**The Economic Determinants of Foreign Direct Investment in Developing Countries and Transition Economies**," The Pakistan Development Review, Pakistan Institute of Development Economics, vol. 46(3).
72. Tony Addison & Almas Heshmati. "**The New Global Determinants of FDI Flows to Developing Countries: The Importance of ICT and Democratization**, World Institute for Development Economic Research (UNU-WIDER)." WIDER Working Paper Series .
73. Mazouz, Khelifa & Wood, Geoffrey & Yin, Shuxing & Zhang, Mao, 2021. "**Comprehending the outward FDI from Latin America and OCED: A comparative perspective**," International Business Review, Elsevier, vol. 30(5).
74. Andrzej Cieřlik, 2020. "**Determinants of foreign direct investment from OECD countries in Poland**," Eurasian Economic Review, Springer; Eurasia Business and Economics Society, vol. 10(1).

75. <https://ideas.repec.org/a/vrs/ceuecj/v6y2019i53p39-52n3.html>
76. Maengando Angshed, S., & von Fluck, V. (2019). **An analysis of the determinants of Foreign Direct Investments to OECD countries**, Södertörn University, School of Social Sciences, Economics.
77. Baltas, Nicholas and Tsionas, Efthymios and Baltas, Konstantinos (2018) **'Foreign direct investment in OECD countries: a special focus in the case of Greece.'** Applied Economics, Publis (50).
78. Adrian Blundell-Wignall & Caroline Roulet, 2017. **"Foreign direct investment, corruption and the OECD Anti-Bribery Convention,"** OECD Working Papers on International Investment 2017/1, OECD Publishing.
79. Dellis, Konstantinos, Sondermann, David and Vansteenkiste, Isabel, (2017), Determinants of FDI inflows in advanced economies: Does the quality of economic structures matter?, No 2066, Working Paper Series, European Central Bank.
80. Economou, Fotini and Hassapis, Christis and Philippas, Nikolaos and Tsionas, Efthymios G., **Foreign Direct Investment Determinants in OECD and Developing Countries** (August 2017). Review of Development Economics, Vol. 21, Issue 3.
81. Duong, Nguyen Minh Huy, 2015. "An Investigation of the Determinants of US FDI in Developed Countries, 1982-2010," MPRA Paper 66518, University Library of Munich, Germany.
82. Viktorija Igošina, 2015. **"FDI to EU15 and New Member States: Comparative Analysis of Inflow Determinants,"** Prague Economic Papers, Prague University of Economics and Business, vol. 2015(3).
83. Nikolaos Antonakakis & Gabriele Tondl | (2015) **Robust determinants of OECD FDI in developing countries: Insights from Bayesian model averaging,** Cogent Economics & Finance, 3:1, 1095851
84. Lena Malešević Perović, 2014. **"Investigating sectoral aspect of FDI in OECD countries,"** Romanian Economic Journal, Department of International Business and Economics from the Academy of Economic. Studies Bucharest, vol. 17(51), pages 25-46, March.
85. Alam, Abdullah and Shah, Syed Zulfiqar Ali, (2013), **Determinants of foreign direct investment in OECD member countries,** Journal of Economic Studies, 40, issue 4.

86. Cavallari, Lilia and Cavallari, Lilia and d'Addona, Stefano, Nominal and Real Volatility as Determinants of FDI (November 25, 2011).
87. urcu Türkcan & I. Hakan Yetkiner, 2008. "Endogenous Determination of FDI Growth and Economic Growth:The OECD Case," Working Papers 0807, Izmir University of Economics.
88. <https://EconPapers.repec.org/RePEc:ids:ijpubp:v:5:y:2010:i:4:p:409-429>
89. Dorothee J. Feils & Manzur Rahman, 2011. "The Impact of Regional Integration on Insider and Outsider FDI," Management International Review, Springer, vol. 51(1).
90. Suggested Citation: Gast, Michael (2005) : Determinants of Foreign Direct Investment of OECD Countries 1991-2001, Discussion Paper, No. 27, Justus-Liebig-Universität Gießen, Zentrum für Internationale Entwicklungs- und Umweltforschung (ZEU), Giessen.
91. Agiomirgianakis, G. M. & Asteriou, D. & Papathoma, K., 2003. "The determinants of foreign direct investment: a panel data study for the OECD countries," Working Papers 03/06, Department of Economics, City University London.
92. https://econpapers.repec.org/scripts/redir.pf?u=https%3A%2F%2Fopenaccess.city.ac.uk%2Fid%2Fepprint%2F1420%2F1%2F0306_agiomirgianakis-et-al.pdf;h=repec:cty:dpaper:03/06
93. Yotov, Yoto V., Roberta Piermartini, and Mario Larch. An advanced guide to trade policy analysis: The structural gravity model. WTO iLibrary, 2016.
94. Anderson, J. E. The Gravity Model. Annual Review of Economics 3, (2011)
95. Anderson, J.E., Borchert, I., Mattoo, A., and Yotov, Y. V. (2015a) 'Modeling Services Trade, Trade Costs, Borders and Output', Manuscript.
96. Anderson, J. E., Larch, M. and Yotov, Y. V. (2015b), 'Estimating General Equilibrium Trade Policy Effects: GE PPML', Munich, CESifo, Working Paper No. 5592.P365
97. Anderson, J. E., Larch, M. and Yotov, Y. V. (2015c), 'Growth and Trade With Frictions: a Structural

- Estimation Framework', Cambridge, MA, National Bureau of Economic Research, NBER Working Paper No. 21377.
98. Anderson, J. E., Larch, M. and Yotov, Y. V. (2015d) 'On the Growth Effects of the Transatlantic Trade and Investment Partnership', Manuscript.
 99. Anderson, J.E., Borchert, I., Mattoo, A., and Yotov, Y. V. (2015a) 'Modeling Services Trade, Trade Costs, Borders and Output', Manuscript.
 100. OECD, <https://www.oecd.org/about>, accessed. July 2023
 101. OECD, OECD Economic Outlook, June 2023. accessed August 2023
 102. Victor Motta, Estimating Poisson pseudo maximum-likelihood rather than log-linear model of a log transformed dependent variable, Published article in the RAUSP Management Journal, Vol, 54 No,4,(8 August 2019).
 103. Michael Pfaffermayr. Constrained Poisson pseudo maximum likelihood estimation of structural gravity models. International Economics. Vol161.
 104. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Documents#doc-intro>
 105. Fabian J. Baier, Foreign Direct Investment and Tax: OECD Gravity Modelling in a World with International Financial Institutions, Athens Journal of Business & Economics - Volume 6, Issue 1.
 106. Santos Silva & Silvana Tenreyro, 2006. "The Log of Gravity," The Review of Economics and Statistics, MIT Press, vol. 88(4), pages 641-658, November.
 107. Santos Silva, J.M.C. and Tenreyro, Silvana (2010), "On the Existence of the Maximum Likelihood Estimates in Poisson Regression," Economics Letters.
 108. Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin (March 28, 2019). "ppmlhdf: Fast Poisson Estimation with High-Dimensional Fixed Effects" arXiv:1903.01690v2, Cornell University.
 109. Sergio Correia, Paulo Guimaraes, and Tom Zylkin (April 22, 2019). "Verifying the existence of maximum likelihood estimates for generalized linear models" arXiv:1903.01633v4, Cornell University.

مواقع الانترنت:

110. <https://data.albankaldawli.org>.
111. <https://info.worldbank.org>.
112. <https://unctadstat.unctad.org>.
113. <https://www.imf.org>.
114. <https://www.unodc.org>.
115. <https://www.wto.org>.
116. <http://www.cepii.fr>.
117. www.heritage.org.

الملاحق

ملحق رقم (01) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العينة الى الولايات المتحدة الأمريكية بالمليون دولار

Year	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
AUT: Austria	2,425.0	2,305.0	4,410.0	4,251.0	4,622.0	4,532.0	4,861.0	5,286.0	5,976.0	6,962.0	7,159.0	10,655.0	13,473.0	11,618.0	14,454.0	15,419.0	16,202.0
BEL: Belgium	10,024.0	11,691.0	23,471.0	23,379.0	36,292.0	69,565.0	78,767.0	102,705.0	91,413.0	97,038.0	88,121.0	94,462.0	82,968.0	73,102.0	68,133.0	65,495.0	71,571.0
CAN: Canada	165,667.0	165,281.0	201,924.0	168,746.0	188,943.0	192,463.0	205,225.0	214,314.0	222,989.0	273,896.0	323,207.0	344,929.0	422,067.0	447,276.0	481,722.0	495,327.0	527,896.0
CZE: Czech Republic	54.0	29.0	13.0	16.0	.	65.0	91.0	63.0	88.0	84.0	113.0	.	.	266.0	407.0	.	258.0
DNK: Denmark	6,117.0	6,726.0	5,761.0	5,537.0	6,886.0	7,772.0	7,470.0	7,732.0	9,913.0	13,322.0	14,509.0	18,920.0	17,707.0	19,703.0	22,658.0	30,179.0	34,625.0
FIN: Finland	5,938.0	7,129.0	5,308.0	7,613.0	5,415.0	4,943.0	5,213.0	6,087.0	6,652.0	4,284.0	6,471.0	6,118.0	6,784.0	14,221.0	8,141.0	7,828.0	10,086.0
FRA: France	114,280.0	147,799.0	141,487.0	141,922.0	158,924.0	189,763.0	197,785.0	214,712.0	197,338.0	202,682.0	233,547.0	255,595.0	258,485.0	255,016.0	266,448.0	284,194.0	276,146.0
DEU: Germany	177,176.0	205,969.0	187,815.0	173,843.0	183,966.0	203,077.0	213,601.0	197,438.0	213,256.0	251,009.0	281,295.0	277,209.0	298,208.0	320,457.0	319,615.0	347,565.0	403,646.0
GRC: Greece	1,302.0	.	445.0	.	.	41.0	197.0	376.0	612.0	605.0	638.0	.	823.0	598.0	527.0	602.0	594.0
HUN: Hungary	19,123.0	24,020.0	47,509.0	66,302.0	70,715.0	39,266.0	18,362.0	11,080.0	11,952.0	20,289.0	12,124.0	19,381.0	21,358.0	29,246.0	43,740.0	43,193.0	45,658.0
ITA: Italy	7,725.0	9,299.0	13,762.0	19,466.0	18,567.0	20,142.0	21,133.0	22,151.0	24,899.0	23,508.0	27,709.0	30,072.0	26,345.0	27,606.0	29,788.0	31,999.0	34,373.0
JPN: Japan	189,851.0	204,020.0	222,695.0	234,748.0	238,140.0	255,012.0	274,283.0	301,183.0	350,395.0	371,874.0	401,835.0	427,229.0	487,997.0	514,234.0	633,882.0	651,075.0	690,022.0
KOR: Korea, Republic	6,077.0	9,459.0	11,939.0	12,659.0	12,969.0	15,746.0	19,860.0	25,260.0	31,790.0	39,566.0	39,784.0	42,426.0	55,568.0	57,998.0	55,606.0	63,137.0	72,521.0
MEX: Mexico	3,595.0	5,310.0	8,478.0	8,420.0	11,111.0	10,970.0	12,500.0	12,751.0	15,869.0	15,198.0	15,262.0	17,426.0	18,636.0	18,481.0	19,583.0	20,645.0	28,012.0
NLD: Netherlands	156,602.0	182,014.0	184,613.0	179,938.0	206,622.0	234,408.0	222,465.0	244,147.0	237,734.0	258,177.0	298,782.0	313,649.0	376,413.0	448,285.0	496,672.0	506,276.0	629,523.0
PRT: Portugal	158.0	.	119.0	53.0	128.0	204.0	391.0	407.0	761.0	805.0	942.0	931.0	1,139.0	1,138.0	1,206.0	844.0	879.0
ESP: Spain	7,472.0	13,969.0	25,908.0	30,037.0	38,984.0	43,095.0	45,740.0	48,417.0	50,722.0	63,556.0	67,349.0	71,559.0	81,255.0	86,894.0	86,370.0	85,090.0	79,253.0
TUR: Turkey	162.0	205.0	165.0	.	.	749.0	476.0	.	649.0	624.0	1,389.0	1,663.0	2,184.0	2,466.0	2,350.0	2,249.0	2,320.0
GBR: United Kingdom	371,360.0	414,629.0	405,543.0	447,529.0	414,590.0	400,435.0	446,077.0	486,785.0	510,956.0	479,373.0	522,954.0	505,190.0	510,587.0	489,179.0	500,921.0	421,766.0	512,431.0

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD

ملحق رقم (02) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العينة الى هولندا بالمليون دولار

Year	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
AUT: Austria	2,725.1	3,902.3	4,211.7	4,102.7	3,949.0	3,165.4	3,011.7	2,915.6	3,688.6	2,883.5	1,874.8	6,423.5	9,547.9	13,517.3	6,962.5	4,688.2	3,660.8
BEL: Belgium	42,122.4	63,981.2	88,156.7	52,565.9	51,146.8	39,575.1	58,624.4	59,655.7	63,350.5	67,251.4	77,470.9	74,685.2	85,332.2	72,908.2	49,786.3	214,297.5	185,476.6
CAN: Canada	1,638.6	2,119.1	1,772.4	1,877.4	4,055.6	4,465.5	2,161.9	709.8	1,391.5	1,466.6	2,683.7	2,917.7	2,553.4	3,958.1	3,129.6	58,808.4	31,108.1
CZE: Czech	30.7	202.8	125.1	136.4	219.0	272.6	331.6	262.5	..	..	96.9	94.9	101.9	154.6	467.3	..	15,570.0
DNK: Denmark	3,376.3	3,071.2	3,808.3	4,002.5	4,953.2	5,641.4	7,151.6	8,494.7	10,988.1	15,926.6	8,807.8	8,552.8	10,370.6	8,989.0	14,936.0	15,068.1	4,683.1
FIN: Finland	3,113.2	4,120.9	4,123.4	3,852.2	4,031.1	3,415.3	2,909.3	3,319.3	5,712.3	6,847.5	3,368.5	2,883.9	2,639.7	2,213.2	1,211.0	21,761.0	20,985.1
FRA: France	31,908.5	28,868.7	62,162.3	63,816.4	62,411.8	57,883.5	54,243.5	50,985.5	57,386.6	64,425.0	49,994.6	40,922.3	64,714.6	76,482.7	86,608.6	125,557.7	105,193.9
DEU: Germany	47,468.8	58,131.1	65,704.2	52,851.2	47,573.8	46,857.3	52,763.0	63,364.1	75,706.8	97,895.3	144,815.5	110,616.6	115,635.6	142,556.7	153,346.4	254,405.4	286,859.0
HUN: Hungary	1,101.8	771.8	998.1	793.3	440.9	641.4	444.3	261.2	..	..	163.3	171.8	217.1	234.7	1,143.6	15,978.6	17,475.2
ITA: ITALY	2,155.5	3,972.1	3,783.3	4,138.9	4,070.0	4,804.9	6,238.3	6,774.4	7,396.2	9,758.9	68,937.4	49,853.5	53,679.5	64,641.6	65,611.1	59,310.3	61,835.4
JPN: JAPON	8,221.3	12,822.3	12,704.2	12,429.3	15,686.5	17,020.3	14,608.8	12,943.3	14,689.9	18,969.1	17,647.3	16,261.2	19,020.1	19,570.6	29,222.6	78,259.9	80,043.8
KOR: Korea, Republic of	502.6	658.5	316.9	1,212.2	1,331.2	752.3	779.8	..	1,577.7	2,689.2	1,708.2	1,145.8	1,797.8	952.6	3,300.4	4,619.0	2,923.4
MEX: Mexico	28.3	255.5	212.0	275.6	528.7	235.2	279.8	2,106.9	6,727.3	7,905.0	18,019.6	32,444.4	37,190.0	27,331.1	30,403.3	5,741.8	8,344.4
PRT: Portugal	284.3	1,040.4	1,355.8	823.9	992.7	722.9	718.9	748.0	845.4	474.7	336.4	719.9	1,018.2	1,079.7	840.3	-255.2	255.4
ESP: Spain	9,962.6	12,626.1	36,056.1	12,665.9	12,318.1	6,085.0	3,987.0	5,220.3	9,430.4	10,003.0	11,812.7	14,292.2	20,694.4	11,699.1	20,030.3	21,864.0	5,482.5
TUR: Turkey	493.1	633.5	931.8	1,334.6	1,445.0	1,472.5	2,382.1	1,990.8	2,214.9	1,575.9	4,455.1	6,115.7	3,996.2	3,154.3	3,283.5	4,162.5	4,035.0
GBR: United	62,815.5	80,680.8	127,224.7	86,222.7	76,461.6	74,349.3	58,572.5	63,906.3	95,534.4	253,370.5	100,840.5	96,391.9	189,917.2	172,333.4	152,038.9	227,250.0	478,731.1
USA: United	86,331.6	100,593.8	139,153.1	139,208.9	121,543.0	94,591.1	97,751.3	82,195.3	104,706.3	126,111.0	165,507.9	228,335.6	180,596.1	168,044.4	197,678.1	557,211.9	653,162.3

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD.

ملحق رقم (03) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول العينة الى الدنمارك بالمليون دولار

Year	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
AUT: Austria	2,725.1	3,902.3	4,211.7	4,102.7	3,990.0	3,165.4	3,011.7	2,915.6	3,883.6	2,883.5	1,874.8	6,423.5	9,347.9	13,577.3	6,962.5	4,688.2	3,560.8
BEL: Belgium	42,122.4	63,981.2	88,156.7	52,669.9	51,146.8	39,575.1	58,624.4	59,655.7	63,339.5	67,251.4	77,470.9	74,605.2	85,332.2	72,908.2	49,766.3	214,297.5	185,476.6
CAN: Canada	1,638.6	2,119.1	1,772.4	1,877.4	4,055.6	4,465.5	2,161.9	709.8	1,591.5	1,466.6	2,883.7	2,917.7	2,553.4	3,988.1	3,129.6	58,808.4	31,108.1
CZE: Czech	30.7	202.8	125.1	136.4	219.0	272.6	331.6	262.5	..	..	96.9	94.9	101.9	154.6	467.3	..	15,570.0
DNK: Denmark	3,376.3	3,071.2	3,808.3	4,002.5	4,953.2	5,641.4	7,151.6	8,494.7	10,988.1	15,926.6	8,807.8	8,552.8	10,370.6	8,989.0	14,936.0	15,068.1	4,683.1
FIN: Finland	3,113.2	4,120.9	4,123.4	3,852.2	4,031.1	3,415.3	2,909.3	3,319.3	5,712.3	6,847.5	3,388.5	2,883.9	2,839.7	2,213.2	1,211.0	21,761.0	20,985.1
FRA: France	31,908.5	28,668.7	62,162.3	63,816.4	62,411.8	57,883.5	54,243.5	50,985.5	57,386.6	64,425.0	49,994.6	40,922.3	64,714.6	76,482.7	86,608.6	125,557.7	105,193.9
DEU: Germany	47,468.8	58,131.1	65,704.2	52,851.2	47,573.8	46,857.3	52,763.0	63,364.1	75,706.8	97,895.3	144,815.5	110,616.6	115,635.6	142,556.7	153,346.4	254,405.4	266,859.0
HUN: Hungary	1,101.8	771.8	998.1	793.3	440.9	641.4	444.3	261.2	..	..	163.3	171.8	217.1	234.7	1,143.6	15,978.6	17,475.2
ITA: ITALY	2,156.5	3,972.1	3,783.3	4,138.9	4,070.0	4,804.9	6,238.3	6,774.4	7,386.2	9,758.9	68,937.4	49,853.5	53,679.5	64,641.6	65,611.1	59,310.3	61,835.4
JPN: JAPON	8,221.3	12,822.3	12,704.2	12,429.3	15,686.5	17,020.3	14,608.8	12,943.3	14,689.9	18,989.1	17,647.3	16,261.2	19,020.1	19,570.6	29,222.6	78,259.9	80,043.8
KOR: Korea, Republic of	502.6	658.5	376.9	1,212.2	1,331.2	752.3	779.8	..	1,577.7	2,689.2	1,708.2	1,145.8	1,797.8	952.6	3,300.4	4,619.0	2,923.4
MEX: Mexico	28.3	255.5	212.0	275.6	528.7	235.2	279.8	2,106.9	6,727.3	7,905.0	18,019.6	32,444.4	37,190.0	27,331.1	30,403.3	5,741.8	8,344.4
PRT: Portugal	284.3	1,040.4	1,355.8	823.9	992.7	722.9	718.9	748.0	845.4	474.7	336.4	719.9	1,018.2	1,079.7	840.3	-255.2	255.4
ESP: Spain	9,982.6	12,626.1	36,066.1	12,659.9	12,318.1	6,086.0	3,987.0	5,220.3	9,430.4	10,003.0	11,812.7	14,292.2	20,694.4	11,699.1	20,030.3	21,864.0	5,482.5
TUR: Turkey	493.1	633.5	931.8	1,334.6	1,445.0	1,472.5	2,382.1	1,990.8	2,214.9	1,575.9	4,455.1	6,115.7	3,996.2	3,154.3	3,283.5	4,162.5	4,035.0
GBR: United	62,815.5	80,680.8	127,224.7	86,222.7	76,461.6	74,349.3	58,572.5	63,906.3	95,534.4	253,370.5	108,840.5	96,391.9	189,917.2	172,333.4	152,038.9	227,250.0	478,731.1
USA: United	86,331.6	100,593.8	139,153.1	139,208.9	121,543.0	94,591.1	97,751.3	82,195.3	104,708.3	126,111.0	165,507.9	228,335.6	180,596.1	168,044.4	197,678.1	557,211.9	653,162.3

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD

ملحق رقم (04) التجارة البينية لدول العينة والدنمارك بالمليون دولار

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Belgium	3,202.21	3,717.94	4,371.76	4,728.94	3,719.41	3,983.97	4,535.56	4,210.64	4,559.03	4,825.30	3,969.37	3,969.02	4,368.56	4,547.77	4,559.88	4,261.16	5,632.05
Canada	372.77	402.91	378.93	448.92	340.43	356.78	383.20	322.61	409.48	247.12	257.25	173.02	266.96	195.25	198.38	138.56	283.26
Czech Rep.	4,373.88	4,863.15	5,627.94	6,939.05	5,294.78	6,280.60	7,408.69	7,247.48	7,364.93	7,567.67	6,427.88	6,896.85	8,012.92	9,035.39	8,565.30	7,980.96	10,138.77
Denmark	688.55	723.39	827.11	880.82	690.82	693.75	752.30	692.04	719.11	735.33	635.34	649.88	740.97	861.05	772.43	720.44	877.87
Finland	484.01	591.35	639.77	616.52	436.04	500.45	582.29	533.96	490.82	508.27	442.15	450.96	495.30	560.58	542.97	602.07	722.07
France	4,267.85	4,627.87	5,026.95	5,465.68	4,145.75	4,492.62	5,326.90	4,746.60	4,840.59	4,833.50	3,927.21	4,081.34	4,345.40	4,766.94	4,522.09	4,218.32	5,391.28
Germany	53,361.80	61,656.13	72,404.66	80,450.25	63,543.15	69,154.23	80,309.18	72,722.32	74,648.87	74,144.95	64,556.71	66,170.17	70,779.11	76,808.91	73,957.25	68,680.10	85,577.40
Greece	169.60	183.72	229.34	230.46	206.40	229.02	287.98	220.14	275.72	238.37	213.12	223.86	271.98	330.29	332.66	401.26	481.51
Hungary	3,525.24	3,714.57	4,359.28	5,306.78	3,773.07	4,657.33	6,333.03	5,956.08	6,050.65	6,246.53	4,889.04	5,053.81	5,695.83	6,052.07	5,906.04	5,447.42	6,710.59
Italy	9,224.07	10,362.32	12,126.47	12,994.87	9,698.09	10,598.34	12,149.59	11,151.83	11,289.02	11,174.00	9,518.86	9,836.24	10,753.16	12,106.61	11,716.09	10,605.13	13,722.30
Japan	1,073.93	1,192.78	1,293.17	1,247.93	790.97	971.10	1,169.56	953.35	924.55	929.28	1,034.53	1,020.23	1,160.79	1,320.41	1,220.00	1,056.59	1,239.19
Korea, Rep. of	970.51	886.63	770.67	661.50	643.02	951.75	838.14	838.48	606.90	937.83	882.33	858.93	951.82	1,086.15	864.43	1,065.41	1,300.63
Mexico	52.52	51.19	59.89	45.42	35.55	39.04	47.72	88.77	102.23	135.34	458.10	326.62	237.68	231.80	184.13	184.66	160.60
Netherlands, The	5,549.07	6,511.92	7,945.49	8,798.64	6,662.39	7,924.38	8,809.87	8,049.71	8,085.05	8,057.92	7,142.16	7,254.22	8,657.15	9,904.70	9,192.50	8,435.71	11,274.37
Portugal	216.26	235.06	271.90	288.34	254.69	278.58	328.28	330.27	341.11	357.76	313.69	325.56	413.50	628.27	588.41	451.81	435.05
Spain	1,646.49	1,767.28	1,916.07	2,184.61	1,963.75	2,151.12	2,713.35	2,479.40	2,565.67	2,561.54	2,267.98	2,529.31	2,687.79	2,809.34	2,695.98	2,607.46	2,900.57
Türkiye, Rep. of	659.10	709.85	843.53	990.96	807.17	835.18	1,052.93	1,000.75	1,083.31	1,153.50	1,044.91	1,070.71	1,147.22	1,205.76	1,183.79	1,130.28	1,520.15
United Kingdom	2,385.23	3,044.23	2,705.95	2,662.94	1,952.85	2,191.67	2,632.27	2,386.00	2,475.97	2,666.21	2,442.06	2,442.35	2,413.14	2,693.95	2,400.50	2,727.74	2,449.04
United States	2,597.50	2,986.50	3,172.00	2,649.20	2,538.50	2,427.50	2,883.30	3,419.66	3,519.77	3,824.77	4,025.94	3,796.83	4,264.32	3,569.04	5,747.81	3,431.92	3,935.28

من اعداد الباحث بناء على قاعدة البيانات صندوق النقد الدولي.

ملحق رقم (05) التجارة البينية لدول العينة وفرنسا بالمليون دولار.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Austria	5,179.98	5,143.53	5,877.07	6,736.47	5,396.93	6,278.83	7,249.97	7,595.56	8,100.36	8,512.89	6,653.03	6,049.57	8,031.21	7,783.33	7,672.48	7,063.55	7,589.12
Belgium	57,797.39	61,618.91	71,833.66	82,546.87	66,166.32	67,744.15	78,088.74	69,311.06	73,398.84	73,912.69	61,337.70	61,096.09	64,217.95	67,746.88	63,212.54	58,162.85	78,898.10
Canada	2,096.39	2,541.82	2,921.73	3,046.03	2,331.44	2,882.64	3,111.94	3,163.94	3,652.23	3,003.17	2,447.73	2,575.94	2,580.18	2,636.47	2,738.65	2,768.79	3,300.36
Czech Rep.	3,839.32	5,210.29	6,673.61	8,028.82	6,489.95	7,085.29	8,861.47	7,944.04	8,017.04	8,864.91	8,080.62	8,370.82	9,221.33	10,241.88	10,280.30	9,039.07	10,494.32
Denmark	4,698.12	4,530.61	4,931.84	5,515.76	4,309.33	4,313.97	4,686.14	3,855.51	3,879.76	4,293.34	3,342.88	3,450.41	3,761.77	4,136.55	4,038.64	3,983.03	4,700.26
Finland	2,243.64	2,594.17	3,221.03	3,366.76	2,299.88	2,360.99	2,451.96	2,776.09	2,440.02	2,006.14	1,665.26	1,757.89	2,063.62	2,114.34	2,150.72	2,082.62	2,457.77
Germany	97,580.50	106,779.14	125,603.33	137,946.63	113,257.04	118,821.77	141,144.59	131,712.27	131,633.10	133,667.60	114,041.06	111,889.59	119,291.37	124,560.12	119,301.75	103,870.44	121,541.99
Greece	806.86	1,017.80	1,069.78	1,082.75	809.06	878.38	998.33	867.59	860.24	866.40	740.47	786.62	877.09	1,200.57	1,338.74	2,050.08	2,220.08
Hungary	3,315.50	3,721.60	4,504.10	5,095.76	4,517.85	4,717.77	5,206.02	4,760.97	4,811.22	5,075.58	4,649.12	4,945.27	5,002.89	5,383.08	5,289.17	5,114.17	6,020.57
Italy	45,690.16	49,081.75	57,531.15	61,291.97	47,337.45	52,030.79	60,691.17	55,613.84	56,421.13	55,866.76	47,308.12	48,717.55	52,286.47	57,512.34	56,610.50	51,699.68	63,235.55
Japan	7,820.04	7,664.69	8,506.26	9,125.86	6,212.21	6,706.11	8,183.23	6,699.33	6,290.43	5,944.96	5,261.98	6,247.87	6,279.94	7,072.81	6,941.12	5,639.12	6,676.72
Korea, Rep. of	3,286.57	3,506.68	3,571.17	3,682.86	2,943.82	3,042.38	5,759.13	2,826.93	3,601.51	2,927.74	2,619.54	2,512.02	3,094.66	3,623.74	3,381.31	3,039.40	4,654.28
Mexico	372.70	555.89	694.84	524.92	495.64	586.83	719.87	1,281.71	1,287.99	1,593.61	2,098.35	1,907.86	1,881.27	1,762.80	1,605.07	1,295.32	1,380.47
Netherlands, The	38,117.92	41,870.02	48,980.85	56,843.06	46,044.49	52,488.10	60,665.15	56,218.38	57,372.05	56,619.19	47,859.69	50,327.40	57,263.64	61,502.24	59,533.60	57,857.57	75,047.57
Portugal	5,241.79	5,604.54	6,604.22	6,772.11	5,480.34	5,536.98	7,248.83	6,881.78	7,296.30	7,528.69	6,688.25	7,000.39	7,799.65	8,676.11	8,673.68	8,345.95	9,871.35
Spain	37,080.97	40,004.54	47,614.48	51,907.75	43,995.69	47,061.45	53,422.49	48,161.45	51,370.27	51,367.89	43,916.86	44,437.21	48,350.31	51,398.91	51,211.09	50,426.38	60,080.30
Turkiye, Rep. of	3,805.95	4,604.46	5,975.07	6,620.63	6,211.45	6,066.87	6,809.21	6,202.34	6,654.65	6,856.44	6,101.38	6,309.39	6,895.25	7,655.34	7,945.61	7,195.17	9,111.14
United Kingdom	34,628.29	51,031.26	33,845.93	32,630.10	26,216.72	28,868.66	34,143.89	32,069.35	31,459.66	30,201.16	27,125.25	26,307.30	30,228.65	31,924.42	31,261.87	23,061.64	26,630.62
United States	22,537.80	24,385.70	27,819.60	29,949.10	27,044.80	27,777.40	28,864.20	31,998.79	33,873.92	32,449.30	31,455.08	32,438.86	34,198.16	37,361.04	35,434.15	28,285.41	30,590.61

من اعداد الباحث بناء على قاعدة البيانات صندوق النقد الدولي.

ملحق رقم (06) التجارة البينية لدول العينة واسبانيا بالمليون دولار.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Austria	3,367.93	3,803.72	4,622.22	4,302.07	2,525.36	2,749.37	2,954.00	2,468.08	2,660.07	2,913.65	2,611.92	2,715.90	2,833.25	3,183.23	2,846.21	2,290.98	2,995.48
Belgium	12,546.55	13,423.25	15,637.31	15,594.41	12,091.90	12,134.67	12,563.39	10,495.15	11,274.95	11,661.67	10,234.92	10,502.89	11,882.84	13,123.66	12,569.31	12,576.14	16,219.64
Canada	985.96	1,048.20	1,141.90	1,071.93	983.18	952.61	982.36	920.26	931.16	1,018.35	879.98	1,348.18	1,256.57	1,655.97	1,133.25	1,055.20	1,808.67
Czech Rep.	1,990.62	2,564.64	3,240.54	3,362.39	2,696.39	3,171.58	3,479.14	3,146.20	3,484.23	4,166.83	4,149.08	4,534.57	5,167.72	6,316.04	6,404.13	4,781.90	5,687.99
Denmark	2,450.76	2,830.30	3,089.94	3,257.18	2,567.49	2,422.58	2,659.47	2,083.10	2,066.68	2,379.52	2,040.37	2,161.67	2,368.34	2,442.00	2,442.35	2,192.14	2,768.74
Finland	1,603.43	1,925.97	2,473.96	2,798.51	1,425.17	1,404.61	1,375.08	1,067.03	1,052.84	1,171.54	1,032.32	1,074.91	1,211.39	1,234.45	1,295.24	1,055.99	1,201.59
France	44,671.63	47,665.34	51,449.63	50,530.42	37,763.26	38,923.30	43,186.14	38,180.61	39,158.95	41,367.13	36,642.57	37,883.18	41,292.04	45,457.98	42,478.48	35,685.96	43,946.88
Germany	49,084.69	52,118.26	65,197.88	63,108.53	43,595.91	45,426.96	48,494.64	39,962.26	41,637.45	46,236.91	42,961.09	44,837.39	48,986.66	52,216.80	49,475.06	42,992.17	51,980.08
Greece	640.98	902.59	813.82	792.61	526.30	550.19	669.31	716.67	733.17	900.46	778.51	774.63	794.02	1,314.08	1,252.77	1,303.62	1,406.72
Hungary	2,004.23	2,528.61	2,977.45	3,037.96	2,620.37	3,026.13	2,938.62	2,404.41	2,681.02	2,985.67	3,307.93	3,183.72	3,182.94	3,436.15	3,566.67	3,318.57	3,710.62
Italy	27,967.17	30,760.81	37,484.69	35,784.29	23,289.42	26,003.46	27,697.73	23,570.49	22,830.91	24,000.13	21,911.71	23,336.17	26,301.02	28,606.42	27,464.12	23,872.91	31,009.99
Japan	5,184.73	5,738.69	5,686.02	4,455.12	2,594.78	3,225.12	3,172.87	2,446.15	2,090.05	2,301.35	2,394.61	2,862.47	2,966.85	3,412.22	3,401.69	2,175.54	2,420.11
Korea, Rep. of	2,867.06	3,479.24	3,924.79	3,192.49	1,737.08	1,867.96	1,857.24	1,668.34	1,682.12	2,068.47	2,171.04	2,267.06	2,790.41	3,048.02	2,769.46	2,301.97	2,846.42
Mexico	2,954.09	3,270.11	3,689.80	4,232.90	2,507.82	3,838.05	4,004.78	7,075.12	6,962.19	5,787.56	3,294.90	3,267.62	4,239.64	5,300.45	4,673.10	3,323.04	4,913.08
Netherlands	16,507.52	16,776.19	19,383.78	21,880.61	17,187.19	19,885.97	19,979.21	17,919.81	17,820.48	19,177.61	17,352.50	17,991.10	20,201.07	22,226.68	22,157.37	21,338.85	28,385.96
Portugal	10,675.10	12,756.17	15,082.74	16,044.40	12,051.48	13,345.04	14,670.05	13,065.55	14,860.14	15,004.57	13,674.23	14,323.91	15,648.83	17,338.24	16,587.37	15,638.95	20,150.29
Turkey, Rep. of	3,010.92	3,721.16	4,580.14	4,047.28	2,023.78	3,536.25	3,917.88	3,717.63	4,554.38	4,977.49	4,948.41	5,228.61	6,584.92	8,121.10	8,138.74	6,683.49	9,619.64
United Kingdom	19,156.80	22,772.16	19,678.85	18,630.61	14,123.72	14,833.40	15,139.75	12,947.10	13,186.49	14,512.98	13,488.95	13,020.23	13,449.65	13,983.97	13,721.00	10,947.66	10,995.31
United States	6,933.80	7,405.20	9,679.40	12,283.00	8,150.80	10,150.20	11,031.59	9,551.91	10,244.23	10,200.27	10,248.89	10,373.15	11,014.92	12,975.52	15,101.43	12,670.08	16,332.15

من اعداد الباحث بناء على قاعدة البيانات صندوق النقد الدولي.

ملحق رقم (07) أسعار المستهلك لدول العينة بالنسبة المئوية

Country	Time	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Austria		23	14	22	32	05	18	33	25	20	16	09	09	21	20	15	14	28
Belgium		28	18	18	45	-01	22	35	28	11	03	06	20	21	21	14	07	24
Canada		22	20	21	24	03	18	29	15	09	19	11	14	16	23	19	07	34
Czech Republic		19	25	29	64	10	15	19	33	14	03	03	07	25	21	28	32	38
Denmark		18	19	17	34	13	23	28	24	08	06	05	03	11	08	08	04	19
Finland		06	16	25	41	-00	12	34	28	15	10	-02	04	08	11	10	03	22
France		17	17	15	28	01	15	21	20	09	05	00	02	10	19	11	05	16
Germany		15	16	23	26	03	11	21	20	15	09	05	05	15	17	14	05	31
Hungary		36	39	80	60	42	49	39	57	17	-02	-01	04	23	29	33	33	51
Italy		20	21	18	33	08	15	28	30	12	02	00	-01	12	11	06	-01	19
Japan		-03	03	00	14	-14	-07	-03	00	04	27	08	-01	05	10	05	-00	-03
Korea		28	22	25	47	28	29	40	22	13	13	07	10	19	15	04	05	25
Mexico		40	36	40	51	53	42	34	41	38	40	27	28	60	49	36	34	57
Netherlands		17	11	16	25	12	13	23	25	25	10	06	03	14	17	26	13	27
Portugal		23	31	25	26	-08	14	37	28	03	-03	05	06	14	10	03	-00	13
Spain		34	35	28	41	-03	18	32	24	14	-02	-05	-02	20	17	07	-03	31
Turkiye		82	96	88	104	63	86	65	89	75	89	77	78	111	163	152	123	196
United Kingdom		21	25	24	35	20	25	38	26	23	15	04	10	26	23	17	10	25
United States		34	32	29	38	-04	16	32	21	15	16	01	13	21	24	18	12	47

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD

ملحق رقم (08) معدل البطالة لدول العينة بالنسبة المئوية

Country	Time	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Austria		3.39	3.80	4.30	4.36	3.94	3.23	3.32	2.37	2.01	1.49	0.75	0.38	0.58	0.69	0.06	-0.22	-0.09
Belgium		3.43	3.82	4.33	4.42	3.90	3.46	4.23	3.00	2.41	1.71	0.84	0.48	0.72	0.80	0.19	-0.15	-0.01
Canada		4.07	4.21	4.27	3.61	3.23	3.24	2.78	1.87	2.26	2.23	1.52	1.25	1.78	2.28	1.59	0.75	1.36
Czech Republic		3.54	3.80	4.30	4.63	4.84	3.88	3.71	2.78	2.11	1.58	0.58	0.43	0.98	1.98	1.55	1.13	1.90
Denmark		3.40	3.81	4.29	4.28	3.59	2.93	2.73	1.40	1.75	1.32	0.69	0.32	0.48	0.45	-0.18	-0.36	-0.06
Finland		3.35	3.78	4.29	4.29	3.74	3.01	3.01	1.88	1.86	1.45	0.72	0.37	0.55	0.66	0.07	-0.22	-0.10
France		3.41	3.80	4.30	4.23	3.65	3.12	3.32	2.54	2.20	1.67	0.84	0.47	0.81	0.78	0.13	-0.15	0.01
Germany		3.35	3.76	4.22	3.98	3.22	2.74	2.61	1.50	1.57	1.16	0.50	0.09	0.32	0.40	-0.25	-0.51	-0.37
Hungary		6.60	7.12	6.74	8.24	9.12	7.28	7.64	7.89	5.92	4.81	3.43	3.14	2.96	3.06	2.47	2.23	3.06
Italy		3.56	4.05	4.49	4.68	4.31	4.04	5.42	5.49	4.32	2.89	1.71	1.49	2.11	2.61	1.95	1.17	0.81
Japan		1.35	1.74	1.67	1.47	1.33	1.15	1.10	0.84	0.69	0.52	0.35	-0.07	0.05	0.07	-0.11	-0.01	0.07
Korea		4.95	5.15	5.35	5.57	5.17	4.77	4.20	3.45	3.28	3.19	2.31	1.75	2.28	2.50	1.70	1.50	2.06
Netherlands		3.37	3.78	4.29	4.23	3.69	2.99	2.99	1.93	1.96	1.45	0.69	0.29	0.52	0.58	-0.07	-0.38	-0.33
Portugal		3.44	3.92	4.42	4.52	4.21	5.40	10.24	10.55	6.29	3.75	2.42	3.17	3.05	1.84	0.76	0.42	0.30
Slovenia		3.81	3.85	4.53	4.61	4.38	3.83	4.97	5.81	5.81	3.27	1.71	1.15	0.96	0.93	0.28	0.08	0.07
Spain		3.39	3.78	4.31	4.36	3.97	4.25	5.44	5.85	4.56	2.72	1.74	1.39	1.56	1.42	0.66	0.38	0.35
Switzerland		2.10	2.52	2.93	2.90	2.20	1.63	1.47	0.65	0.95	0.69	-0.07	-0.36	-0.07	0.03	-0.49	-0.52	-0.23
United Kingdom		4.41	4.50	5.01	4.59	3.65	3.62	3.14	1.92	2.39	2.57	1.90	1.31	1.24	1.46	0.94	0.37	0.79
United States		4.29	4.79	4.63	3.67	3.26	3.21	2.79	1.80	2.35	2.54	2.14	1.84	2.33	2.91	2.14	0.89	1.44

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD

ملحق رقم (09) مؤشر فاعلية الحكومة لدول العينة من -2.5 إلى +2.5 نقطة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Austria	1.68	1.83	1.86	1.77	1.66	1.81	1.60	1.56	1.57	1.55	1.48	1.50	1.50	1.49	1.52	1.65	1.57
Belgium	1.71	1.74	1.60	1.38	1.57	1.65	1.72	1.67	1.70	1.52	1.56	1.43	1.27	1.26	1.14	1.12	1.13
Canada	1.88	1.89	1.75	1.78	1.74	1.78	1.77	1.76	1.78	1.75	1.76	1.77	1.85	1.71	1.72	1.64	1.60
Czech Republic	0.92	1.09	0.85	0.96	0.88	0.91	0.93	0.93	0.92	1.03	1.06	1.04	1.06	0.98	0.95	0.95	1.11
Denmark	2.11	2.22	2.35	2.24	2.23	2.10	2.10	1.99	1.94	1.79	1.82	1.85	1.78	1.84	1.90	1.88	2.00
Finland	2.12	2.17	1.97	2.04	2.23	2.22	2.23	2.21	2.18	2.03	1.87	1.87	2.01	2.05	2.00	1.94	1.96
France	1.67	1.63	1.46	1.57	1.48	1.46	1.39	1.37	1.48	1.41	1.44	1.41	1.34	1.45	1.37	1.24	1.27
Germany	1.50	1.65	1.63	1.51	1.57	1.52	1.50	1.53	1.51	1.67	1.68	1.69	1.65	1.56	1.52	1.35	1.33
Hungary	0.75	0.84	0.70	0.70	0.68	0.65	0.66	0.62	0.69	0.59	0.55	0.50	0.52	0.49	0.49	0.57	0.63
Italy	0.56	0.36	0.19	0.27	0.42	0.47	0.40	0.45	0.53	0.47	0.52	0.58	0.52	0.44	0.48	0.39	0.36
Japan	1.29	1.58	1.44	1.45	1.45	1.52	1.47	1.41	1.61	1.81	1.78	1.81	1.61	1.67	1.58	1.59	1.40
Korea, Rep.	0.93	0.99	1.21	1.00	1.03	1.15	1.17	1.08	1.01	1.04	1.01	1.06	1.07	1.18	1.37	1.41	1.41
Mexico	0.03	0.05	0.14	0.16	0.14	0.10	0.26	0.30	0.31	0.14	0.15	0.06	-0.03	-0.26	-0.28	-0.24	-0.31
Netherlands	1.94	1.78	1.72	1.69	1.74	1.77	1.82	1.84	1.81	1.84	1.85	1.85	1.85	1.84	1.80	1.84	1.77
Portugal	1.05	0.87	0.89	1.08	1.15	0.98	0.92	1.00	1.19	0.98	1.19	1.18	1.33	1.21	1.16	1.02	0.99
Spain	1.50	0.83	0.99	0.91	0.94	0.94	0.97	1.06	1.17	1.17	1.18	1.13	1.03	1.00	1.00	0.89	0.95
Turkiye	0.14	0.10	0.33	0.29	0.29	0.31	0.37	0.43	0.40	0.39	0.23	0.03	0.05	-0.03	0.02	-0.13	-0.09
United Kingdom	1.76	1.67	1.64	1.63	1.51	1.62	1.60	1.59	1.51	1.62	1.73	1.60	1.46	1.39	1.48	1.37	1.28
United States	1.53	1.58	1.64	1.60	1.50	1.55	1.51	1.52	1.52	1.46	1.46	1.47	1.55	1.57	1.48	1.31	1.34

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD

ملحق رقم (10) مؤشر الجودة التنظيمية لدول العينة من -2.5 الى +2.5 نقطة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Austria	1.60	1.64	1.69	1.61	1.45	1.45	1.38	1.52	1.48	1.48	1.40	1.44	1.44	1.53	1.46	1.41	1.35
Belgium	1.27	1.33	1.42	1.41	1.31	1.28	1.24	1.22	1.28	1.15	1.28	1.34	1.24	1.27	1.29	1.35	1.34
Canada	1.57	1.56	1.61	1.65	1.70	1.69	1.68	1.71	1.73	1.84	1.71	1.74	1.88	1.70	1.71	1.60	1.62
Czech Republic	1.11	1.11	1.05	1.22	1.31	1.30	1.20	1.05	1.08	1.00	1.09	0.98	1.23	1.27	1.24	1.24	1.35
Germany	1.52	1.57	1.62	1.49	1.52	1.57	1.55	1.53	1.54	1.70	1.72	1.81	1.78	1.76	1.72	1.59	1.63
Denmark	1.65	1.80	1.93	1.87	1.88	1.87	1.90	1.80	1.80	1.68	1.73	1.57	1.62	1.64	1.56	1.80	1.81
Spain	1.30	1.18	1.22	1.25	1.19	1.16	1.06	0.95	0.93	0.75	0.80	1.01	0.94	0.95	1.05	0.77	0.81
Finland	1.66	1.60	1.55	1.61	1.81	1.87	1.81	1.82	1.84	1.88	1.83	1.81	1.82	1.78	1.85	1.86	1.90
France	1.24	1.24	1.29	1.28	1.21	1.31	1.16	1.12	1.15	1.07	1.13	1.07	1.15	1.15	1.44	1.20	1.24
United Kingdom	1.61	1.84	1.87	1.79	1.58	1.73	1.65	1.64	1.76	1.82	1.84	1.76	1.71	1.78	1.62	1.49	1.47
Hungary	1.05	1.20	1.21	1.17	1.08	1.01	1.03	0.98	0.90	0.75	0.76	0.60	0.65	0.57	0.60	0.48	0.50
Italy	1.00	0.98	0.94	0.97	0.97	0.89	0.71	0.74	0.78	0.64	0.72	0.71	0.70	0.72	0.95	0.50	0.55
Japan	1.26	1.26	1.13	1.13	1.10	1.02	1.07	1.14	1.11	1.14	1.21	1.42	1.37	1.34	1.33	1.36	1.38
Korea, Rep.	0.81	0.72	0.92	0.73	0.85	0.92	0.98	0.87	0.99	1.13	1.11	1.11	1.10	1.10	1.07	1.04	1.10
Mexico	0.16	0.35	0.37	0.31	0.18	0.16	0.18	0.42	0.42	0.36	0.29	0.21	0.19	0.10	0.03	0.00	-0.23
Netherlands	1.65	1.68	1.80	1.78	1.70	1.73	1.80	1.75	1.76	1.76	1.79	1.97	2.05	2.02	1.86	1.76	1.75
Portugal	1.28	1.06	1.08	1.10	0.99	0.72	0.62	0.82	0.80	0.75	0.95	0.84	0.91	0.88	0.97	0.83	0.74
Türkiye	0.27	0.28	0.33	0.27	0.29	0.31	0.39	0.45	0.46	0.43	0.29	0.20	0.06	0.03	0.00	-0.01	-0.08
United States	1.61	1.64	1.49	1.53	1.40	1.44	1.46	1.29	1.26	1.28	1.25	1.49	1.63	1.62	1.34	1.25	1.45

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD

ملحق رقم (11) مؤشر السيطرة على الفساد لدول العينة من -2.5 الى +2.5 نقطة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Australia	1.94	1.95	2.00	2.03	2.04	2.02	2.04	1.98	1.78	1.85	1.88	1.81	1.79	1.80	1.82	1.66	1.74
Austria	1.91	1.90	2.00	1.83	1.69	1.60	1.47	1.43	1.54	1.47	1.51	1.53	1.54	1.60	1.55	1.51	1.27
Belgium	1.38	1.30	1.35	1.36	1.45	1.47	1.52	1.56	1.60	1.51	1.51	1.57	1.44	1.46	1.48	1.48	1.48
Canada	1.87	1.95	1.99	1.99	2.05	2.06	1.97	1.92	1.88	1.83	1.88	1.98	1.92	1.82	1.76	1.59	1.65
Switzerland	2.01	2.08	2.14	2.11	2.06	2.06	2.03	2.14	2.12	2.15	2.13	1.98	1.98	2.00	1.98	2.08	1.99
Chile	1.42	1.41	1.35	1.32	1.32	1.44	1.48	1.54	1.50	1.44	1.22	1.06	1.03	0.99	1.01	1.13	0.98
Czech Republic	0.48	0.35	0.32	0.34	0.38	0.38	0.38	0.31	0.30	0.43	0.50	0.59	0.60	0.54	0.56	0.58	0.64
Germany	1.88	1.79	1.73	1.75	1.75	1.77	1.74	1.82	1.80	1.81	1.81	1.82	1.84	1.93	1.90	1.86	1.81
Denmark	2.28	2.46	2.43	2.38	2.44	2.35	2.39	2.38	2.40	2.25	2.23	2.25	2.23	2.19	2.16	2.27	2.37
Spain	1.33	1.18	1.08	1.18	1.05	1.16	1.16	1.17	0.93	0.69	0.66	0.60	0.54	0.64	0.69	0.74	0.74
Finland	2.31	2.45	2.39	2.32	2.24	2.15	2.19	2.23	2.20	2.16	2.26	2.23	2.20	2.21	2.15	2.20	2.27
France	1.36	1.46	1.46	1.40	1.43	1.49	1.54	1.47	1.30	1.29	1.28	1.36	1.26	1.31	1.28	1.15	1.31
United Kingdom	1.89	1.78	1.73	1.67	1.62	1.61	1.61	1.67	1.72	1.75	1.87	1.89	1.85	1.84	1.78	1.69	1.67
Greece	0.35	0.36	0.26	0.13	0.06	-0.06	-0.10	-0.19	-0.08	-0.14	-0.09	-0.11	-0.09	-0.03	0.04	0.06	0.21
Hungary	0.63	0.63	0.60	0.43	0.40	0.30	0.33	0.30	0.29	0.16	0.15	0.10	0.12	0.08	0.06	0.09	0.04
Italy	0.40	0.48	0.33	0.26	0.19	0.28	0.30	0.17	0.07	0.01	0.05	0.11	0.20	0.24	0.26	0.54	0.54
Japan	1.21	1.32	1.23	1.32	1.37	1.55	1.55	1.62	1.65	1.69	1.57	1.52	1.52	1.42	1.46	1.49	1.57
Korea, Rep.	0.59	0.30	0.57	0.43	0.50	0.43	0.48	0.50	0.58	0.51	0.37	0.45	0.48	0.60	0.73	0.72	0.76
Luxembourg	1.65	1.87	1.96	1.96	1.96	2.04	2.15	2.11	2.12	2.07	2.09	2.09	1.98	2.08	2.11	2.06	1.87
Mexico	-0.34	-0.33	-0.34	-0.31	-0.37	-0.44	-0.47	-0.48	-0.59	-0.84	-0.87	-0.83	-0.93	-0.93	-0.90	-0.90	-1.00
Netherlands	1.96	2.04	2.16	2.10	2.12	2.09	2.08	2.09	2.02	1.96	1.87	1.90	1.78	1.92	1.90	2.03	2.04
Norway	2.00	2.12	1.98	1.89	1.98	2.08	2.14	2.25	2.29	2.22	2.24	2.19	2.23	2.09	2.07	2.10	2.14
New Zealand	2.19	2.32	2.32	2.30	2.38	2.33	2.29	2.31	2.33	2.25	2.27	2.28	2.24	2.17	2.17	2.15	2.20
Portugal	1.06	1.01	1.03	1.06	1.09	1.06	1.08	0.96	0.91	0.91	0.93	0.89	0.85	0.84	0.77	0.75	0.77
Slovenia	0.90	1.03	1.01	0.94	1.05	0.92	0.94	0.83	0.72	0.72	0.77	0.82	0.81	0.87	0.92	0.80	0.72
Sweden	2.01	2.19	2.23	2.21	2.24	2.22	2.17	2.28	2.24	2.11	2.19	2.15	2.14	2.15	2.13	2.13	2.13
Türkiye	-0.04	0.03	0.11	0.12	0.09	0.03	0.04	0.16	0.09	-0.13	-0.14	-0.17	-0.18	-0.33	-0.30	-0.34	-0.39
United States	1.54	1.34	1.38	1.44	1.29	1.27	1.26	1.40	1.31	1.37	1.39	1.37	1.38	1.32	1.21	1.07	1.05

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD

ملحق رقم (21) معدل الفائدة طويل الأجل بالنسبة المتوقعة

Country	Time	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Austria		339	380	430	436	394	323	332	237	201	149	0.75	0.38	0.58	0.69	0.06	-0.22	-0.09
Belgium		343	382	433	442	390	346	423	300	241	171	0.84	0.48	0.72	0.80	0.19	-0.15	-0.01
Canada		407	421	427	361	323	324	278	187	226	223	1.52	1.25	1.78	2.28	1.59	0.75	1.36
Czech Republic		354	380	430	463	484	388	371	278	211	1.58	0.58	0.43	0.98	1.98	1.55	1.13	1.90
Denmark		340	381	429	428	359	293	273	140	175	132	0.69	0.32	0.48	0.45	-0.18	-0.36	-0.06
Finland		335	378	429	429	374	301	301	188	186	145	0.72	0.37	0.55	0.66	0.07	-0.22	-0.10
France		341	380	430	423	365	312	332	254	220	167	0.84	0.47	0.81	0.78	0.13	-0.15	0.01
Germany		335	376	422	398	322	274	261	150	157	116	0.50	0.09	0.32	0.40	-0.25	-0.51	-0.37
Hungary		660	712	674	824	912	728	764	789	592	481	3.43	3.14	2.96	3.06	2.47	2.23	3.06
Italy		356	405	449	468	431	404	542	549	432	289	1.71	1.49	2.11	2.61	1.95	1.17	0.81
Japan		135	174	167	147	133	115	110	0.84	0.69	0.52	0.35	-0.07	0.05	0.07	-0.11	-0.01	0.07
Korea		495	515	535	557	517	477	420	345	328	319	2.31	1.75	2.28	2.50	1.70	1.50	2.06
Netherlands		337	378	429	423	369	299	299	193	196	145	0.69	0.29	0.52	0.58	-0.07	-0.38	-0.33
Portugal		344	392	442	452	421	540	10.24	10.55	6.29	3.75	2.42	3.17	3.05	1.84	0.76	0.42	0.30
Slovenia		381	385	453	461	438	383	497	581	561	3.27	1.71	1.15	0.96	0.93	0.28	0.08	0.07
Spain		339	378	431	436	397	425	544	585	456	2.72	1.74	1.39	1.56	1.42	0.66	0.38	0.35
Switzerland		210	252	293	290	220	1.63	1.47	0.65	0.95	0.69	-0.07	-0.36	-0.07	0.03	-0.49	-0.52	-0.23
United Kingdom		441	450	501	459	365	3.62	3.14	1.92	2.39	2.57	1.90	1.31	1.24	1.46	0.94	0.37	0.79
United States		429	479	463	367	326	3.21	2.79	1.80	2.35	2.54	2.14	1.84	2.33	2.91	2.14	0.89	1.44

المصدر: من اعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات OECD